

شبكة النساء في إسرائيل
لهبي النساء في إسرائيل
The Israel Women's Network



مركز
الطفولة
AL-Tufula (N.N.O)



نساء ضد العنف
Women Against Violence

على الهامش:

العنف ضد النساء

في البلدات العربية

ودور السلطات المحلية

في مكافحته

محمد خلايلة، عماد جرايسي وسيرين برانسي



على الهامش: العنف ضد النساء في البلدان العربية ودور السلطات المحلية في مكافحته، واقع وتحديات.

طاقم البحث: محمد خليلة، عماد جرابسي وسيرين برانسي
متابعة ونتاج: المحامية حنان مرجية، مركزة المرافعة وتمثيل النساء جمعية نساء ضد العنف
تحرير وتدقيق لغوي: هشام نفاع
تصميم غرافي: وائل واكيم



eu disclaimer

This research was published with the support of the European Union.
The contents of this research is the responsibility of Women Against Violence organization
and does not necessarily reflect the attitudes of the EU



MEPI disclaimer

“This research is made possible by the generous support of the American people through the United States Department of State. The contents are responsibility of WAV and do not necessarily reflect the views of the Department of State or the United States Government”

على الهامش:

العنف ضد النساء في البلديات العريية ودور السلطات المحلية في مكافحته

محمد خليلة، عماد جرايسي وسيرين برانسي

مقدمة

نعرض أمامكم/م هذا البحث الذي جاء ثمره لتعاون بين الجمعيات النسوية الفعّالة في مجتمعنا الفلسطيني: **جمعية نساء ضد العنف، مركز الطفولة -مؤسسة حضانات الناصرة**، وكذلك، **لوبي النساء في إسرائيل**، والتي تنشط منذ سنوات في مجابهة التحديات والصعوبات والمعيقات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في مجتمعنا. ويمتدّ هذا على جميع المسائل المتعلقة بحقوق المرأة ومساواتها ومكانتها، بدءاً من حقها الأساسي والطبيعي في الحياة والحرية والمساواة، مروراً بحقها في حياة أسيّة متساوية، كريمة وآمنة، ووصولاً إلى حقها بالمشاركة الفعّالة في الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، محطّمة بذلك الحدود التي رسمت وحددت لها للعمل والنشاط ومنعت من خرقها.

لقد جابهت الجمعيات النسوية، ولا تزال، سياسة التمييز والاضطهاد الممارس ضد المرأة، وعملت على فضح جريمة «العنف داخل العائلة» والتصدي له بكافة أشكاله وأنواعه، كجزء أساسي من نضالها لإحداث التغيير المنشود المذكور أعلاه في المفاهيم والمعايير الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وفي الموروث الثقافي الذكوري والديني الذي حدد للمرأة المسموح والممنوع على المستويين الخاص والعام. ومن هنا جاءت فكرة إجراء البحث الذي نضعه بفخر بين أيديكم/م تحت عنوان **”فحص سياسة السلطات المحلية لمناهضة العنف ضد المرأة“**، والتدابير والإجراءات المعمول بها في كل بلدة من البلديات المشاركة في البحث لتهيئة بيئة إنسانية تكفل للمرأة حياة كريمة آمنة كحق أساسي وطبيعي لها كإنسان.

عام 2005، وفي حدث هو الأول من نوعه، وقّعت جمعية نساء ضد العنف مع أغلبية الأطر السياسية الفعّالة في مجتمعنا العربي الفلسطيني - الحزب الشيوعي، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الحركة الإسلامية، أبناء البلد، الحركة العربية للتغيير، حزب الوحدة العربية، التجمع الوطني الديمقراطي، التحالف الوطني التقدمي، الحزب القومي العربي، الحزب الديمقراطي العربي على **”عهد المساواة“**. بهذا التوقيع التزمت الأحزاب والأطر السياسية الموقعة بالعمل على رفع مكانة المرأة العربية الفلسطينية في البلاد وخاصة

في قضايا العمل، وفي مواقع اتخاذ القرار، والحق في الحياة بدون عنف.

بعد مرور سنوات على ذلك الحدث، وبالتعاون مع "جمعية الزهراء" للنهوض بمكانة المرأة في سخنين، انضمت (19) سلطة محلية بتوقيع رؤسائها على عهد المساواة، قناعةً من الجمعيات بأن للسلطة المحلية دورًا مسؤولًا وأساسيًا وهامًا في مسيرة إحداث التغيير المنشود على نظرة المجتمع للمرأة ومناهضة العنف ضدها، لأن السلطة المحلية هي، عمليًا، السلطة المركزية العليا المخولة بتصميم وتنفيذ السياسة الداخلية في كل بلدة وبلدة بهدف رفع مستوى حياة مواطنيها في جميع نواحي الحياة، وتأمين الأمن والأمان، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والتوعوية والفنية والرياضية وغيرها. فهي **المسؤولة عما**

يلي:

1. إنشاء المؤسسات العامة وتفعيلها ورصد الميزانيات لها.
2. تخطيط، إنشاء وتشبيد البنية التحتية والمحافظة عليها.
3. توفير البيئة الصحية اللائقة والمريحة.
4. توفير الأمن والأمان لمواطنيها.
5. تقديم الخدمات المختلفة والمتنوعة.

من هذا الموقع المسؤول توجد للسلطة المحلية مكانة خاصة في حياة كل فرد في مجتمعنا، حيث أنها هي التي تتعامل مع جمهور المواطنين والمواطنات بشكل يومي ومباشر، وتهتم وتتفاعل مع قضاياهن/م ومشاكلهن/م اليومية والحياتية وحتى العائلية أحيانًا. من هذا المنطلق فإن الجمعيات الشريكة على قناعة تامة بأن السلطة المحلية قادرة، لو أرادت، على المساهمة في خلق وبناء واقع محلي جديد من ناحية أنماط العلاقات والمعايير الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، وتحديد الاحتياجات الأساسية للمجتمع كأفراد ومجموعات، وبالأساس الطبقة الفقيرة المهتمشة من ضمنها جمهور النساء الذي يعاني من سياسة التمييز والاضطهاد القومي على ثلاثة مستويات: كونها امرأة، عربية، وعاملة و/او معطلة عن العمل. وذلك بممارسة سياسة جنديرية تضع قضايا المرأة المختلفة على بساط أعمال السلطة المحلية،

ورصد الميزانيات اللازمة، وإقرار المشاريع والبرامج والخطط طويلة الأمد، التثقيفية منها، التوعوية والفنية لمختلف الفئات العمرية، والتي تركز حول ما يلي:

1. موضوع حقوق المرأة ومساواتها في الحقوق وفي تكافؤ الفرص.
2. أهمية مشاركة المرأة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي
3. مواقع اتخاذ القرار.
4. اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لضمان وتشجيع النساء للخروج الى العمل.
5. مناهضة العنف ضد المرأة.

يشير واقع مجتمعنا الذي نعيشه منذ سنوات الى تزايد مرعب في ظاهرة العنف، التي بلغت أشدها قبل وفي ظل جائحة الكورونا حيث لا يمر يوم دون أن نرى ونسمع أخبارًا متعلقة بالعنف العائلي ضد النساء، الجريمة المنظمة (تجارة سلاح، تبيض أموال، قتل، اعتداء، تهديد وابتزاز، "خاوة"، حرق، وعردة)، بفوضى قيادة السيارات وحوادث السير ونتائجها المأساوية، وصولاً الى احتلال مرافق الحيز العام (الساحات العامة والشوارع والارصفة) والاستيطان عليها، لدرجة أصبحت قرانا ومدننا، بيوتنا، شوارعنا وساحاتنا العامة مسارح لارتكاب الجرائم بحق الجمهور العام، ومن ضمن ذلك المرأة. هذا كله أدى الى فقدان الشعور بالأمن والأمان في الحيز الخاص والعام، والى تضعيع السلم الأهلي / المجتمعي بشكل مخيف ومرعب.

لهذا، وسعيًا الى المساهمة في مناهضة العنف عامة، والموجه منه ضد المرأة خاصة، وفي إحداث تغيير في أولويات سياسة السلطة المحلية، بات إجراء هذا البحث حاجة ملحة وضرورية لیتسنی لنا جميعًا: سلطة محلية، مجتمع مدني، مواطنات ومواطنون، الوقوف عن كذب على سياسة السلطة المحلية المقررة للحد من جرائم العنف ضد المرأة و/أو الذي يمس بها شخصيا وبجودة حياتها، وبالتالي الى بناء شراكات وتعاون وتكافل اجتماعي لمواجهة هذه الجريمة، كونها قضية وطنية من الدرجة الأولى.

بناء على ذلك، علينا جميعاً تحمّل المسؤولية بوضع وتنفيذ خطط ومشاريع تهدف للقضاء على هذه ظاهرة الجريمة واجتثاثها من مجتمعنا، اقتناعاً منا بأن هذا سيدفع في نهاية المطاف نحو إحداث التغيير المنشود في المعايير والمفاهيم الاجتماعية السائدة حول مكانة المرأة، دورها في المشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحققها الطبيعي والأساسي في العمل والعيش الكريم الآمن. وهذا سيساهم بالتالي في مسيرتنا النضالية لإفشال سياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة الممارسة ضدنا كأقلية قومية، والمستندة الى سياسة البطش والاحتلال والتمييز والاضطهاد القومي ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وسياسة إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء - وهي سياسات تعمل جاهدة، سواء بتخطيط و/أو بغض النظر و/أو بإهمال مقصود و/أو بتعاون مع العناصر المجرمة، على زيادة الخلافات والمشاكل في مجتمعنا عملاً بالمبدأ الاستعماري القديم الجديد "فرق تسد"، بغية دفع الجيل الشاب للرحيل طوعاً (ترانسفير طوعي) من الوطن للمحافظة على يهودية الدولة.

يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على سياسة السلطة المحلية في كل بلدة من البلدات المشاركة في المسائل التالية: مكانة النساء في السلطة المحلية ومشاركتها في تصميم وإقرار سياسة السلطة المحلية؛ الميزانية الجندرية المصادق عليها المتعلقة بمكانة المرأة والمسائل التي تخصها وبالأساس تلك المخصصة لمناهضة جريمة العنف ضد المرأة بأشكاله وأنواعه؛ فحص نوعية الخدمات المقدمة للمرأة (مراكز مكافحة العنف الأسري وسلامة الأسرة والأطر العلاجية، مآوي النساء المعنفات)؛ الوظائف والملاكات المخصصة لمناهضة العنف ضد المرأة؛ سياسة السلطة المحلية لدعم جمعيات ومؤسسات نسائية أهلية، فحص مضامين وأهداف الفعاليات النسائية المحلية؛ برامج أقسام التربية والتعليم والشبيبة ومشروع «مدينة بلا عنف» ومدى تطرّفها لقضية مناهضة العنف عامة والموجّه منه ضد المرأة خاصة، وصولاً الى المعيقات التي تواجه السلطة المحلية في المبادرة لبرامج تناهض العنف ضد المرأة والتي قام الباحث بتلخيصها في ثلاثة عوامل أساسية:

1. شح الميزانيات الخاصة وغير المرتبطة بمشاريع عينية.
2. انعدام البرامج والمواد المهنية التي تهدف لمناهضة العنف ضد النساء، المرصودة من

قبل الوزارات المعنية.

3. نقص في الموارد البشرية المتخصصة التي تعمل في مجال مناهضة العنف ضد المرأة.

ختامًا، يخلص البحث إلى طرح توصيات لأساليب عمل السلطة المحلية التي من شأنها النهوض بمكانة المرأة من خلال تقليص الفجوات الجندرية القائمة داخل السلطات المحلية العربية وفي مجتمعنا، والتي حددها الباحث في: إقرار وتنفيذ أمور إدارية ومشاريع وفعاليات وبرامج محلية مفصلة، وإنشاء شراكات وتعاون مع جمعيات نسوية و/أو جهات مهنية معنية بمناهضة العنف ضد المرأة.

لقد تطلب إنجاز هذا البحث وإصداره بهذه المهنية والموضوعية والعمق تكاتف العديد من الجهود الداعمة، **ومن هنا نتقدم بالشكر لطاقم البحث محمد خلايلة، عماد جراسي وسيرين برانسي** على الجهد الجبار والمهنية العالية والعمل الجاد لإنجاز هذا البحث وسط ظروف استثنائية في ظل جائحة الكورونا والقيود التي فرضت وصعّبت العمل والتحرك.

هذا البحث لم يكن لينجز لولا تعاون السلطات المحلية المشاركة (14 سلطة) من إدارة، طواقم موظفات وموظفين تعاونوا جميعًا مع الباحث بكل موضوعية، وقدموا كل المعلومات المطلوبة للبحث.

كما ونودّ أن نشكر النساء والرجال على المشاركة في البحث من خلال المشاركة في الاستبيان. وكلنا أمل أن يصبح هذا البحث مرجعًا بحثيًا ومهنيًا ورافعة في عمل السلطات المحلية والجمعيات النسوية لمناهضة العنف ضد المرأة، ورفع مكانة المرأة العربية الفلسطينية في البلاد.

باحترام

المحامية ناهدة شحادة

رئيسة جمعية نساء ضد العنف

مقدمة البحث

يتزامن صدور البحث الذي أماننا مع استفحال ظاهرة العنف في مجتمعنا العربي الفلسطيني عامّة والعنف ضد النساء على نحو خاص. يأتي هذا الارتفاع نتيجة لمجموعة من العوامل الموضوعية التي ترتبط بالسياق السياسي، الاقتصادي والاجتماعي ولعوامل ذاتية ترتبط بالبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي. عليه، تحمل هذه الفترة تحديات جسيمة تقف أمام المجتمع العربي برمته وتضعفه في عين العاصفة. يعتبر هذا البحث جزء لا يتجزأ من النشاط الذي تقوم به الجمعيات النسوية من أجل الحد من مظاهر العنف على جميع أشكالها ومستوياتها. كما أنه سعي من قبل هذه المؤسسات لسبر أغوار هذه الظاهرة والإشارة إلى مسبباتها ودور السلطات المحلية العربية في محاربتها من خلال ايلاءها أهمية وادراجها على أجنداتها وسلم أولوياتها.

أمام هذه التحدّيات الرّاهنة على المستوى السّياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والتربوي هنالك فرصة سانحة للتعاون والتشبيك بين المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تطوير عمل السلطات المحليّة العربيّة عمومًا وتقوية إمكاناتها من أجل العمل لتقويض ظاهرة العنف عمومًا والعنف ضد النساء على وجه التحديد.

عليه، يأتي هذا المشروع وهذا البحث بُغية مسح الواقع الراهن والإشارة إلى ما هو موجود، إنتاج معرفة بديلة حول الواقع المعاش وتطوير الخطاب والرؤى المنشودة، نقد السياسات الموجودة، تطوير الفكر والعمل الاستراتيجي للسلطات المحليّة العربيّة والطواقم المهنية فيها ومن أجل وضع اللبّات للمطالبة بخطة شاملة وشمولية لمحاربة هذه الظاهرة.

يكتسب هذا البحث أهمية خاصّة في ظلّ انتشار جائحة الكورونا وافتقار العديد من المواطنين العرب عمومًا والنساء خصوصًا لأماكن عملهن وخروجهن لدائرة البطالة ودون توفير شبكة امان اجتماعية واقتصادية لهذه الشرائح المتضررة. نرى أنفسنا، منذ البداية، ركيزة أساسية ومحورًا مركزيًا في عملية مناهضة العنف ضد النساء

ومشاركين طلابيين في عملية خلق بيئة آمنة تكفل الحياة الحرة والكرامة. عليه، لسنا مقيمين في النظريات والمناهج العلمية وإنما مقيمون داخل مجتمعنا ومتفاعلون مع السياق السياسي، الاجتماعي والثقافي. لذلك، تساورنا أسئلة، هواجس ومخاوف تتجاوز تلك التي تستثير الباحث والأكاديمي الغارق في النظريات وتم التعبير عنها عبر صفحات البحث الذي أمامنا.

وفي النهاية لا بد من توجيه كلمة شكر لجميع المؤسسات التي تعاونت فيما بينها بغية اطلاق هذا البحث إلى النور وأخص بالذكر الجمعيات النسوية الفعالة في مجتمعنا الفلسطيني: جمعية نساء ضد العنف ومركز الطفولة -مؤسسة حضانات الناصرة. والشكر موصولاً للوبي النساء في إسرائيل، والتي تنشط منذ سنوات في مجابهة التحديات والصعوبات والمعوقات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في مجتمعنا.

كما أشكر طاقم البحث: الباحثين عماد جرايسي وسيرين برانسي على الجهد المبذول والعمل المنهجي والمتواصل خصوصاً في ظل تفشي جائحة الكورونا والتغيرات التي انعكست سلباً على عملية جمع المعطيات والبيانات وتحليلها. فضلاً عن ذلك أشكر السيدة المحامية حنان مرجية، مديرة المشروع والمرافقة لطاقم البحث على عملها الدؤوب واهتمامها الدائم لضمان استمرار المشروع وتهيئة البنية التحتية لإنجاحه أمام السلطات المحلية.

وأخيراً أتوجه بجزيل الشكر لمن قام بمراجعة البحث وقدم ملاحظاته التي ساهمت في اغناء البحث وتعميق نتائجه، استنتاجاته وتوصياته وأخص بالذكر كل من: السيدة ناهدة شحادة، رئيسة جمعية نساء ضد العنف على المحادثات الطويلة والأسئلة والتوجيهات، السيدة نبيلة اسبنولي، مديرة مركز الطفولة والسيدة نائلة عواد-راشد، مديرة جمعية نساء ضد العنف. دون هذه الجهود لم يرى هذا البحث النور.

محمد خلايلة (عن طاقم البحث)

عماد جرايسي

سيرين برانسي

مقدمة

يعرض البحث الحالي مساحاً شاملاً بشأن موضوع دور السلطات المحلية العربية في مناهضة العنف ضد النساء. يتضمن البحث معطيات ومستجدات حول موضوع مناهضة العنف ضد النساء وسبل مساندتهنّ من خلال تخصيص ميزانيات، موارد مادية ومعنوية وآفاق رؤيوية للسلطات المحلية العربية. فحص البحث من خلال عشرات المقابلات مع مسؤولين كبار في السلطات المحلية، وكذلك من خلال بحث نوعي، الموارد والميزانيات المتوفرة، وكيفية استغلالها وصرفها فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء. نتحدث إذًا عن بحث واسع وشامل اعتمد على طريقة الدمج بين البحث الكمي والبحث النوعي بهدف استقصاء النتائج وطرح توصيات مهنية وعملية في نهايته. إذًا، يتميز البحث الحالي بالشمولية وعرض ما يدور في الحقل لفهم الواقع وتحديد الآليات التي يجب اعتمادها لمناهضة العنف ضد النساء.

يشمل البحث، الذي يحاول لتحليل وفهم دور السلطات المحلية العربية بموضوع الحد من العنف ضد النساء، أربعة فصول. الفصل الأول هو السياق النظري. يشمل هذا الفصل عدّة أقسام تهدف إلى تسليط الضوء على موضوع مناهضة العنف ضد النساء وعرض معطيات جديدة حول الموضوع. كذلك، طرح هذا الفصل موضوع «التمييز المثلث»¹ الذي تعاني منه النساء العربيات في إسرائيل، بالإضافة إلى إسقاطات هيمنة النظام النيو ليبرالي على المجتمع عمومًا وعلى النساء على وجه التحديد. علاوةً على ذلك، تطرق الفصل إلى أشكال العنف المختلفة ضد النساء والى المواثيق الدولية التي تحاول الحد من العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة. كما يشمل الفصل أيضًا معطيات حديثة حول مكانة النساء في السلطات المحلية العربية وأهمية تخصيص ميزانية جندرية للسلطات المحلية، ومكانتهنّ في الأحزاب العربية ومدى قدرتهنّ على

1 للمزيد، أنظروا إلى البحث المؤسس الذي قامت به نبيلة اسبنولي في هذا السياق:

Espanioly, N. (1997, September). Violence against women: A Palestinian women's perspective: Personal is political. In *Women's Studies International Forum* (Vol. 20, No. 5-6, pp. 587-592). Pergamon

التأثير واتخاذ القرارات، خصوصاً في ظل ما تعانيه النساء من عنف جسدي، جنسي، كلامي واقتصادي. الفصل الثاني هو منهجية البحث التي اعتمدت على البحث الكمي والبحث النوعي. الفصل الثالث يتناول نتائج البحث الكمي والبحث النوعي. الفصل الرابع يعرض خاتمة تلخيصية بالإضافة إلى توصيات عينية ومهنية يمكن اعتمادها لتعزيز دور النساء في المجتمع والحد من ظواهر العنف التي تعاني منها النساء. في نهاية البحث، هناك ملحق يشمل معطيات خاصة حول موضوع مناهضة العنف ضد النساء في كل بلدة شاركت في البحث.

من المهم الإشارة في هذه المرحلة المبكرة الى أنّ البحث الحالي حاول أن يشمل سلطات محلية عربية تعكس التوزيع الديمغرافية للمجتمع العربي بهدف عرض واقع المجتمع العربي فيما يتعلق بموضوع مناهضة العنف ضد النساء، وليس تناول الموضوع في منطقة معينة أو محدّدة فقط.

السِّيَاق النَّظْرِي

تُشكّل النِّساء نصف المجتمعات البشريّة في العالم. تتميّز هذه المجتمعات، بغالبيّتها الساحقة، بالذكوريّة والبطريكيّة. على الرغم من ذلك فإنّ غالبية هذه المجتمعات لا تشكك في دور النِّساء ومركزيّتهنّ ومساهمتهنّ في جميع المرافق الحياتيّة؛ ولكن، رغم ذلك، لا تنعكس أدوارهن الاجتماعيّة، والثّقافيّة، والسّياسيّة والاقتصاديّة.. إلخ، في غالبية المجتمعات، خصوصاً في تلك المجتمعات التقليديّة التي يتجذّر فيها الخطاب والسّلوك الذّكوري البطريركي، حيث تُنسب فيها للنساء مكانة اجتماعية وثقافية وعلمية وعملية ومدنيّة وثانوية. بل علاوة على ذلك، ففي هذه المجتمعات، تُبعد النِّساء عن أداء أدوار مركزيّة في الحيز العام وفي المؤسسات الجماهيرية. تحاول هذه المجتمعات ترسيخ التوزيع التقليدي للأدوار الوظيفية فيها بحيث تقوم النساء بالأدوار والمهام التربوية والمنزلية، ويقوم الرجال بالأدوار والوظائف غير المنزلية وذات السّلطة والنفوذ في المجتمع². تساهم هذه التوزيعة الوظيفية في ترسيخ المكانة الدونية للمرأة وتعزيز المكانة الفوقية للرجل مما يمنح شرعية لاستمرار التمييز، الاقصاء والتهميش بحقهن.

مما لا شك فيه، أنّ إقصاء النِّساء من وظائف التأثير ودفعهنّ إلى وظائف وأدوار اجتماعيّة هامشيّة، تُمثّل قيم الثّقافة البطريكيّة التي مازالت راسخة في المجتمعات البشريّة، ومن ضمنها المجتمعات العربيّة، رغم المعطيات التي تشير إلى ارتفاع متواصل وملموس في المستوى التعليمي والأكاديمي للنساء العربيات، وعلى ضوء التحوّلات الاجتماعيّة التي يقف في مركزها الخطاب النّسوي المطالب، وبحق، بالمساواة التّامة للنساء في كل مناحي الحياة. هنا، من المهم الإشارة إلى أنّ أحد اسقاطات اقصاء النِّساء من دوائر التأثير وتعزيز الخطاب الذّكوري البطريركي في المجتمع، يظهر في صقل تراتبيّة وظيفيّة ومكانيّة في مرافق الحياة المختلفة، منها الأسرة والعمل ويؤدي

2 جمال، أ. وبصول، س. (2011). ما زلن خاضعات: تمثيل المرأة في الصحف العربيّة القطريّة. الناصرة: مركز إعلام.

إلى أن يخسر المجتمع جزءاً كبيراً جداً من موارده، طاقاته وقدراته الكامنة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن غض الطرف عن اسقاطات هيمنة النظام النيوليبرالي في العالم، الذي يهدف إلى إخضاع البرامج الاجتماعية لقوانين العرض والطلب، الربح والخسارة وتعزيز الخصخصة. وبالتالي، لم تُعد المشكلة مشكلة ميزانيات وموارد فحسب، وإنما أيضاً مشكلة مضامين وفحوى أيضاً. بمعنى، أن السياسات النيوليبرالية من شأنها أن تمس في توفير برامج وخدمات اجتماعية للمواطنين بشكل عام، وللنساء على وجه الخصوص. كما أدى هذا النظام إلى تغييرات جوهرية في علاقة الحكم المركزي بالحكم المحلي، خصوصاً أن سياسات النظام النيوليبرالي تقوم على منطوق انسحاب الدولة من أدوارها في سياسات الرفاه والتضامن الاجتماعي والتعليم والاقتصاد وما إلى ذلك.³

العنف داخل البلدان العربية

تنظر الأدبيات العلمية إلى موضوع العنف من زوايا مختلفة، وتشير بعض التعريفات المتداولة إلى أن العنف هو فعل يمارس من طرف: فرد أو جماعة، على طرف آخر: فرد أو جماعة، عن طريق استخدام القوة والتعنيف أو الإساءة على المستوى الكلامي، الجسدي، الاقتصادي أو الجنسي، الأمر الذي يتسبب في إيذاء الآخرين. وأشارت منظمة الصحة العالمية في تعريفها للعنف على أنه الاستعمال المتعمد للقوة المادية (الجسدية)، سواءً بالتهديدات أو بالاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات، أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي (أو يعزز ترجيح حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان⁴. كذلك، اتفقت الأدبيات العلمية أن للعنف أشكالاً عديدة تطوّرت مع تطوّر العصر بهدف إشباع غرائز وحاجات بشرية؛ كالسيطرة أو الهيمنة أو إثارة الرعب أو الردع أو تحقيق مكاسب مادية ومعنوية أياً كانت. فالعنف اللفظي أو الكلامي يهدف إلى تشويه صورة الآخرين أو الإساءة لهم عن طريق ألفاظ كلامية، أما العنف الجنسي فهو عبارة عن اعتداء جنسي، تحرش

Harvey, D'. (2007). A brief history of neoliberalism. USA: Oxford University Press. 3

العنف والعلاقات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (2014). ركاز بنك المعلومات. صفحة 42. 4

أو اغتصاب.

أحد أبرز أشكال العنف المتعارف عليها هو العنف النفسي، إذ ترى الأدبيات النظرية العالمية أنه يقترن بالعنف الجسدي، مما يؤدي إلى معاناة نفسية، ويُضعف من ثقة المعتنف بنفسه من خلال التشكيكات بسلامة عقله وذكائه وإحباط قدراته وأفكاره وأدائه. ونرى أيضاً العنف الاقتصادي الذي يتمثل في الاستحواذ على مال المعتنف أو الاستيلاء على ممتلكاته الخاصة، والامتناع عن الإنفاق على أسرة المعتنف، إضافة إلى لوم المعتنف على أنه لا يُنتج اقتصادياً⁵.

علاوة على ذلك فهناك أيضاً العنف الاجتماعي، ويتلخص بحرمان المعتنف من ممارسة حقوقه الاجتماعية والشخصية، ومحاولة الحد من انخراطه في المجتمع وممارسة دوره، ما يؤثر على استقراره الشعوري ومكانته الاجتماعية. أما بالنسبة للعنف الجنسي، فهناك ثلاثة أشكال للعنف الجنسي: الاعتداء الجنسي، التحرش الجنسي والاعتصاب. وتعرفها على أنها تكون إما ممارسة العنف مباشرة مع المرأة، أو التلقظ بعبارات جنسية أو تعليقات جنسية على مسمع من المرأة. وكذلك اعتبار الزوجة موضوعاً جنسياً فقط، والاعتصاب الذي قد يُقترف داخل أو خارج إطار العلاقة الزوجية، حيث يشكّل الجنس، إذا كان عنيفاً ودون رغبة الزوجة، اغتصاباً.

لم تذكر هذه الأدبيات العنف السياسي أو عنف الدولة، وهو صورة أخرى وشكل أساسي ومركزي من أشكال العنف، فالكيان السياسي الذي نشأت عليه الدولة يتمتع بحق احتكار ممارسة العنف، والسيطرة على أجهزة العنف المنظم، ومن هنا اشتقت فلسفة ماكس فيبر السياسية وفلسفة توماس هوبس، اللذين اعتقدا بأن الدولة هي السيد الأعلى الذي يحق له مصادرة حق ممارسة القوة أو العنف ويقوم بتنظيمها وفقاً للترتيبات السياسية والقانونية التي تقوم بها الدولة بهدف خدمة المواطنين. لكن إسرائيل تعامل المواطنين العرب في بعض المجالات كأعداء لا كمواطنين، وبذلك فإنها تنتهج أشكالاً مختلفة من العنف ضدهم.

5 العنف والعلاقات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (2014). ركاز بنك المعلومات. صفحة 45.

لا شك أن مجتمعنا العربي يعاني من أزمة حادة على هذا المستوى، فهناك مؤشرات تدلّ على تزايد خطير في ظاهرة العنف، وتفاقت هذه الظاهرة إلى أن بلغت أشدها، وأصبحنا نرى أنّ معظم الأخبار المركزيّة المتداولة عبر وسائل الإعلام الإلكترونيّة العربيّة تتعلق بحوادث قتل، حرق، شجارات، طعن داخل المنازل والبلدات العربيّة، وأصبحنا نعدّ سقوط الضحايا بشكل أسبوعيّ تقريباً نتيجة لموجة العنف التي تجتاح المجتمع العربيّ وتهدد النسيج الاجتماعيّ والقيم المتوارثة.

يشير تقرير ركاز (2014)⁶ إلى أن نسبة النساء اللواتي تعرضنّ لعنف من قبل الزوج بلغت %30.4. وتجدر الإشارة إلى أنّ أكثر أنواع العنف تعرضت له النساء من قبل الأزواج هو العنف النفسيّ بواقع %28.7. بينما فيما يتعلّق بالعنف ضدّ الزوج فقد أشارت البيانات وفق أقوال الزوج إلى أن %12.1 من الأزواج (الذكور) تعرضوا لعنف من قبل نساءهم. من المثير للاهتمام أنّ النسبة ترتفع إلى %24.5 وفق أقوال الزوجة. أما تقرير ركاز حول العنف في المجتمع العربي من العام 2018 فقد أظهر أن %57 من الأفراد عبروا عن عدم موافقتهم مع مقولة «يحق للزوجة أن تشتكي للشرطة ضد زوجها إذا ضربها»، بواقع %65 بين الذكور مقابل %50 بين الإناث. بمعنى أن الموقف المعارض للعنف ضد النساء يعارض أن تلجأ المرأة إلى حماية نفسها من العنف الموجه ضدها بواسطة التقدم بشكوى للشرطة بحق زوجها مما يعني أن المعارضة للعنف هي تصريحية وليست عملية.⁷

من خلال المعطيات التي ذُكرت سابقاً، نستنتج أنّ ظاهرة العنف باتت ظاهرة مُقلقة، تشكّل تهديداً للروابط والنسيج الاجتماعيّ، ويتوجب على السلطات المحليّة العربيّة بصفتها السّلطة العليا في بلداتها التي من شأنها تقديم الخدمات وحلّ المشاكل والمعضلات التي يعاني منها سكّان البلدة، وعلى الأحزاب السياسيّة الفاعلة، مؤسسات المجتمع المدنيّ، والسّلطة المركزيّة إضافة إلى قوات الأمن المسئولة عن حماية المواطنين، توفير حلول، آليات وإستراتيجيات للتقليص والحدّ من ظاهرة

6 العنف والعلاقات الأسريّة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (2014). ركاز بنك المعلومات.

7 مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. شفاعمرو: ركاز، بنك المعلومات، 2018.

العنف لضمان الأمن والاستقرار داخل مجتمعنا.

ومن المهم ذكر أن قانون المجالس المحلية والبلديات يشير بشكل واضح لا لبس فيه إلى الأدوار الوظيفية المنوطة بالسلطة المحلية والتي يجب عليها أن تقدمها للمواطنين الذين يعيشون نطاق صلاحياتها. ثمة بنود واضحة في القانون تشير إلى مسؤولية السلطة المحلية في توفير الأمن والأمان، وبنود أخرى تحمّل السلطة المحلية مسؤولية الحفاظ على الأمن الشخصي. من الطبيعي ألا يخفف هذا من مسؤولية جهات أخرى عن توفير الأمن والأمان للمواطنين، ولكنه يؤكد على تداخل السلطة المحلية في هذا المضمار والمسؤوليات المترتبة عليها. على سبيل المثال لا الحصر فإن البند 149 من قانون البلديات ينص على أنه بمقدور البلدية تعيين لجنة داخل المجلس البلدي لمناهضة العنف، حيث تقوم اللجنة بجمع معطيات وبيانات بشأن العنف والجريمة وتحليلها. كما أنه من شأن هذه اللجنة فحص البرامج والمشاريع القائمة لمناهضة ظاهرة العنف وصياغة برامج ومشاريع جديدة. تتكون اللجنة البلدية من: رئيس/ة السلطة المحلية أو القائم بأعماله، مدير/ة عام البلدية، مدير/ة قسم التربية والتعليم في البلدية، مدير/ة قسم الرقابة في البلدية، مدير/ة الأمن والأمان في البلدية، مدير/ة قسم الخدمات الاجتماعية ومستشار/ة في قضايا المواطنين القدامى في البلد، ممثل عن الشرطة وعضوان/تان منتخبان من قبل المجلس البلدي.⁸ إلا أن انسحاب الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية بسبب هيمنة النظام النيوليبرالي على السياسات الحكومية يجعل مجالات عديدة ومن بينها العنف ضد النساء خارج سلم الأولويات الحكومي، وبالتالي تفتقر السلطات المحلية إلى الموارد المادية اللازمة من أجل معالجته.

لا يهدف هذا الفصل إلى تشخيص الظاهرة وسبر غورها، ولا الخوض في غمار أشكالها، إنما يسعى إلى استعراض ظاهرة العنف ضد النساء والإشارة بعناوين عريضة إلى مسبباتها ودور السلطات المحلية العربية في تحمل المسؤولية.

8 للمزيد أنظروا قانون البلديات:

https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/P182_001.htm#Seif360

العنف ضد النساء

المواثيق الدولية حول العنف ضد النساء

العنف ضد النساء هو ظاهرة عالمية شائعة بين المجتمعات الحديثة والتقليدية على حدٍ سواء. وعادةً تتعرض النساء إلى العنف من أشخاص في أقرب الدوائر الاجتماعية إليها (الأب، الأخ أو الزوج) وفي حيزها الأسري الذي يُفترض أن يكون ملاذًا آمنًا للنساء.

وفي العموم، «العنف ضد النساء» هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى أية أفعال عنيفة أو تمييزية تُمارس بشكلٍ مُعتمد أو غير مُعتمد تجاه النساء. وفي هذا السياق، عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة «العنف ضد النساء» في العام 1993 بأنه أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس يتسبب بإحداث إيذاء أو ألم جسدي، أو جنسي، أو نفسي للمرأة، ويشمل أيضًا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي من الحريات، سواء حدث ذلك في إطار الحياة العامة أو الخاصة⁹.

إنَّ نشأة مفهوم العنف ضد النساء ليس حديث العهد وإنما له جذور عميقة في الأرض والتاريخ. انعكس هذا المفهوم في المواثيق الدولية التي جاءت بعد نضال حثيث ومنهجي للحركات النسائية. حيث ترمي هذه المواثيق إلى المساواة المطلقة بين المرأة والرجل وتحرير المرأة تحريراً كاملاً. يشار في هذا السياق إلى أن عصر النهضة الأوروبية ما بين الأعوام 1550-1700 شهد حراكاً نسائياً ومجتمعياً يهدف إلى ترسيخ مفاهيم المساواة والتعاون بين الرجل والمرأة، وفي القرن التاسع عشر، بدأت المطالبة أيضاً بمساواة المرأة مع الرجل قانونياً. ومع ظهور الثورة الأوروبية وتصاعد الدعوة للديمقراطية ظهرت تنظيمات نسائية تطالب بالمساواة التامة وحقوق المرأة. في عام 1966 أسست الكاتبة «بيتي فريدان» أولى المنظمات النسائية، وهي «المنظمة الوطنية للمرأة» التي استقطبت غالبية المجموعات النسائية اليسارية.¹⁰

9 جبر، ش. (2008). العنف ضد المرأة، أشكاله ومصادره وآثاره. مجلة الحوار المُتمدّن، في الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134581&r=0>

10 أبو غزالة، ه؛ مجلس، د؛ مقادي، ح ومطالقة، ع. (2013). برنامج تدريب مدربين حول مناهضة العنف ضد المرأة. القاهرة: منظمة المرأة العربية.

هنا، يمكن الإشارة إلى العديد من المواثيق الدولية الخاصة المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء، أبرزها، الميثاق الأوّل الذي صدر عن الأمم المتحدة في عام 1945 والذي طالب بشكلٍ واضحٍ بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق. ومن المهم أيضاً التطرق إلى المؤتمر العالمي الأوّل للمرأة الذي عُقدَ في المكسيك عام 1975، والذي تناول قضية العنف ضد النساء وكيفية معالجته ومناهضته من خلال برامج تعليمية وتوعوية. وفي عام 1979 صدرت اتفاقية مناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة. وخلال الثمانينيات والتسعينيات عُقدَ العشرات من المؤتمرات الدولية حول مناهضة العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة، وفي العام 2013، صرّحت الأمم المتحدة أن إعلانها بوجوب مكافحة كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء هو إعلان تاريخي للحد من العنف ضد النساء.¹¹

مظاهر العنف ضد النساء

من خلال المواثيق الدولية المذكورة أعلاه والتي أشار إليها بعمق وتفصيل الباحثون أبو غزالة ومجلس ومقداوي ومطالقة، من خلال برنامج التدريب المخصص للمدربين حول مناهضة العنف ضد المرأة الذي صدر في العام 2013، يمكن الإشارة إلى خمسة مظاهر مركزية متعلقة بالعنف ضد النساء:

1. العنف الجنسي؛
2. العنف الجسدي؛
3. العنف العاطفي-النفسي؛
4. الممارسات التقليدية الضارة؛
5. العنف الاجتماعي-الاقتصادي؛

11 لتفاصيل أوفى حول نشأة وتطور المواثيق الدولية فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، أنظر/ي إلى المصدر رقم 18، من ص 83 وحتى 93.

فيما يلي قائمة تحتوي أنواع العنف المختلفة ضد النساء (بناءً على أبو غزالة وآخرين (2013) وأمثلة توضيحية عليها:

نوع العنف	أمثلة	مرتكب الفعل
العنف الجنسي	استغلال موقف ضعف أو استغلال لفروق في السُّلطة والمناصب. الإكراه على ممارسة الجنس أو ممارسة الجنس مقابل مبلغ من المال، إحياءات جنسية أو تحرش جنسي، الاغتصاب، والإجهاض القسري	أي شخص في موقع قوة أو نفوذ أو سيطرة، أو يملك المال أو السيطرة على الموارد المادية والخدمات، أو من يُعد من ذوي السلطة
العنف الجسدي	كل أشكال الضرب، الحرق، التشويه أو القتل بسلاح أو من دون سلاح	الزوج، الأصدقاء، فرد من أفراد الأسرة القريبة أو البعيدة، شخص غريب أو أي شخص في موقع سُلطة أو مرتكب الفعل.
العنف العاطفي-النفسي	الإيذاء اللفظي المتمثل بتوجيه إهانة ومحاولة تحقير، وكره المرأة على الاشتراك في أعمال مهينة سواء علناً أو سراً.	الزوج، الأصدقاء، فرد من أفراد الأسرة القريبة أو البعيدة، شخص غريب أو أي شخص في موقع سُلطة
الممارسات التقليدية الضارة	ختان الإناث، تزويج الطفلات (الزواج المبكر)، تشغيل الأطفال واستغلالهم لأداء وظائف مثل التسوّل وممارسة الدعارة، الإهمال والحرمان من التعلّم	الآباء أو أفراد الأسرة الآخرون أو المجتمع أو قوانين بعض الدول
العنف الاجتماعي-الاقتصادي	الحرمان من التعليم، التمييز في الحصول على الخدمات والحقوق، الحرمان من الاستقرار الاقتصادي والاندماج في سوق العمل والسياسة والحراك الثقافي	الزوج، الأسرة، المجتمع وقوانين بعض الدول

هنا، لا يمكن التغاضي أو التغافل عن الآثار الناجمة عن مظاهر وأشكال العنف المختلفة ضد النساء. أبرز هذه الآثار هي:

1. آثار صحية: الإصابة بسوء الصحة البدنية والجنسية، واعتلال الصحة العقلية والنفسية، ومحاولة الانتحار والتوتر اللاحق للصدمة واضطرابات الجهاز العصبي المركزي، إضافةً إلى الإصابات البدنية كالكسور والألم المزمن والأمراض المزمنة (كالكتئاب)؛
2. آثار اجتماعية: الحدّ من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع؛ الحرمان الاجتماعي، حيث يؤدي العنف إلى الحد من احتمالات الحصول على وظيفة، أو قبول العمل في وظائف متدنية والحد من الترقية في السلم الوظيفي، الحد من إمكانية الزواج أو الإذعان لمقترحات زواج مع العلم أنها غير مناسبة وبخلاف رغبة المرأة؛
3. آثار اقتصادية: هناك اسقاطات اقتصادية جمّة للعنف ضد النساء، منها: التقليل من إسهامها الإنتاجي داخل الأسرة والمجتمع، واستنفاد موارد الخدمات الاجتماعية والصحية ونظام القضاء، وكذلك التقليل من القدرة الابتكارية وإنتاج المعرفة.

بَقِيَ أن نشير إلى أن ثمة تحديات عديدة في أرض الواقع بالرغم من الجهود العالمية والمحلية المبذولة للحدّ من ظواهر العنف ضد النساء. التحديات الأساسية في هذا المضمار تتجلى في واجب تغيير المفاهيم والمعتقدات والآراء النمطيّة والسابقة نحو ضحايا العنف من النساء، وعلى وجه التّحديد، نساء ضحايا العنف الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، شحّ الخدمات والمراكز المتخصصة لدعم ومواكبة النساء المعنّفات وتأهيلهنّ وأهمية توفير وتخصيص الميزانيات والموارد للاستثمار في برامج توعوية وتربوية منذ جيل الطفولة لمناهضة العنف ضد النساء، ولبناء مجتمع يؤمن بالمساواة التامة بين الجنسين ويلفّظ كل التقاليد والمفاهيم التمييزية بحق النساء.

على الرغم من التطور الحاصل على المستوى الخطابي-الحقوقي والذي يتجلى في

المعاهدات والمواثيق الدولية من جهة، والارتفاع الحاصل في أعداد المؤسسات النسوية وتوسع رقعة نشاطها فإن النساء عمومًا والعربيات الفلسطينيات على وجه التحديد ما زلن يعانين من مفاهيم المجتمع الذكوري التي تقوم على تكريس هيمنة الرجل وترسيخ دونية المرأة.

من الجدير ذكره، أن في المواثيق التي تطرقنا إليها في عُجالة أعلاه، نلاحظ عند تناولها حضور موضوع مكانة النساء لدى الأقليات (القومية، اللغوية، الإثنية، الدينية.. إلخ)، على وجه الحديد. حيث تعتبر هذه المجموعات، بشكلٍ عام، مجتمعات مُستضعفة وتعاني من تمييزٍ تمارسه مجموعة الأغلبية، وبالتالي تعاني النساء من تمييزٍ مُضاعفٍ أو حتى من تمييزٍ على مستوياتٍ أعلى وأكثر تعقيدًا وتركيبًا، كونها امرأة وكونها أيضًا تنتمي إلى مجموعة الأقلية المُستضعفة. لاحقًا سنتطرق إلى هذا الموضوع بتوسّع أكبر حينما نتناول مكانة النساء الفلسطينيات في إسرائيل.

النساء الفلسطينيات في إسرائيل

فيما يتعلّق بالمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، ما زالت تعاني النساء داخل هذا المجتمع من تمييزٍ على ثلاثة مستوياتٍ مركزيّة: الأول هو المستوى العامّ الذي تعاني منه النساء في المجتمعات الذكوريّة والبطبريكيّة، الذي لا يتيح للنساء إمكانيّة ممارسة العمل السياسيّ وإشغال مناصب ذات أهميّة في الحيز العامّ وفي مواقع صنع القرار؛ أمّا المستوى الثاني فهو التمييز المشتقّ من انتماء النساء العربيات القوميّ والمكانة المتدنيّة التي تُمنح لهنّ كونهن عربيات ويتمتّعن بمواطنة درجة ثانية كسائر المواطنين العرب في إسرائيل؛ والمستوى الثالث فهو اللاحق بهن لكونهن نساء في دولة عسكرية لديها اعتبارات أمنية وغير ملتزمة بشكلٍ جوهري بقيم المساواة وإنما تقوم بتوظيفها من أجل «تلميع» ممارساتها القمعية والاحتلالية.

في ظلّ مثل هذه الحالة «التمييز مثلث»: لكون النساء الفلسطينيات في دولة عسكرية- أمنية غير ملتزمة بالمساواة، وجزءًا من الأقلية العربية الفلسطينية وما تفرضه هذه

المكانة من تمييز على المستوى القانوني-الرسمي وعلى المستوى التطبيقي-الفعلي لكونهن جزءاً من مجتمع متغير تترسخ فيه عناصر محافظة وبطيركية - تبقى حقوق وحرّيات المرأة العربيّة السياسيّة والاقتصاديّة أسيرة المجتمع البطريركيّ وتحت سلطته الأبويّة وضحيّة التمييز القومي والممارسات العسكرية.¹²

مكانة النساء الفلسطينيّات في إسرائيل: أرقام ومعطيات

يبرز «التمييز المثلث» الذي تعاني منه النساء العربيّات الفلسطينيات في إسرائيل (أدناه: النساء العربيّات)، منذ قيام دولة إسرائيل في عام 1948 وإلى يومنا هذا. للمفارقة، بالرغم من التحوّلات الاجتماعيّة والتعليميّة في العقد الأخير فيما يتعلق بالنساء العربيّات، إلّا أنّ التّمييز المثلث ضدهن باقٍ ومتجذّر، وسيرورة التغيير فيما يتعلق بسوق العمل وتبوؤ وظائف كبيرة في المؤسسات المختلفة، ما زالت بطيئة، ولا تشير إلى تغيير جوهري في المبنى الاجتماعي والسلوكي في المجتمع العربي في إسرائيل. تشير المعطيات إلى أن نسبة التشغيل في إسرائيل من شهر كانون الثاني 2019 وحتى أيلول 2019، وصلت إلى 78.4% بين الأعمار 25 وحتى 64 عاماً، وهذه النسبة أعلى من النسبة العامة لدول منظمة أOECD (74.4% في العالم 2018). ولكن، إذا نظرنا إلى المعطيات الرسمية التي تتعلق بنسبة تشغيل النساء العربيّات تحديداً، نلاحظ أن نسبة تشغيل النساء العربيّات منخفضة جداً مقارنةً مع النساء اليهوديات والرجال العرب، حيث أن 37.8% فقط من النساء العربيّات مندمجات في سوق العمل، مقابل 83% من النساء اليهوديات و76.4% من الرجال العرب و83.8% من الرجال اليهود.¹³

12 للاستزادة يرجى مراجعة البحث الهام لنبيلة اسينبولي في هذا السياق:

Espanioly, N. (1991). Palestinian women in Israel respond to the Intifada. *Calling the equality bluff: Women in Israel*, 147-51

13 حاج-يحيى، ن. سيف، أ وقصير، ن. (2020). تعزيز التشغيل في المجتمع العربي، تحديداً عند النساء العربيّات. (مسوّدة بحث-بالعبرية).

في العموم، وبالرغم من هذه المعطيات التي تؤكد التمييز الحاصل ضد النساء العربيات، لا يمكن التغاضي عن الارتفاع الملحوظ لانخراط النساء العربيات في سوق العمل (في العام 2012، النسبة كانت %26.2 بينما في ال 2019 قد وصلت إلى %37.8)¹⁴ وفي المرافق الحياتية. ولكن، في واقع الحال أيضاً، لا يقتصر «التمييز المثلث» للنساء العربيات على نسبتهم في سوق العمل والتشغيل، وإنما تظهر اسقاطاته أيضاً على أجورهنّ (أجور منخفضة) وتبوؤهنّ المناصب والوظائف (يتبوأن مناصب عادية، وليس وظائف تؤثر على صنع القرار)، ومن ضمنها السلطات المحلية العربية، التي تعتبر المشغل الأكبر في بلداتنا وقرانا العربية.

في هذا السياق، تظهر نتائج بحث المكتب المركزي للإحصائيات حول أجور العمال والموظفين في إسرائيل، أنّ أجور النساء العربية منخفضة مقارنةً مع أجور النساء اليهوديات والرجال العرب. أجر النساء العربية في العام 2012 وصل إلى 5778 شاقل شهرياً بالمعدل، مقابل 8081 للنساء اليهوديات و7790 للرجال العرب، وفي العام 2017، وصل المعدل العام لأجور النساء العربيات إلى 6701، بينما النساء اليهوديات 9536 والرجال العرب إلى 9118¹⁵.

في هذه العجالة، من المهم بمكان الإشارة إلى أن الارتفاع النسبي والعددي فيما يتعلق بانخراط النساء العربيات في سوق العمل ناتج عن التحوّلات «الاجتصاصية»¹⁶ داخل المجتمع العربي في إسرائيل من جهة، ونتيجة الارتفاع الملحوظ في نسبة النساء في مختلف المساقات التعليميّة الأكاديمية من جهة أخرى، ونتيجة حتمية لسياسات حكومية قامت ببناء برامج لتشغيل النساء من أجل رفع تدرّج إسرائيل وتخفيف وطأة النقد اللاحق بها في منظمة ال-OECD.

تظهر هذه التحوّلات «الاجتصاصية» في خطاب اندماج المواطنين العرب في المجتمع الإسرائيلي عامةً وفي سوق العمل على وجه الخصوص¹⁷. هذا الخطاب بات واضحاً في

14 نفس المصدر.

15 المكتب المركزي للإحصائيات

16 اجتصاصية: تحوّلات اجتماعية، اقتصادية وسياسية

17 الاندماج في المجتمع الإسرائيلي بمعنى الاندماج في سوق العمل والمؤسسات.. إلخ، مع الحفاظ على الخصوصية الوطنية

العقد الأخير، والذي يطالب بضمان المساواة الكاملة في المؤسسات المدنية والحكومية وفي سوق العمل للمواطنين العرب، مع الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية-الجمعية، وذلك نتيجة تعزيز مكانة الطبقة الوسطى في المجتمع العربي.¹⁸ من ناحية أخرى، يأتي تعزيز مكانة الطبقة الوسطى في المجتمع العربي نتيجة الازدياد الكبير في عدد الطلاب العرب في الأكاديمية الإسرائيلية في العقد الأخير، تحديداً عدد الطالبات العربيات وانخراطهنّ في سوق العمل. فتبيّن المعطيات الرسمية أنّ نسبة الطالبات العربيات في التسعينيات من مجمل الطلاب العرب في المؤسسات والمعاهد الأكاديمية 40% فقط، وقد ارتفعت نسبتهم في العام الدراسي 2014-2015 إلى حوالي 77% من مجمل الطلاب العرب في إسرائيل، وهذه النسبة مستمرة في الارتفاع أيضاً في الألقاب المتقدمة (لقب ثان وثالث). هذا الارتفاع بمثابة مؤشر لجودة رأس المال البشري وللتحوّلات «الاجتماعية» في المجتمع العربي، مؤسساته وسلطاته المحلية.. إلخ،¹⁹ الذي عليه الارتكاز على قدرات النساء العربيات وحراكهن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. برز الحراك السياسي للنساء العربيات في أربع دوائر مركزية: الأحزاب السياسية، السلطات المحلية العربية، التمثيل البرلماني في الكنيست ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني. بالإمكان الادعاء بالاستناد على معطيات وبيانات كمية بأن نسبة النساء في جميع هذه الدوائر ما زالت أقل من نسبتهم في المجتمع كما أن المواقع التي تتبوأها النساء في هذه الدوائر أقل من الرجال من حيث التراتبية الهرمية.

والثقافية للمواطنين العرب.

18 جرابسي، ع. (2019). القيم والسياسة في السيرورة التربوية لحركة الشبيبة الشيوعية بين الشباب العرب في إسرائيل. جامعة حيفا. (بالعبرية).

19 جرابسي، ع. فلسطينيو الداخل في مجال الهابيتك: الواقع والآفاق. داخل: الاقتصاد الفلسطيني في الداخل: الواقع، الآفاق والتحديات. جريس، ح. (محرر). المدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

تمثيل النساء العربيات في مواقع القوة والتأثير

تنعكس المكانة الدونية للنساء ليس فقط في الممارسات العنيفة بحقهن وإنما في جوانب عديدة تطال جميع مناحي الحياة دون استثناء. يعتبر هشام شرابي أن التحول الحاصل في مكانة النساء هو شكلي وليس جوهرياً باعتبار أن البنية البطريركية للمجتمعات العربية ما زالت راسخة واستطاعت أن تتعايش مع الحدائث من خلال إنتاج مجتمعات هجينة تمنح النساء تقدماً «شكلياً» ولكن تبقى مكانة الأب والذكر هي المهيمنة. هذا الادعاء صحيح أيضاً بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل حيث أن التغييرات التي طرأت على النساء العربيات من حيث الخصائص والمميزات الاجتماعية والديمغرافية لم يصحبها تغيير بنفس المقدار في مكانتها السياسية وفي إشغالها لمواقع قوة وتأثير داخل المجتمع.

مما لا شك فيه أن قضية النساء في المجتمعات الإنسانية باتت إحدى أهم القضايا وأكثرها مركزية. حيث خصصت ميزانيات كبيرة من قبل صناديق ومانحين لمشاريع وبرامج تدريبية من أجل تحسين مكانة النساء. إن مكانة النساء في الدول والمجتمعات المختلفة هي مؤشر إضافي على مستوى التنمية والتطور الاجتماعي، الاقتصادي، القيمي والسياسي لهذه الدول والمجتمعات. كما أسلفنا سابقاً، بالرغم من تطور الخطاب الحقوقي الأممي في هذا المجال إلا أن هناك دولا عديدة في العالم ومجتمعات متنوعة ما زالت تضطهد المرأة، تميز ضدها وتحدد من إمكانية تطورها وجراكتها الاجتماعي-الاقتصادي.

إن أحد المؤشرات التي تدل على مكانة النساء هو مدى اشغالهن لمواقع قيادية وريادية في المجتمع، وقد أشارت النظريات، ومن بينها نظرية التمثيل السياسي، إلى وجود نوعين من التمثيل (Representation) تتميز به المنظومات السياسية والمؤسسات التمثيلية المختلفة: «التمثيل الكمي» الذي يعكس توجهاً شكلياً، ولكنه هام، لمفهوم المساواة ومفهوم الشرعية السياسية، وينص هذا النوع من التمثيل على

وجود ممثلين منتخبين يشاطرون المجموعة الممتلئة صفاتها الاجتماعية ويرتكز على الهوية الشخصية للمنتخب. بما معناه أن على من يمثل السود في الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون أسود البشرة، ومن يمثل العرب في إسرائيل أن يكون عربيًا من حيث الهوية، الثقافة واللغة، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء، فمن تمثل النساء عليها أن تكون امرأة. وجود هذا النوع من التمثيل السياسي يمنح المنظومة السياسية شرعية أكبر ويقود بالضرورة إلى إحقاق مبدأ المساواة التمثيلية والتعددية. بالمقابل هناك نوع آخر من التمثيل وهو «التمثيل النوعي» الذي ينص على المضمون أكثر، ولا يشترط وجود تقاطعات وتشابهات بين الصفات الشكلية والشخصية لممثل الجمهور مع المجموعة التي يمثلها، بل عليه أن يكون ممثلًا لآراء، مواقف، مصالح واحتياجات المجموعة وأن يعبر عن ذلك بالمشاريع التي يقوم بالمبادرة لها والقضايا التي يعمل عليها. وبالإمكان أن يمثّل شخص يهودي بشكل عميق مصالح المجتمع العربي، وبالإمكان أن يمثّل شخص أبيض البشرة مصالح أصحاب البشرة السوداء في الولايات المتحدة. ينسحب هذان النمطان من التمثيل السياسي أيضًا على النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل. بمعنى أدق، صحيح أن هناك تحسنًا ملحوظًا إلا أنه في العديد من المؤسسات ما زالت هناك هيمنة ذكورية وإقصاء تام للنساء فيها. هناك بون شاسع بين المواقف التصريحية بشأن دعم وتأييد دخول النساء معترك العمل السياسي وبين واقع الحال. البحث الذي قامت به جمعية نساء ضد العنف بشأن مواقف المجتمع العربي من المرأة ومكانتها أشار بشكل واضح ولا لبس فيه إلى أن 78% من المواطنين العرب يؤيدون دخول النساء بشكل متساوٍ للعمل السياسي والاجتماعي (70% من الرجال يؤيدون مقابل 88% من النساء)، 22% يعارضون (30% من الرجال يعارضون مقابل 12% من النساء).²⁰

إن تفحص حالة النساء العربيات الفلسطينيات على مستوى منسوب تمثيلهن في المواقع ذات المكانة والتأثير يبقى محدودًا مقارنةً بالنسبة العامة للنساء في المجتمع. تعاني النساء من إقصاء ليس فقط على مستوى الأحزاب السياسية وإنما أيضًا

20 جمعية نساء ضد العنف (2005). مواقف بشأن مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل وحقوقها، ص 115 (عبري).

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني التي توجه خطاباً نقدياً لازعاً تجاه الاحزاب والسلطات المحلية. صحيح أن هناك ارتفاعاً في عدد ونسبة المديرات اللواتي يقدن مؤسسات المجتمع المدني لكن تبقى هذه النسبة قليلة وأقل بكثير من نسبة النساء في المجتمع.²¹

النساء العربيات في الأحزاب السياسية

تركز جل الأبحاث التي تُعنى بمكانة النساء على الساحة السياسية على التمثيل العددي للنساء داخل البرلمان وداخل السلطات المحلية. على الرغم من الأهمية الكبرى لهاتين المؤسستين إلا أن شح التمثيل النسائي يرتبط بعدة عوامل من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة أعلاه. بمعنى أدق، التمثيل الضئيل للنساء العربيات كممثلات ومنتخبات للجمهور هو اشتقاق لغياب الاجندة النسوية عن المؤسسات السياسية والقيادية للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. صحيح أن هناك تغييرات دستورية تنحو باتجاه ضمان التمثيل الملائم للنساء داخل الأحزاب إلا أن تطبيق هذه التغييرات الإصلاحية ما زال غير كامل. فضلاً عن ذلك، تُغيب النساء العربيات عن الهيئات والمؤسسات القيادية للأحزاب السياسية. ما زال النموذج السائد للأحزاب السياسية الفاعلة في صفوف المجتمع العربي هو «نموذج الهيئات» التي تنتخب في أعقاب المؤتمرات المختلفة للأحزاب السياسية. وكانت هناك ضرورة لفحص منسوب التمثيل السياسي للنساء داخل هذه المؤسسات والهيئات الحزبية والتي تنعكس على مستوى الخطاب العام للحزب وادائه في الحقل النسوي. إضافة إلى ذلك، هناك أعداد قليلة من النساء اللواتي يترشحن على مواقع تمثيلية، ولذلك الخيار في التصويت لصالح امرأة يكون غير مطروح من الأساس. لا يعني هذا على الإطلاق أن نسبة التمثيل الضئيلة للنساء هي اشتقاق من عدم ترشح النساء، بل على العكس، عدم ترشح النساء هو انعكاس للممارسات الاقصائية والقمعية بحق النساء التي تؤدي بهن إلى الابتعاد عن

21 جمال، أمل (2017). المجتمع المدني العربي في إسرائيل. تل أبيب: هكيبوتس هموؤاحاد.

المنافسة السياسية مع الرجال، والتي تفتقر في أحيان عديدة إلى ضوابط ومرجعيات أخلاقية وتؤدي بالنساء لأن ينأين بأنفسهن عن الدخول في معارك من هذا النوع.

يتكون المشهد السياسي العربي من عدة أحزاب سياسية تنتمي إلى مشارب فكرية ومرجعيات أيديولوجية متنوعة: التيار الاشتراكي، التيار القومي، التيار الإسلامي، التيار الإسرائيلي وما إلى ذلك من مرجعيات سياسية. من أجل فهم قضية التمثيل السياسي أجرينا مقابلات مع ممثلين عن الحركات والأحزاب السياسية من أجل الحصول على معطيات بشأن التمثيل النسائي داخل المؤسسات والهيئات القيادية لهذه الأحزاب. لم نستطع الحصول على جميع المعطيات ولكننا نجحنا في الوصول إلى بيانات ومعطيات تعرض لأول مرة بشأن الحركات السياسية المركزية الفاعلة في المجتمع العربي.

على مستوى الحزب الشيوعي الإسرائيلي هناك: اللجنة المركزية للحزب، سكرتارية اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب. تتكون اللجنة المركزية للحزب الشيوعي من 49 عضواً يتم انتخابهم في المؤتمر العام للحزب بحيث يحق لجميع المندوبين المشاركين في المؤتمر، والذين يتم انتخابهم داخل الفروع المحلية للحزب، الترشح والتصويت وبالتالي انتخاب أعضاء اللجنة المركزية. في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الإسرائيلي تم انتخاب 9 نساء من أصل 49 عضو في اللجنة المركزية وهو ما يشكل نحو 18% من إجمالي أعضاء اللجنة المركزية. يشار إلى أن 8 من أصل 9 نساء في اللجنة المركزية هن من العرب ذلك بسبب التركيبة الأممية للحزب الشيوعي (العربية- اليهودية). فضلاً عن ذلك، انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي 15 عضواً للمكتب السياسي للحزب. اشتمل المكتب السياسي على امرأة واحدة من أصل 15، وبهذا تشكل النساء نسبة 7% من أعضاء المكتب السياسي للحزب. أما على مستوى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب فقد تم انتخاب امرأتين من أصل 10 أعضاء في اللجنة، بهذا تكون نسبة النساء داخل سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي 20%.²²

22 تم جمع المعطيات من خلال مقابلة مع مركز اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي في يوم 10.08.2020.

على مستوى حزب التجمع الوطني الديمقراطي تم انتخاب 13 عضواً للمكتب السياسي للحزب وهو أعلى الهيئات القيادية في مؤسسات الحزب المختلفة. من بين جميع أعضاء المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي برز حضور لـ 4 نساء قياديات. معنى ذلك أن النساء يشكلن 30% من إجمالي أعضاء المكتب السياسي للحزب. كما أن نسبة النساء على مستوى المواقع التنظيمية المتقدمة للحزب هي 0%. أي أنه لا يوجد تمثيل للنساء على مستوى الأمانة العامة للحزب ونواب الأمين العام.²³ أما على مستوى اللجنة المركزية للحزب فهناك تمثيل لـ 11 امرأة عربية من أصل 39 عضو، وبهذا تصل نسبة النساء في اللجنة المركزية للحزب إلى نحو 28%.²⁴

أما بالنسبة للحركة العربية للتغيير، فتضم اللجنة المركزية للحزب 37 عضواً يتم انتخابهم بشكل دوري في المجلس العام للحزب. تم انتخاب 8 نساء للجنة المركزية للحزب في المجلس العام الأخير، لتصبح نسبة النساء في اللجنة المركزية للحزب 21%. تقوم اللجنة المركزية للحزب بانتخاب المكتب السياسي المكون من 11 عضواً. في الانتخابات الأخيرة تم انتخاب 3 نساء لعضوية المكتب السياسي، بهذا شكلت النساء نسبة 27% من أعضاء المكتب السياسي للحزب. كما أن هناك مجلساً نسائياً فاعلاً ونشيطاً يعمل إلى جانب النشاطات التي يقوم بها الحزب.²⁵

انعكس ارتفاع نسبة النساء في الهيئات والمؤسسات القيادية للأحزاب السياسية كما بيّنا أعلاه في التحسن الملحوظ للتمثيل النسائي في القوائم الانتخابية البرلمانية وفي المواقع المضمونة لهذه القوائم. بدأ التمثيل البرلماني للنساء العربيات داخل الأحزاب الصهيونية بعد انتخاب حسنية جبارة لتكون نائبة في البرلمان من حزب ميرتس بين الأعوام 1999 – 2003 وخسرت موقعها بعد تراجع قوة ميرتس في الانتخابات التي تلتها. استمر التمثيل النسائي العربي في الأحزاب الصهيونية بعد انتخاب نادية

23 للمزيد بشأن الهيئات الحزبية للتجمع الوطني الديمقراطي: shorturl.at/vJWZ7

24 للمزيد بشأن تركيبة الهيئات القيادية للتجمع الوطني الديمقراطي: shorturl.at/oLM12

25 تم جمع المعطيات من خلال مقابلة مع أحد الأعضاء البارزين والمركزيين في اللجنة المركزية للحركة العربية للتغيير في يوم 10.08.2020.

الحو لتمثل حزب العمل في الكنيست الـ 17، بين الأعوام 2006 – 2009. خلال هذه السنوات كانت هناك حملات تدعو إلى تعزيز التمثيل النسائي داخل الأحزاب التي تمثل المجتمع العربي، إضافةً إلى حراك سياسي داخل هذه الأحزاب ومؤسساتها القيادية. أثمرت هذه الجهود التراكمية بانتخاب حنين زعبي بعد انتخابها في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الانتخابات الـ 18 للكنيست لتمثله على مدار عقد من الزمن، حتى العام 2019. مع تشكيل القائمة المشتركة ارتفع التمثيل النسائي العربي إلى عضوين من أصل 13 (15%). ارتفع التمثيل النسائي العربي في الكنيست الـ 23 إلى 5 نساء من أصل 17 (4 في القائمة المشتركة وواحدة في يش عتيد) ليشكلن نسبة 30% من إجمالي النواب العرب في الكنيست.²⁶

هناك ادعاء نظري سائد بأن السياسة المحلية هي أقرب للنساء وأكثر ملاءمة لهن من السياسة القطرية بسبب الموضوعات التي تعالجها، وأنه بالإمكان إيجاد نقطة توازن بين المسؤوليات الاجتماعية والاهتمامات العامة في الساحة المحلية في حين لا يمكن ذلك في السياسية القطرية، لذلك هناك تمثيل أكبر للنساء في الحراك السياسي المحلي منه في القطري. إلا أن تفحص المعطيات والبيانات يمنحنا صورة مغايرة حيث أن التمثيل النسائي في السياسية القطرية أكبر بكثير منه من الساحة المحلية وهو ما سنخوض فيه الآن.

مكانة النساء في السلطات المحلية العربية

يعود تأسيس السلطات المحلية العربية إلى فترة الحكم العسكري - مطلع الخمسينيات، حيث سلّم الحاكم العسكري آنذاك زمام الأمور اليومية إلى مجموعة مختار ورؤساء حمائل بغية تسيير الشؤون اليومية للمواطنين في البلدان العربية²⁷، أي أن ممثلي السلطات المحلية العربية لم يُنتخبوا بشكل ديمقراطي ولم يعملوا كمؤسسات

26 موقع الكنيست، 2020.

27 غانم، أ، محمد، أ، رزق، س وخلافة، م. (2014). البلدان العربية وسلطاتها المحلية في إسرائيل. جمعية الجليل وركاز.

خدماتية منتخبة، ورغم ذلك، فقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية خلال السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، بأربع سلطات محلية، وهي: الناصرة، شفاعمرو، الرامة وكفر ياسيف، تلاها سلسلة من الاعترافات خلال الستينيات والسبعينيات.²⁸

من نافل القول إنَّ السُّلطات المحلية العربية تعتبر المُشغل الرئيسي في البلدان العربية، نظراً لعدم وجود مؤسسات حكومية وانعدام المرافق الاقتصادية والتشغيلية المهمة (مناطق صناعية، شركات كبيرة..) ضمن مناطق نفوذ هذه السُّلطات المحلية.

كما ذُكر آنفاً، النساء العربيات يُشكّلن رأسملاً بشريا في المجتمع العربي عموماً، إلاّ أنهن يعانين من «تمييزٍ مثلث». في نظرة ثاقبة وتمعّنة لمكانة النساء في السُّلطات المحلية العربية، يبرز هذا «التمييز المثلث» في العمل السياسي وتبوؤ وظائف كبيرة في السُّلطات المحلية العربية. فمنذ عام 1948 وحتى يومنا هذا، تم انتخاب عشرات النساء لعضوية السُّلطات المحلية، واختيار امرأة واحدة لإشغال منصب رئيس سلطة محلية في قرية كفرياسيف، التي أشغلت هذا المنصب أصلاً بعد انتهاء الانتخاب نتيجة لتغييرات على مستوى المجلس البلدي، وهذا مؤشر على ضعف التمثيل النسائي في المواقع التمثيلية في الحيز العام.

يشار إلى أنه تمّ تشريع قانون من أجل زيادة تمثيل النساء في السُّلطات المحليّة وفتح الطريق أمامهم لدخول معترك العمل السياسي المحليّ، من خلال منح القوائم التي تتمثّل بها نساء في أماكن مضمونة زيادة بنسبة 15% على الميزانية الانتخابية، لتشجيع القوائم وتحسين أماكن للنساء بداخلها، وبالتالي زيادة التمثيل النسائي في المجالس البلديّة والمحليّة. ومن المهم ذكر أن هذا القانون دخل حيز التنفيذ في الانتخابات الأخيرة فقط ويأتي نتيجة للفجوة الجندريّة داخل السُّلطات المحليّة في إسرائيل عموماً، وفي السُّلطات المحليّة العربيّة على وجه الخصوص، فقد بلغت نسبة النساء الممثّلات في المجالس البلديّة زهاء 12% من مجمل أعضاء السُّلطات المحليّة في البلاد وهي نسبة منخفضة جداً مقارنةً مع الدول الغربية.

خلال استطلاع رأي لمركز مدى الكرمل من العام 2013 تمّ توجيه سؤال للمستطلعين حول موقفهم الشخصي من ترشيح النساء لانتخابات السلطات المحلية العربية. وقد هدف السؤال إلى فحص مدى تأييد المستطلعين ترشيح إحدى قريباتهم لرئاسة وعضوية السلطة المحلية، وظهر هناك بعض الفروقات في مستويات الدعم. فقد أيد الترشيح للرئاسة 68.4% من المستطلعين، بينما أيد 72.8% ترشيح النساء للعضوية، وعارضه 31.1% للرئاسة و26.5% للعضوية، ما معناه أنّ هناك جاهزية أكثر لتقبّل ترشّح النساء في قوائم العضوية أكثر من ترشّحها لرئاسة السلطات المحلية. وأما على السؤال حول من لديه قدرات وكفاءات أفضل من أجل إدارة السلطة المحلية فقد أجاب نحو 55.5% أنّ للرجل والمرأة نفس الكفاءات، وهناك ما يقارب 33.4% أشاروا إلى أنّ الرجال أصحاب كفاءات وقدرات أفضل من النساء.

أما في استطلاع رأي اخر لمركز مدى الكرمل حول الموضوع إياه ولكن من العام 2004 (أي بفارق عقد من الزمن على الاستطلاع الذي أشرنا إليه أعلاه) فقد عبّر 69% من المستطلعين والمستطلعات عن تأييدهم لترشيح امرأة لرئاسة السلطة المحلية، وعبر 82% عن تأييدهم لترشيح امرأة لعضوية السلطة المحلية. وأما بشأن الكفاءات والقدرات فقد أشار 57% من المستطلعين إلى أنّ للرجل والمرأة نفس القدر من الكفاءات، وأشار 40% أنّ الرجال أصحاب كفاءات أفضل من تلك التي لدى النساء.

جدول 2: مواقف الجمهور العربي في قضية ترشيح النساء لانتخابات السلطات المحلية

الموقف	2004 ¹	2013 ²	2016 ³
أويد ترشيح امرأة لرئاسة السلطة المحلية	69%	68.4%	73%
أويد ترشيح امرأة لعضوية السلطة المحلية	82%	72.8%	87%
الرجل والمرأة لديهما نفس الكفاءة في إدارة السلطة المحلية	57%	55.5%	41%

على الرغم من أنّ هناك انفراجاً في مواقف المواطنين تجاه قضية ترشيح النساء وإشغالهن مناصب سياسية وإدارية مرموقة على المستوى المحلي، إلا أنّ السلطات المحلية العربية ما زالت تفتقر إلى تمثيل ملائم للنساء في المواقع السياسية، إذ لا نجد أية امرأة تشغل منصب رئيسة سلطة محلية أو حتى قائمة بأعمال رئيس السلطة المحلية، وهناك تمثيل ضئيل لهنّ في المجالس البلدية والمحلية.

إحدى أبرز العقبات التي تشكل حاجزاً أمام ترشح النساء للسلطات المحلية، تنبع من العادات والتقاليد التي لا تسمح لهنّ بالترشح، وقد أيد هذا الادعاء %29.2، بينما عارضه %52.8 من المواطنين العرب، إضافة إلى الادعاء بأنّ النساء عاطفيات، وهذا يشكل صعوبة في عملهنّ المستقبلي، وقد بلغت نسبة المؤيدين لهذا الادعاء %26.1، بينما عارضه %55.4 من المواطنين العرب. وأشار الاستطلاع إلى أنّ %20.9 من المواطنين يعتقدون بأن السياسة ليست حيّزاً للنساء، في حين عارضه %66.8 من المواطنين العرب. كما أنّ هناك سلّم أولويات مفروض على النساء وفي صدارته: البيت والأولاد والأدوار الوظيفية المشتقة من ذلك، والتي تحددها العادات والتقاليد الاجتماعية الذكورية. صحيح أنّ النتائج التي ظهرت في استطلاع الرأي لا تعكس الواقع حقيقة وهذه ظاهرة معروفة في استطلاعات الرأي حيث يصرح المستطلع بعكس ما يعتقد أو بما يتلاءم مع مواقف واره داعمة ومؤيدة للنساء، ولكن على أرض الواقع ممارساته تختلف وتعارض مواقفه التصريحية (أنظر بشكل موسع التطرق لهذه الظاهرة في الفصل المخصص لاستطلاعات الرأي).

على الرغم من أنّ هناك انفراجاً فيما يتعلّق بالتمثيل النسائي في المجالس المحلية العربية، إلا أنّ هذا الانفراج يبقى محدوداً ولا يتوافق مع قدرات النساء ومهاراتهنّ. ففي العام 2003، ومن بين 626 قائمة عضوية مُتنافسة على التمثيل في المجالس البلدية (5922 مرشحاً)، كانت هناك 250 مرشحة في مواقع متأخرة، وحصلن على تمثيل لمقعدَيْن داخل مُجمل السلطات المحلية العربية التي أُجريت بها انتخابات. أما في العام 2008 فقد وصلت ستّ نساء إلى المجالس البلدية ولم تترشح أية امرأة لرئاسة السلطة المحلية، ويعود هذا الضعف التمثيلي إلى قلّة النساء اللواتي يُقدمن على

الترشح، إضافة إلى ترشّحن في مواقع متأخرة، مما يصعب عملية الوصول إلى السلطة المحلية (نجمي-يوسف، 2012)، أمّا انتخابات العام 2013 فقد شهدت انطلاقة جديدة للحضور النسائي في الحيز العام، إذ تنافست 165 امرأة في 44 سلطة محلية (حلو، 2013) وحصلن على تمثيل يعادل 16 مقعداً حتى نهاية الدورة الحالية، وفي انتخابات العام 2018 حصلن على تمثيل يعادل 27 مقعد بما يشمل اتفاقيات التناوب.

جدول 3: التوزيع النسبي للتمثيل النسائي في السلطات المحلية العربية بحسب سنوات عينية

2018	2013	2008	2003	
27 للعضوية	16 للعضوية ⁴	6 للعضوية	2 للعضوية	تمثيل النساء في السلطات المحلية العربية
0 للرئاسة	0 للرئاسة	0 للرئاسة	0 للرئاسة	

بالإضافة إلى القانون المذكور أعلاه، أقرّ الكنيست في العام 2000 قانوناً يلزم السلطة المحلية بتعيين «مستشارة النهوض بمكانة المرأة»، بهدف تعزيز مكانة النساء في السلطة المحلية، العمل على تحقيق المساواة الكاملة وتجسير الفجوات القائمة بين الجنسين ومناهضة ظواهر العنف ضدّ النساء. القانون لا يلزم السلطة المحلية بتخصيص وظيفة كاملة (نسبة 100%) لمستشارة النهوض بمكانة المرأة (يتم تحديد نسبة الوظيفة بناءً على عدد سكان البلدة)، وهذا يضع أمام المستشارات تحدياً آخر، وهو الانشغال بجزء من وظيفة أخرى ضمن عملها بالسلطة المحلية أو خارجها، الأمر الذي يمنع من تخصيص كل قدراتهن ووقتهن من أجل النهوض بمكانة النساء وتعزيز دورهن في البلدة عموماً وفي السلطة المحلية على وجه الخصوص²⁹.

بالإضافة إلى ذلك، يلزم القانون السلطات المحلية بتخصيص بند خاص بميزانية السلطة المحلية لعمل مستشارة النهوض بمكانة المرأة، إلا أنه لا يوضح ما هي

29 لوطن، أ. (2012). مستشارات لمكانة المرأة في السلطات المحلية. القدس: مركز الأبحاث والعلوم بالكنيست. (بالعبرية).

الميزانيّة التي يجب تخصيصها. رغم أهمية هذا القانون، إلّا أن عدم إلزام السُلطة المحلية بتخصيص مبلغ مُحدّد وواضح لعمل ونشاط مستشارة النهوض بمكانة المرأة، قد يؤثّر على قُدرة تأثير المستشارات على قرارات السُلطات المحلية فيما يتعلّق بالنساء، ويخلق تحديات جمة لمبادرات نسائية في مختلف المجالات، داخل السُلطة المحلية وفي خارجها.

من خلال المعطيات الشّحيحة المتعلقة بتخصيص ميزانيات لعمل مستشارة النهوض بمكانة المرأة، تؤكد بن-هاروش (2018)³⁰ أنه مجلسين محليين اثنين فقط أوضا الميزانية السنوية لعمل مستشارة النهوض بمكانة المرأة، وهما مجلس البعنة الذي خصص 23 ألف شاقل سنويًا فقط في العام 2018 لعمل المستشارة، بالإضافة إلى بلدية بات-يام التي خصصت 45 ألف شاقل فقط في العام³¹. بمعنى، أن هناك سلطة عربية واحد (البعنة) التي خصصت ميزانية سنوية لعمل مستشارة المرأة. نلاحظ أن هذه الميزانية زهيدة ولا تكفي لبناء رؤية واضحة وشاملة ومستديمة للحد من العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة.

تجدر الإشارة أنّ هناك تضارباً في المعطيات بين سلطة تطوير مكانة المرأة وبين وزارة الداخلية. بناءً على معطيات سلطة تطوير مكانة المرأة للعام 2018، فإن 253 سلطة محلية من أصل 257 سلطة في إسرائيل، قد وظّفت مستشارة للنهوض بمكانة المرأة وفقاً لما ينص عليه القانون الذي سُنّ في العام 2000، بينما معطيات تشير وزارة الداخلية للعام 2018 إلى أن هناك 199 سلطة محلية فقط من أصل 257 تشمل وظيفة «مستشارة النهوض بمكانة المرأة». أي أن هناك 58 سلطة محلية ما زالت وظيفة النهوض بمكانة المرأة فيها شاغرة. بموجب المعطيات، من الـ 58 سلطة محلية، هناك 32 سلطة محلية عربية ما زالت وظيفة مستشارة النهوض بمكانة المرأة فيها شاغرة.³²

30 بن-هاروش، ك. (2018). السُلطة لتطوير مكانة المرأة.

31 نفس المصدر.

32 إلباهو، إ. (2019). مستشارات لمكانة المرأة في السُلطات المحلية. القدس: مركز الأبحاث والعلوم بالكنيست. (بالعبرية).

يشار إلى أن الأحزاب السياسية تولي أهمية أكبر لقضية مكانة المرأة وتمثيلها السياسي، حيث انتخبت أول امرأة عربية للكنيست في حزب يمثل العرب عام 2009 في التجمع الوطني الديمقراطي، بعد قرار المؤتمر تحصين المكان الثاني لها في القائمة. واستمرت كعضوة كنيست عربية وحيدة حتى العام 2015 حيث انتخبت مرة أخرى النائبة حنين زعبي إضافة إلى النائبة عايدة توما-سليمان عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة حيث شكلن آنذاك %15 من إجمالي أعضاء القائمة المشتركة، وقد تضاعف التمثيل النسائي في القائمة المشتركة إلى أربع نساء في العام 2020، حيث انتخبت كل من: عايدة توما-سليمان، هبة يزبك، سندس صالح وإيمان خطيب ليشكلن نحو %27 من إجمالي أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة.

للتلخيص، لا يمكن القفز عن الارتفاع النسبي والعددي البسيط للنساء العربيات في الوظائف التمثيلية والسياسية وإشغالهن مناصب إدارية مرموقة في السلطات المحلية العربية، ولكن لا يمكن التغاضي أيضاً على أن هذه السلطات مازالت تفتقر إلى تمثيل نسائي ملائم من جهة، وإلى برامج ومشاريع أنية وطويلة الأمد داعمة لحقوق النساء وتهدف إلى تعزيز مكانتهن السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من جهة أخرى.

الميزانية الجندرية: رؤية وأهداف

افتتار مستشارة النهوض بمكانة المرأة لآليات العمل والموارد والميزانيات من شأنه أن يُصعّب عملها بين جمهور النساء. كما أن عدم اعتماد ميزانية جندرية للسلطة المحلية قد يؤدي إلى تمييع أولويات العمل وارتجال الأدوات دون رؤية استراتيجية واضحة.

اعتماد السلطة المحلية لميزانية جندرية ذات استراتيجية واضحة، من شأنه ضمان توزيع الموارد بين النساء والرجال بشكل يتناسب مع احتياجات وأولويات أهل البلدة، حيث تعتبر الميزانية الجندرية بمثابة استراتيجية عمل تهدف إلى النهوض بمكانة

النساء وتقليص الفجوات الجندرية القائمة داخل السُّلطة المحلية وفي المجتمع على حدٍّ سواء. لذلك، فالسؤال المركزي في بناء الميزانية الجندرية هو: ما هي الاحتياجات المختلفة للسكان- رجالاً ونساءً؟³³.

هنا، ادعأونا هو أنّ الميزانية الجندرية تتطرق إلى مُركّبين مركزيين. الأوّل، كل المجالات والخدمات والمسؤوليات الواقعة ضمن صلاحيات ونطاق عمل السُّلطة المحلية التي تؤثر بشكل غير مباشر على مكانة النساء في البلدة؛ مثل، التعليم: توفير حضانات ونواديات ظهرية، مخيمات صيفية، نوادي شبيبة ومراكز جماهيرية، نشاطات وتوجيهات لتقليص البطالة وتشجيع المبادرات، حداثق عامة، أرصفة ومسارات مشي، قاعات وفرق رياضية.. إلخ. هذه الخدمات والمنشآت من شأنها توفير أماكن عمل للنساء من جهة، ومساعدتهن على الانخراط في سوق العمل من خلال توفير أماكن للأطفال في ساعات النهار، من جهةٍ أُخرى.

أمّا المُركّب الثاني فهو ميزانية مخصصة بشكل مباشر لمجالات ونشاطات نسائية، تهدف إلى رفع وتعزيز مكانة المرأة وتحقيق المساواة الجندرية؛ مثل، تخصيص ميزانية تتلاءم مع أهداف ورؤية مستشارة النهوض بمكانة المرأة، دعم مادي ولوجيستي لمشاريع مناهضة العنف ضد النساء بكل أشكاله، توظيف نساء بوظائف كبيرة في السُّلطة المحلية (مديرة عامة، محاسبة، مهندسة، مستشارة قانونية، مراقبة داخلية، مديرة قسم التربية والتعليم ومديرة قسم الخدمات الاجتماعية..)، إقامة نوادي نسائية، المبادرة لإقامة حملات توعوية شاملة بحقوق المرأة ومن ضمنها حملات توعوية تهدف إلى الحد من التمييز في الأجر ضد النساء، مساعدة وتمكين المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة التي تديرها أو يعمل بها نساء.. إلخ.

في سياقٍ مُتّصل، تم إقرار خطة اقتصادية خماسية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل في شهر كانون الأول عام 2015. بدأ تنفيذ هذه الخطة مطلع عام 2016 وينتهي في أواخر العام 2020. تهدف الخطة إلى النهوض بالمجتمع العربي في مجالات

33 يغيل، ح. (2013). الدليل لتحليل ميزانيات السلطة المحلية من المنظور الجندري. تل-أبيب: مركز أدفا.

مختلفة، وعلى رأسها، التربية والتعليم (التعليم المنهجي والتعليم اللامنهجي)، المواصلات العامة والبنى التحتية (تحسين مستوى البنى التحتية في الطرقات وزيادة حجم خدمات المواصلات العامة في البلدان العربية من أجل تحسين منالية المراكز التشغيلية، المؤسسات التعليمية ومراكز الترفيه)، السلطات المحلية (تعزيز المستوى الإداري بالقوى البشرية عالية الجودة من خلال برنامج القادة المستقبليون في الحكم المحلي)، ودمج النساء في العمل وفي مجالات أخرى، مثل التعليم العالي، العمل والصناعة والتجارة (رفع نسبة الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي، بناء الروضات النهارية من أجل رفع نسبة العمل بين النساء العربيات.. إلخ).³⁴

ينبثق التّوبّيب أعلاه من العلاقة الوطيدة بين تخصيص الميزانيات والمشاريع لرفع وتعزيز مكانة المرأة وبين مناهضة العنف ضد النساء وانخراطهن في سوق العمل بما يتلاءم مع قدراتهنّ ومهارتهنّ. بناءً عليه، ستناقش هذه الورقة البرامج والمشاريع والميزانيات المخصصة والمُستغلة من قِبَل السلطات المحلية العربية لمناهضة العنف ضد النساء في السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك بهدف التطرق إلى سيورة العمل البلدي فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء، ومن أجل عرض صورة شمولية وواقية حول الموضوع.

العنف ضد النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل: مسح شمولي

تتعرض النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل أيضاً إلى أشكال عديدة ومتنوعة من العنف: النفسي، الكلامي، السياسي، الجسدي، الجنسي والاقتصادي. ثمة أبحاث بيّنت أنه مقارنةً بسائر المجموعات التي تشكل المجتمع الإسرائيلي فإن النساء العربيات هنّ الأكثر عرضةً للعنف.³⁵ لا تكمن مشكلة العنف فقط في الأضرار الجسدية

34 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية. خطة ثورية لتطوير الاقتصاد العربي في إسرائيل. (2016). الرابط: <https://mfa.gov.il/MFAAR/LastDevelopments/Pages/A-revolutionary-plan-for-the-development-of-the-Arab-economy-in-Israel.aspx>

35 Daoud, N., Sergienko, R., & Shoham-Vardi, I. (2017). Intimate Partner Violence Prevalence, Recurrence, Types, and Risk Factors Jewish Immigrant and Nonimmigrant Women of Childbearing

والنفسية التي يتركها السلوك العنيف لدى المرأة وأبنائها وإنما يطال الرأي العام في المجتمعات الأبوية الذي يشير إلى نوع من اللهجة التبريرية في هذا المضمار، ويمنح شرعية لسلوكيات عنيفة في أحيانٍ عديدة. حيث تقوم هذه المجتمعات بتوجيه اللوم إلى النساء، ضحايا العنف والاعتداءات الجسدية والجنسية وتبرئة ساحة المعتدي والجاني لكونه ذكراً.³⁶ علاوةً على ذلك، وجدت الدراسة إياها أن الرجال والنساء في المجتمعات العربية يمنحون شرعية ما لاستخدام العنف ضد المرأة في ظروف عديدة وغيرها من الحالات التي يُنظر فيها إلى المرأة على أنها تمس بكرامة زوجها. بيّنت الدراسة إياها أن لدى الرجال ميلاً أقوى لإضفاء الشرعية على استخدام العنف ضد النساء وإلقاء اللوم عليهن أكثر منه لدى النساء. هذا المعطى يحطم الادعاء الرائج لدى قطاعات واسعة أن النساء يمنحن شرعية لهذه السلوكيات أكثر من الرجال. وأظهرت نتائج البحث أيضاً أن مبررات الرجال المتزوجين للعنف ومواقفهم التي تلقي باللائمة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالتوجهات الأبوية للرجال في قضايا الأدوار الوظيفية لكلا الجنسين والتوقعات غير المتكافئة حول الزواج والأسرة. بمعنى أنه كلما تمتع الرجال بمواقف ذكورية بشأن التقاسم الوظيفي والاعتقاد بأن المرأة لا يجوز إلا أن تكون رهينة لبيتها ومهامها المنزلية ولا يجب أن تكون فاعلة في الحيز العام، يكون لديهم ميل أكبر لتبرير استخدام العنف ضد النساء والقاء اللوم عليهن وليس على الرجال العنيفين الذين يستبيحون أجساد النساء ويمارسون أبشع أنواع العنف ضدهن.

تشير النظرة السائدة في المجتمعات الأبوية إلى وجود قانون سلوكي وعرف مجتمعي من المفترض أن تعيشه المرأة وتمارسه ولا تنحرف عنه أبداً. وبالتالي، فإن أي خروج عن هذه الأعراف والمعايير الاجتماعية أو عدم الانصياع لها، قد يرى فيها المجتمع بشكل عام والزوج بشكل خاص تهديداً للأسرة والمجتمع، وبالتالي يشرعن العنف ضد النساء. بالإمكان الادعاء أن منظومة الأعراف والتوقعات هذه تسري على النساء

Age in Israel. *Journal of Interpersonal Violence*

Zaatut, A., & Haj-Yahia, M. (2016). Beliefs about wife beating among Palestinian women from Israel: The effect of their endorsement of patriarchal ideology. *Feminism & Psychology*, Vol. 26(4) 405–425

في مثل هذه المجتمعات ولا تطال الرجال. بمعنى أن هذه المنظومة هي بمثابة سوط مسلط بيد الرجال على النساء.

الخطير في الموضوع أن تراكم العنف ضد النساء قد يصل إلى استباحة دمائهن والقضاء على حياتهن في أية لحظة ممكنة، وهذا ما نشهده في السنوات الأخيرة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. هناك ارتفاع مستمر في عدد النساء اللواتي قتلهن أشخاص من الدائرة الاجتماعية القريبة منهن. وقسم لا بأس من هؤلاء النساء المغدورات عشن مع حالة تهديد مستمرة دون أن تحرك السلطات والأجسام المختلفة ساكنًا. لقد كشف تقرير مركز الأبحاث والمعطيات التابع للكنيست الذي عرض أمام لجنة تطوير مكانة المرأة في العام 2017، أنه من بين 126 امرأة قتلهن أزواجهن خلال العقد الأخير في إسرائيل (زوج أو طليق أو صديق يعيش معها) وصلت نسبة النساء العربيات منهنّ إلى 50%. بمعنى أن 63 امرأة عربية قتلهن أزواجهن بين الأعوام 2007 – 2016. وأما بالنسبة لمحاولات القتل، فقد وصل عدد المحاولات إلى 241 حالة، بينها 127 امرأة يهودية، و114 امرأة عربية. كما أظهر التقرير أن نحو 35% من النساء ضحايا جرائم القتل سبق أن قدمن شكاوى للشرطة قبل وقوع الجريمة، في حين أن 50% من الضحايا كنّ معروفات لأقسام الخدمات الاجتماعية. وعلى مستوى محاولات القتل، تبين أنه في 70% من الحالات لم تقدم لوائح اتهام ضد المعتدي، وفي 33% منها كان المعتدي أحد أفراد عائلة الضحية، وفي 62% كان المعتدي هو شريك الحياة الحالي أو السابق. هذه المعطيات تشير إلى التهاون الكبير الذي تتعامل به الأجسام الرسمية ذات الصلة مع قضايا العنف ضد النساء وانعدام الجهود كافية لتوفير بيئة آمنة للنساء المعنفات مما يزيد من وتيرة هذا العنف ولا يشكل رادعًا أمام الجناة.³⁷

مع مرور الوقت، تبدأ النساء المعنفات بتبني وتدويت فكرة إلقاء اللوم على أنفسهن،

37 בניטה, ר' (2017). רצח וניסיונות לרצח של נשים בדגש על רקע של אלימות במשפחה. ירושלים: הכנסת, מרכז המחקר והמידע. https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/fc918cb2-9090-e711-80d9-00155d0a6d26/2_fc918cb2-9090-e711-80d9-00155d0a6d26_11_10325.pdf

وبأنهن المسؤولات عن هذا العنف ولو أنهن لم يرتكبن ذنباً ما، لما سيوجه هذا العنف بحقهن. بمعنى أنه مع تراكم العنف بدون رادع وبدون بيئة داعمة للنساء، تجري عملية اختراق لوعيهن ويؤدي بالنساء إلى اضطرابات نفسية متنوعة قد تصل بالمرأة إلى التفكير بوضع حد لحياتها من خلال الانتحار أو بتبني بعض هذه السلوكيات العنيفة وتوجيهها نحو الأبناء، وبذلك يطال العنف الأسرة بكاملها وقد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها.

نقص في عدد المأوي الخاصة بالنساء وشح في الملاكات³⁸

رغم المعطيات الخطيرة المذكورة أعلاه، تشير الأبحاث والهيئات الرسمية التي تناقش كيفية خلق آليات وسبل لمناهضة العنف ضد النساء وتوفير الحماية لهنّ، إلى نقص جاد في عدد المأوي المخصصة للنساء، بالإضافة إلى نقص كبير في عدد الملاكات للأخصائيات والأخصائيين النفسيين في المدارس، والى شح في البرامج والفعاليات التربوية والتوعوية في هذا المضمار.

كما ذكر أعلاه، فقد قُتلت في العقد الأخير في إسرائيل 126 امرأة، 50% منهنّ نساء عربيات. رغم هذا المعطى الخطير، يشير مركز الأبحاث التابع للكنيست في بحث نُشر في العام 2017 حول معالجة العنف داخل الأسرة، إلى أنّ هناك في إسرائيل 14 ملجأً خاصاً بالنساء، ملجأً منها فقط مخصّصان للنساء العربيات. بمعنى، أنّ 14% فقط من المأوي الموجودة في إسرائيل مخصصة للنساء العربيات. هذه المعطيات لا تتلاءم مع واقع النساء في المجتمع العربي ومع نسبة النساء المعنّقات التي تصل إلى أكثر من 44% بموجب التقارير الرسمية لوزارة الخدمات الاجتماعية.³⁹

كذلك، تُشير المعطيات إلى نقص حاد في مجال الخدمات النفسية المقدمة للطلاب العرب في المدارس. هذا يعني، أنّ أبناء الشبيبة من الأسر المعنّقة لا يتم مُتابعتهم

38 للمزيد أنظروا للملاحق بشأن الخدمات التي يقدمها المأوى في ما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء العربيات.

39 بنيטה، ر'. (2017). «يشوم الملاحق للحوادث الحياتية من قبل الشرطة وتوفعت الهلوميوت بمسرحها». يروشليم: الكنست، مركز المחקر و هميدلا.

نفسياً وتربوياً، بشكل يومي ومُستدام، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إسقاطات نفسية على أبناء الشبيبة من جهة، وإلى تداعيات سلبية على المجتمع بأكمله من جهةٍ أُخرى. بناءً على مركز أبحاث الكنيست، فإنَّ 12% فقط من مُجمل المختصين والمستشارين النفسيين التربويين في إسرائيل يعملون في المدارس العربية، بالرغم من أنَّ النسبة العامة للطلاب العرب في إسرائيل هي 25%. وتبيّن المعطيات أيضاً في هذا السياق، أنَّ هناك نقصاً في 239 ملاكاً لمختصين ومختصات نفسيين تربويين في المدارس العربية. فيعمل في هذه المدارس 163 مختصة ومختصاً نفسياً، بالرغم من أنَّ هناك حاجة إلى 402 ملاك. هنا، من المهم بمكان الإشارة إلى أنَّ هذه المعطيات لا تشمل المدارس العربية في المُدن المختلطة.⁴⁰ كما أنَّه لم يطرأ تغيير جذري وعميق في السنوات الأخيرة في هذه المعطيات المعروضة.

وفي سياقٍ مُنفصل، لا يمكن غض الطرف عن تقصير الشرطة في مناهضة العنف ضد النساء وعن عدم ملاحقة المُعتدين جنائياً. من يتابع النقاشات القائمة داخل المجتمع العربي، يُلاحظ أنَّ المواطنين العرب يحمّلون الشرطة المسؤولية الكبرى عن عدم ملاحقة الجناة ومجابة العنف بمختلف أشكاله. بمعنى، أنَّ الشرطة لا تأخذ دورها بتنفيذ القانون والردع في المجتمع العربي. في هذا السياق، وحسب معطيات مركز الأبحاث التابع للكنيست، يعاني المجتمع الإسرائيلي بشكلٍ عام من عدم ملاحقة المُعتدين على النساء وتقديمهم إلى المحاكمة. فبين السنوات 2007 إلى 2016، كان هناك 234 ملف عنف ضد النساء في الشرطة، بينما تم تقديم لائحة اتهام ضد المُعتدي في 71 ملفاً فقط (30%). من بين لوائح الاتهام هذه، هناك 40 ملفاً كانت الضحية فيها امرأة يهودية (56%)، و31 ملفاً الضحية امرأة عربية (44%).⁴¹

40 ربنوب، م. (2010). محسور بيوغرافيا وبفسيكولوجيا جنوكיים بمعרכת الحينود. يروشليم: הכנסת, מרכז המחקר והמידע. https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/2abd8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977_2_2abd8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977_11_7274.pdf

41 בניטה, ר. (2017). רצח וניסיונות לרצח של נשים בדגש על רקע של אלימות במשפחה. יروشليم: הכנסת, מרכז המחקר והמידע:

https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/fc918cb2-9090-e711-80d9-00155d0a6d26/2_fc918cb2-9090-e711-80d9-00155d0a6d26_11_10325.pdf

بالإضافة إلى ذلك، تشير تقارير كثيرة بشكل واضح إلى أن هناك حاجة كبيرة لتجديد عاملات اجتماعيات متخصصات في مناهضة العنف ضد النساء وداخل الأسرة على وجه التحديد، خصوصاً في ظل الأعداد الكبيرة من النساء المعرضات للعنف داخل الأسرة. عدم توفر مثل هذه الوظائف في أقسام الخدمات الاجتماعية، يُعيق سُبُل متابعة النساء المعنّفات. تقرير مراقب الدولة الذي صدر في تموز 2020، يؤكد أن هناك نقصاً في العاملات الاجتماعيات المتخصصات في مناهضة العنف داخل الأسرة. على سبيل المثال، في مركز «سلام العائلة» في مدينة الرملة، 18% من التوجهات لنساء عربيات، بالرغم من ذلك، لا يوجد في المركز عمّال وعاملات اجتماعيون عرب. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر التقرير أن لا أحد من طواقم المركز قد شارك في ورشات تدريبية لمناهضة العنف ضد النساء في المجتمع العربي، أو للتعرف على مميزات وخصوصية المجتمع العربي في هذا المجال.⁴²

منهجية البحث

يستند البحث على منهجية البحث المختلطة أو المدمجة (Mixed Method) ويشتمل على أدوات بحثية مستوحاة من عالم البحث النوعي وعالم البحث الكمي، وذلك لاستنفاد كافة نقاط القوة في كل أداة وتقليص مواطن الضعف فيها. كما أن الاستناد على المنهج الكمي والنوعي يساهم في قدرة البحث على تعميم النتائج باعتباره يمثل كافة القطاعات التي تشكل المجتمع العربي من جهة، ويساهم في تعميق النتائج والاستنتاجات من خلال الاستعانة بأدوات البحث النوعي الذي يساهم في الدخول إلى كنه الظواهر وسير أغوارها.

يستند الجانب النوعي من البحث على المقابلات العميقة. يشير هذا النوع من البحث إلى المعاني والمفاهيم ومحاولة فهم الخصائص وليس إلى احصائها أو قياسها، من

42 جيل-عد، ه'. (2020). ليكوييس فيטיפול בנפגעני אלימות במשפחה, חוסר בעו"סים למגזר הערבי | דו"ח המבקר. אתר הארץ:

<https://www.ynet.co.il/article/HyhJuRcJv>

خلال تفحص معمق للحالة قيد البحث من أجل تحليلها وفهمها.⁴³ بدايةً، تمّ بناء استمارة باللغة العربية مُكوّنة من محاور مركزية بناءً على الأدبيات النظرية في موضوع مناهضة العنف ضد النساء، بعدها، تمّ سبك الاستبيان وملاءمته لخصوصية المجتمع العربي في إسرائيل، وعليه، تم إضافة بعد المحاور المتعلقة بمكانة النساء الفلسطينيات في إسرائيل، مثل، مكانة وصلاحيّة مستشارة النهوض بمكانة المرأة في السُلطة المحلية، الميزانيات المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء من قِبَل السُلطات المحلية العربية، وما هي أبرز ظواهر العنف ضد النساء في المجتمع العربي وكيفية مواجهتها.. إلخ.

جمهور الهدف وآلية البحث

اعتمدت منهجية البحث النوعي على مقابلات شبه مُعدّة، وهي آلية شائعة في البحث النوعي بهدف الحصول على البيانات والمعلومات حول موضوع البحث.⁴⁴ جمهور الهدف هم مسؤولون كبار ومديرو أقسام وبرامج في السُلطات المحلية العربية. شمل البحث 15 سُلطة محلية عربية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، حيث تمّ مقابلة 65 موظفًا كبيرًا ومديري أقسام: محاسبون، مستشارات مكانة المرأة (في حال وُجدت هذه الوظيفة في السُلطة المحلية)، ومديرو أقسام الخدمات الاجتماعية، ومديرو أقسام التربية والتعليم، ومديرو أقسام الشبيبة ومديرو برنامج مدينة بلا عنف.

جمع البيانات وتنظيم المعطيات

بعد بناء الاستبيان وإجراء المقابلات، تمّ تحليل المعطيات والمضامين الأساسية من خلال تصنيفها وتنظيمها إلى أنماط وأنساق مختلفة، مثل: الميزانية المخصصة لدعم

Racino, J. (1999). Policy, Program Evaluation and Research in Disability: Community Support for All. London: Haworth Press 43

Savin-Baden, M.; Major, C. (2013). Qualitative Research: The Essential Guide to Theory and Practice. London: Routledge 44

جمعيات نساء من قِبَل المجلس المحلي، عدد النساء المعنّفات اللاتي يتوجهن إلى قسم الخدمات الاجتماعية، البرامج التربوية اللامنهجية المُختارة من قِبَل المجلس المحلي لنهاضة العنف ضد النساء، مضامين البرامج.. إلخ، وذلك كأساس أوّلي لتنظيم نتائج البحث والوصول إلى مُلخّصات ونتائج نهائية واستشراف توصيات بناءً على نتائج البحث المركزية.

استطلاع رأي

تم في الجانب الكمي للبحث إجراء استطلاع رأي بناءً على عينة تمثيلية للمجتمع العربي في إسرائيل. تم بناء الاستمارة استناداً على تحليل نتائج البحث النوعية واستخراج الفئات التحليلية التي ظهرت وبرزت في أعقاب المقابلات التي قمنا بها مع أصحاب الشأن في السلطات المحلية العربية. بناءً على ما تقدم، هدف استطلاع الرأي إلى إجراء مسح تمثيلي-شمولي لمواقف وأراء المواطنين العرب الفلسطينيين في دولة إسرائيل تجاه موضوعات البحث المركزية، وخصوصاً العنف ضد النساء وآليات مواجهته ودور السلطات المحلية العربية في الحد منه. حظي الموضوع باهتمام اعلامي، سياسي ومهني في الفترة الأخيرة خصوصاً في ظل تفاقم جائحة الكورونا وتعاضّم مظاهر العنف الأسري عمومًا والعنف ضد النساء بشكل خاص.

تجدر الإشارة إلى أن استطلاع الرأي الراهن تم بصورة مهنية وعلمية وسعى إلى إجراء تقييم مرحلي واستقراء لمواقف المواطنين العرب، من خلال انتقاء عينة تمثيلية وفقًا لتوزيعها الديموغرافي في الفترة الحالية، وذلك من أجل امكانية تعميم النتائج على عموم المواطنين العرب في إسرائيل.

يأتي هذا الاستطلاع ضمن بحث أوسع، كما أسلفنا سابقاً، بادرت إليه جمعية نساء ضد العنف وبالتعاون مع مركز الطفولة ولوبي النساء. يشار أيضاً إلى أنه تم تحديد المحاور الرئيسية التي اشتملت عليها الاستمارة بناءً على المقابلات التي شملها البحث في الجانب النوعي، مع المختصين وأصحاب الشأن الضالعين في الموضوع. ثم

قام معدو الاستطلاع بتحضير مسوِّدة أولى وإرسالها إلى الأجسام ذات الصلة، وعليه تمت صياغة الصيغة النهائية من الاستمارة لهذا الاستطلاع.

تمت عملية جمع البيانات عبر استطلاعات رأي هاتفية والكترونية (هواتف خليوية بواسطة رسائل نصية بالإضافة إلى نماذج الكترونية وهي استراتيجية جديدة تهدف للوصول إلى شريحة الشباب فضلاً عن كبار السن) وذلك بهدف التقليل من احتمال الخطأ ورفع مستوى دقة النتائج وشموليتها. خلال عملية جمع البيانات بواسطة استطلاعات الرأي، جرت مراقبة جزء كبير من العمل وتمت مراقبة النتائج بشكل يومي بهدف ضبط الأخطاء -إن وجدت- ورفع كفاءة العمل بشكل مستمر، وتم استكمال تجهيز البيانات بالكامل بواسطة طاقم إدخال البيانات والإحصاءات الذي جُنِد خصيصاً للعمل في هذا الاستطلاع. ومن المهم ذكر أنه جرى تمرير الاستطلاع بشكل إلكتروني على عينة تجريبية (بايلوت) لغرض فحص مهنية البرنامج ومهنية النتائج (لم تدخل هذه النتائج في التقرير).

معوقات البحث ومحدوديته

بدأت عملية جمع المعطيات في اواخر شهر اذار من العام الحالي 2020، وقد تزامن ذلك مع انتشار جائحة الكورونا في دول عديدة في العالم وفي البلاد أيضاً. في أعقاب ذلك بدأت السلطات المركزية والسلطات المحلية بترتيبات خاصة لغرض الحد من انتشار الجائحة وتفاقمها. مع مرور الوقت بدأت السلطات المركزية بإقرار تقييدات كثيرة على العمل والحركة مما صعّب عملية إجراء المقابلات مع أصحاب الشأن وأعاقت عملية جمع المعطيات، خصوصاً أن السلطات المحلية بدأت تعمل ضمن حالة الطوارئ وتجنّد جُل موظفيها من الأقسام المختلفة لهذه المهمة، وإثر ذلك تم ارجاء كافة القضايا الأخرى. كذلك، تزامنت الأزمة مع حلول شهر رمضان المبارك وعيد الفطر السعيد حيث يعمل الموظفون خلالهما بدوام جزئي وعطلة، ومع ذلك حاولنا الوصول إلى بعض السلطات المحلية لكن عملية جمع المعطيات لم تكن ناجعة بالقدر

المطلوب.

بعد إعلان الحكومة عن العودة تدريجيًا إلى الحياة الطبيعية بادعاء أنها استطاعت السيطرة على جائحة الكورونا والحد من انتشارها، أعلنت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية عن خطوات احتجاجية بسبب الميزانيات والتعويضات والهبات القليلة التي أقرتها الحكومة للبلدات العربية. وبسبب تعنت الحكومة، أعلن الرؤساء اضربًا مفتوحًا حتى التوصل إلى اتفاق شامل مع الحكومة. خلال هذه الفترة كانت السلطات المحلية مغلقة ولم نستطع إجراء مقابلات ولا زيارات وبذلك تعطلت عملية جمع المعطيات مرة أخرى.

بعد انفراج الأزمة وعودة السلطات المحلية إلى عملها قمنا بإجراء ترتيبات خاصة مع السلطات المحلية لإجراء مقابلات بأسرع وقت ممكن، بهدف إنقاذ البحث ومتابعته على أفضل وجه وتقديم توصيات عملية وتطبيقية من أجل التعاطي الجدي مع ظاهرة العنف ضد النساء، وخصوصًا أنها برزت بشكل أكبر في فترة الإغلاق الشامل خلال الموجة الأولى من انتشار فايروس كورونا.

توجهنا للسلطات المحلية لإجراء مقابلات مع الموظفين ذوي الصلة بالبحث وأهدافه. خلال عملية جمع المعطيات واجهنا عائقين مركزيين: الأول مرتبط بمناخية الوصول للموظفين في نفس اليوم بسبب الانشغال الكبير لقسم لا بأس به منهم بعد الجائحة، وتغيب كثيرين أو عمل بعضهم عن بعد أو وجودهم في الحجر الصحي. هذا الأمر ألزمننا بالعودة إلى كل سلطة محلية مرة أخرى أو مرتين مما تسبب بتأخير في عملية جمع المعطيات وايضًا بانحسار الموارد المالية المخصصة للبحث. أما العائق الثاني الذي برز فهو غياب قاعدة بيانات مرتبة ومنظمة لدى الموظفين أصحاب الشأن مما يتسبب بإضعاف جودة المعطيات التي جمعت، وهذا بحد ذاته يتطلب من السلطات المحلية وجود وظيفة لترتيب قاعدة بيانات داخلية تسهل من العمل التنظيمي ومن تشخيص الاحتياجات وبالتالي تطوير آليات العمل.

أخيرًا، من المهم الإشارة إلى أن إحدى المقابلات الهامة التي يركز عليها البحث

مرتبطة بمدير/ة قسم الخدمات الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية) داخل السلطة المحلية وخلال الفترة الأخيرة كان قسم كبير منهم في إضراب مفتوح نظراً للنضال الاجتماعي لنقابة العاملين الاجتماعيين والمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل مما صعب أيضاً عملية جمع المعطيات وإطالة السيرورة.

نتائج البحث

يستعرض هذا الفصل نتائج البحث المركزية. القسم الأول يُسلط الضوء على أشكال العنف التي تُمارس ضد النساء. هذا القسم سيتطرق إلى ثلاثة أشكال من العنف التي تعاني منها النساء بناءً على المقابلات التي شملها البحث: العنف الجنسي، العنف الجسدي والعنف الاجتماعي-الاقتصادي. القسم الثاني من الفصل، يعرض المراكز والأطر الوظيفية المتعلقة بموضوع مناهضة العنف ضد النساء. أمّا القسم الثالث، فيتناول موضوع الميزانيات المخصصة من قِبَل السلطات المحلية لقضايا مناهضة العنف ضد النساء. ويستعرض القسم الرابع أبرز مضامين وأهداف الفعاليات النسائية المحلية فيما يُبرز القسم الأخير المعوقات التي تمنع المبادرة لبرامج تناهض العنف ضد النساء.

1. أشكال العنف ضد النساء

يتطرق هذا القسم إلى أشكال وأنواع العنف ضد النساء الذي أشار إليها مديرات ومديرو أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية خلال المقابلات. فقد أشار مديرات ومُديرو أقسام الخدمات الاجتماعية إلى ثلاثة أشكال مركزية من العنف التي تُمارس ضد المرأة. أ. العنف الجنسي؛ ب. العنف الجسدي؛ ت. العنف الاجتماعي-الاقتصادي.

العنف الجنسي

أكد معظم مديرات ومدىرو أقسام الخدمات الاجتماعية خلال المقابلات أن هناك في أحيان كثيرة محاولات لاستغلال المناصب والسلطة من قِبَل الرجل بهدف العرض على المرأة وإكراهها على ممارسة الجنس أو من خلال ايماءات جنسية. أكدت ذلك ر.د. خلال المقابلة التي أُجريت معها، والتي وضّحت أن العنف الجنسي لا يقتصر فقط على أماكن العمل أو في الحيّز العام، وإنما أيضاً داخل العلاقات الزوجية:

في الكثير من الحالات والعلاقات، النساء هن الشريحة الأضعف والأكثر عُرضة للعنف {..} مثلاً، العنف في أماكن العمل وحتى في العلاقات الزوجية، لا يقتصر الأمر فقط على عنف جسدي أو كلامي، وإنما أيضاً على عنف جنسي لكون النساء هن الأضعف اقتصادياً أو مكانةً في العمل أو البيت.

بالإضافة إلى ذلك، تطرق الكثير من المديرات والمديرين إلى أن عدم استقلالية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وارتباطها بالرجل، يؤدي إلى ممارسة العنف ضدها بأشكاله المختلفة، ومنها العنف الجنسي. يمكن الإشارة إلى هذا السياق من خلال حديث ع.ا. التي أكدت أن عدم استقلالية المرأة يؤدي إلى ممارسة العنف ضدها، ويشمل ذلك أيضاً العنف الجنسي:

أشكال العنف الأساسية هي العنف الجنسي، العنف الجسدي والعنف الاجتماعي-الاقتصادي {..} عدم شعور المرأة بالاستقلالية عن الرجل يؤدي إلى ممارسة عنف ضدها حتى في العلاقات الزوجية {..} العنف أيضاً هو جنسي في هذه العلاقات.

في العموم، يمكن الإشارة إلى أن العنف الجنسي أيضاً يُمارس ضد المرأة في العلاقات الزوجية، وليس نابعاً فقط من استغلال سلطة أو منصب الرجل. لا يقتصر هذا الشكل من العنف فقط على إكراه المرأة على ممارسة الجنس، وإنما قد يُمارس من خلال ايماءات وتحرشات جنسية.

العنف الجسدي

بطبيعة الحال، ثمة ادّعاء أن العنف الجسدي هو أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة. ممّا لا شك فيه، أنّ نتائج العنف الجسدي تكون في حالات كثيرة وخيمة جداً، وقد يؤدي إلى قتل المرأة. كذلك، غالباً ما يقترن هذا الشكل من العنف بالضرب، الحرق والتشويه. أكدّ خ.ش. أن العنف الجسدي يُعتبر من أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة، وغالباً ما يكون ذلك من أشخاص داخل الدوائر المُصغّرة للمرأة، مثل الزوج، الأب والأخ:

يعتبر العنف الجسدي أكثر أنواع العنف الذي تعاني منه المرأة انتشاراً {..} قد يكون المُعتدي شخص في موقع سلطة في العمل مثلاً، ولكن غالباً ما يكون المُعتدي هو من المُقربين للمرأة، مثل الزوج، الأب أو الأخ.

وفي سياق متصل، أكدت م.ط. أنّ للعنف الجسدي تأثيرات وخيمة ليس فقط على الحالة الجسدية والنفسية للمرأة المُعتقة، وإنما أيضاً له إسقاطات على العائلة وتماسكها، وبذلك يتضرر المجتمع أيضاً نتيجة لهذا العنف:

تعاني المرأة من أشكال عنف مختلفة، أبرزها العنف الجسدي الذي له إسقاطات نفسية أيضاً على المرأة المُعتقة {..} هذا الشكل من العنف له أبعاد سلبية على المدى القصير وعلى المدى الكبير. فلا يمكن تجاوز الأضرار المجتمعية والعائلية الناجمة من تعنيف المرأة {..} ممارسة العنف الجسدي ضد المرأة أيضاً يؤدي إلى مشاكل نفسية عند الأطفال عندما يشاهدون العنف المُمارس بحق الأم أو الأخت.

يمكن القول إن العنف الجسدي هو أحد أشكال العنف الأساسية التي تعاني منه المرأة، ولا يمكن التغاضي عن التداعيات النفسية والمُجتمعية لهذا الشكل من العنف، لا سيّما أنه غالباً ما يكون المُعتدي من الدوائر القريبة للمرأة.

العنف الاجتماعي-الاقتصادي

يظهر العنف الاجتماعي-الاقتصادي من خلال اندماج المرأة في سوق العمل، المناصب الوظيفية، الراتب الشهري، الاندماج في الحياة السياسية وانخراطها في الأحزاب وتمثيلها في المجالس المحلية، وما إلى ذلك. فقد أشارت ع.أ. إلى أنه بالرغم من زيادة الوعي عند النساء حول أهمية استقلالهن اقتصاديًا والاندماج في سوق العمل، إلا أنه ما زالت هناك صعوبات تمنع المرأة من الاستقلالية، وبالتالي قد تؤدي الرغبة بالاستقلالية الاقتصادية، مثلًا، إلى عنف اجتماعي-اقتصادي نتيجة رفض الزوج لهذه الاستقلالية:

في هذه الأيام هناك وعي عند المرأة فيما يتعلّق بخروجها للعمل، اندماجها في سوق العمل وبالتالي استقرارها اقتصاديًا {..} في كثير من الحالات، يُشكّل الزوج عائقًا أمام استقلالية المرأة، الأمر الذي يؤدي إلى عنف اجتماعي-اقتصادي ضد المرأة، من خلال منعها من الخروج إلى العمل.

غالبية المشاركين في المقابلات أكدوا أن العنف الاجتماعي-الاقتصادي يُعبّر عن رغبة الرجل في السيطرة والحفاظ على موازين القوى في العلاقة مع المرأة، اقتصاديًا، ثقافيًا واجتماعيًا. لذلك، أكد المشاركون على أهمية مناهضة هذا الشكل من العنف من خلال مساندة المرأة وتمكينها وتشجيعها على الانخراط في سوق العمل والحياة الاجتماعية والسياسية وتبوؤ مناصب ذات تأثير. فقد أشارت م.ن. إلى إن تمكين المرأة وتحسينها من خلال اندماجها في المؤسسات التعليمية وسوق العمل سيؤدي إلى استقلاليتها أيضًا:

استقلالية المرأة تؤدي إلى تغيير موازين القوى بينها وبين الرجل {..} مناهضة العنف الاجتماعي-الاقتصادي يأتي من خلال تمكين المرأة ودعمها بكل الوسائل الممكنة للخروج إلى التعليم والاندماج في سوق العمل والسياسة وتبوؤ مناصب كبيرة وذات تأثير.

للخلاصة، يتمثل العنف الاقتصادي بعدة أشكال، أبرزها استغلال القوة العاملة

للنساء ومنحها أجوراً متدنية مخلة بالقانون. هذا فضلاً عن استغلال الرجل لراتب المرأة بشكل يمس باستقلاليتها وبحقها. ومن نافل القول إن العنف الاجتماعي-الاقتصادي يؤدي إلى تحكّم الرجل بالمرأة، ممّا يترتب عليه تعزيز ارتباطها بالرجل. لذلك، إنّ استقلالية المرأة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يؤدي إلى خروجها من عباءة التبعية للرجل، وعدم حرمانها من حقوقها في التعليم والاندماج في سوق العمل والحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من ناحية اقتصادية وعلمية وتبوؤ مناصب إدارية وذات تأثير.

2. مراكز وأطر ووظائف خدماتية تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء

برز خلال المقابلات التطرق إلى العديد من الأطر والمراكز والوظائف التي تهدف إلى دعم النساء المعنّفات ومحاولة إخراجهن من دائرة العنف ودعمهنّ من خلال توفير الآليات الموضوعية والعملية. يشمل هذا القسم محورين مركزيين داعمين للنساء ومن خلالهما يمكن مناهضة العنف ضد النساء وتوفير الخدمات الداعمة للمرأة المعنّفة بمختلف المجالات، وذلك من خلال أقسام الخدمات الاجتماعية داخل السلطات المحلية أو بواسطة تشابك وتكامل في العمل مع مؤسسات ومراكز ومآوٍ نسائية أو نفسية أو صحيّة. الأول هو مركز حكومي إقليمي، والثاني مؤسسات وجمعيات أهلية غير ربحية. بالإضافة إلى ذلك، سيعرض هذا القسم الوظائف والملاكات الموجودة في السلطات المحلية التي تتابع موضوع مناهضة العنف ضد النساء.

مركز حماية ومكافحة سلامة الأسرة

ثمة العديد من المراكز الحكومية والأطر التي توفّر الخدمات للنساء المعنّفات من جهة، وتحاول مكافحة أشكال العنف ضد النساء من جهةٍ أخرى. أقسام الخدمات

الاجتماعية في السلطات المحلية موجودة عمومًا بتواصل يومي ودائم مع هذه المراكز والأطر، لمتابعة الملفات الموجودة ولدعم النساء.

عادةً ما تكون هذه المراكز تابعة لوزارة الخدمات الاجتماعية وتُقدّم خدمات إقليمية وليس محلية. أبرز هذه المراكز هو مركز سلامة الأسرة. هنا، أشار خ.ش. الى أنّ قسم الخدمات الاجتماعية في السلطة المحلية يُقدم خدمات من خلال وحدة مكافحة العنف في العائلة في مركز سلامة الأسرة، وبذلك تحاول السلطة المحلية من خلال قسم الخدمات الاجتماعية مناهضة العنف، بمختلف أشكاله ضد النساء:

في مركز سلامة الأسرة هناك وحدة خاصة تعمل على مناهضة العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة {..} قسم الخدمات الاجتماعية موجود بتواصل يومي ودائم مع هذه الوحدة لتوفير الدعم والخدمات للنساء المعنّفات في البلدة {..} يُقدّم المركز خدماته لخمس سلطات محلية، وبسبب أهمية وحدة مكافحة العنف في العائلة، هناك موظف/ة لكل بلدة يقوم بمتابعة ملفات النساء المعنّفات بتعاون كامل مع قسم الخدمات الاجتماعية في السلطة المحلية.

وفي السياق ذاته، بعض هذه المراكز (المراكز الإقليمية) تبادر إلى إقامة مشاريع إضافية ترمي إلى مناهضة العنف ضد النساء ورفع الوعي المجتمعي. فقد أكدت ر.د. على أنّ هناك في البلدة مشاريع عديدة من خلال وحدة مكافحة العنف ضد النساء، تهدف إلى مناهضة العنف ضد المرأة من خلال تعاون كامل مع قسم الخدمات الاجتماعية في السلطة المحلية:

هناك مشروع يهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء من خلال وحدة مكافحة العنف وبالتعاون الكامل مع أقسام الخدمات الاجتماعية {..} يُطلق على المشروع اسم «العلاقات الزوجية والعنف»، للحد من ظواهر العنف في العلاقات الزوجية بمختلف أشكالها.

للتلخيص، تعتبر المراكز الإقليمية لمكافحة العنف داخل الأسرة، لابعاً مركزياً في توفير الخدمات والمبادرة إلى مشاريع عينية ترمي إلى مناهضة العنف ضد النساء، خصوصاً

أشكال العنف الناجمة عن العلاقات الزوجية. تعمل هذه المراكز بتشبيك وتكامل مع السلطات المحلية، وتحديدًا مع أقسام الخدمات الاجتماعية في كل بلدة وبلدة.

مآوي للنساء المعنفات

تظهر نتائج البحث أنّ ثمة نساء يتوجهن إلى مآوي النساء المعنفات نتيجة تعرضهنّ للعنف بأشكاله المختلفة. هذه المآوي هي بمثابة إطار يوفر الدعم النفسي والمعنوي لهذه الشريحة من النساء. معظم النساء يتوجهن إلى أقسام الخدمات الاجتماعية، ومن ثمّ يتم إرسالهنّ إلى المآوي لحمايتهن. عمومًا، مازالت أعداد النساء اللاتي يتوجهن إلى أقسام الخدمات الاجتماعية للمطالبة بتوفير مأوى لهن، قليلة جدًا، ولكن، هذا لا يلغي أهمية هذه المآوي كإطار داعم ومهم للنساء المعنفات. تؤكد ر.د. على أهمية إرسال النساء المعنفات إلى المآوي لحمايتهنّ، وغالبًا ما تكون هذه المآوي إقليمية (تخدم منطقة وليس بلدًا مُعيّنًا فقط):

نقوم بإرسال النساء المعنفات إلى المآوي لكي نمنع استمرار تعرضهنّ للعنف ولتوفير مكان آمن لهنّ {..} المآوي تخدم المنطقة وتستوعب نساء من بلدان مختلفة، وعادةً يكون أمام المرأة عدّة خيارات من المآوي للذهاب إليها.

توفير المآوي للنساء بحاجة إلى ميزانيات خاصة، لذلك، تساهم أقسام الخدمات الاجتماعية ماديًا وليس فقط مهنيًا، عندما تتوجه امرأة لتطالب بتوفير مأوى لها بسبب تعرضها للعنف. تطرقت إلى هذا الموضوع ع.أ. مؤكدة الدور المهم الذي يلعبه قسم الخدمات الاجتماعية في هذا المضمار، خصوصًا في ظلّ الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المرأة المعنفة عادةً، بحيث أنّها لا تستطيع الالتزام بكل تكاليف الملجأ:

لا يقتصر دور قسم الخدمات الاجتماعية على توفير مأوى للمرأة التي تعاني من عنف، وإنما أيضًا نحاول قدر المستطاع توفير الميزانيات والدعم المادي لها لكي نضمن وصولها إلى المآوي والحفاظ على حياتها {..} نحن نوّفر أجره سفريّات للنساء اللاتي يردن الذهاب إلى المآوي، وأيضًا نقوم بتغطية تكاليف

المأوى جزئياً أو بشكل كامل.

وفي السياق ذاته، أكد مديرو ومديرات أقسام الخدمات الاجتماعية، على أنّ دور هذه الأقسام لا ينتهي عند توفير مأوى للنساء المعنّفات، وإنما هناك متابعة يومية ومهنية للمرأة في المأوى من خلال العاملات الاجتماعيات في أقسام الخدمات الاجتماعية. هنا، قالت ع.ب. أنّ المتابعة اليومية للنساء اللاتي تم إرسالهنّ للمأوى يساهم في خلق بيئة آمنة لأولئك النساء ومتابعة مهنية لهنّ وضمان توفير كلّ احتياجاتهنّ:

نقوم بالتواصل مع المرأة في المأوى بهدف فهم احتياجاتها وتوفير كل الخدمات لها {..} ما يُحرّكنا هو البيئة الآمنة التي يجب أن نوفرها لأولئك النساء لإخراجهنّ من دائرة الخطر.

بعض من مديري ومديرات أقسام الخدمات الاجتماعية تطرقوا أيضاً إلى أهمية عقد جلسات تقييمية شهرية بين قسم الخدمات الاجتماعية وموظّفي المأوى لضمان متابعة مهنية للمرأة التي تتواجد في المأوى. هذا ما أكدته ر.م. أثناء حديثها عن موضوع ارسال النساء المعنّفات إلى المأوى:

بعد إرسال المرأة إلى المأوى، نقوم بجلسات تقييمية شهرية مع موظّفي المأوى لمتابعة ملف المرأة وتوفير الخدمات اللازمة لها {..} نقوم بمتابعة أدق وأصغر التفاصيل من خلال التقييمات الشهرية التي نبادر إليها.

يُمكن القول، إنّ دور أقسام الخدمات الاجتماعية لا ينتهي عند توفير ملجأ للمرأة المعنّفة فقط، وإنما من المهم أيضاً إجراء متابعة دورية مهنية ومستدامة للمرأة في الملجأ بهدف ضمان توفير بيئة آمنة لها تشمل كل الخدمات النفسية والمعنوية اللازمة.

جمعيات أهلية غير ربحية

من المهم أن نُلفت الانتباه إلى بعض ما وردَ في المقابلات فيما يتعلّق بالتشبيك والتكامل بين عمل السُّلطة المحلية، المراكز الحكومية والجمعيات الأهلية فيما يتعلّق بموضوع مناهضة العنف ضد النساء. ينعكس هذا الأمر على توفير خدمات للنساء المعنّفات وتمكينهنّ من ناحية، وعلى تنجيع العمل «ومهننته»⁴⁵ من ناحية أُخرى.

بالرغم من عدم وجود جمعيات نسائية كثيرة في البلديات العربية، إلّا أنّ البلديات التي تنشط فيها جمعيات نسائية أهلية محلية تتواصل بشكل دائم مع الأقسام المختلفة في السُّلطة المحلية، أهمها، قسم الخدمات الاجتماعية. في هذا المضمار، تطرق ف.أ. إلى أهمية دور هذه الجمعيات الأهلية في دعم النساء عموماً ودعم النساء المعنّفات على وجه الخصوص، لاسيّما أنّ بعض هذه الجمعيات توفّر الخدمات اللازمة للأطفال أيضاً وليس فقط للنساء:

ثمّة العديد من الجمعيات الأهلية الناشطة في البلدة {..} أبرز هذه الجمعيات هي جمعية ر.أ. التي تتابع أيضاً الأطفال في الأسر التي تواجه فيها المرأة عنفاً. متابعة الأطفال تكون من خلال توفير دعم تربوي واجتماعي لهم.

كذلك، ثمّة جمعيات أهلية نسائية غير ربحية تعمل على رفع الوعي الثقافي والاجتماعي عند النساء. في حديثها خلال المقابلة، تطرقت م.ط. إلى دور هذه الجمعيات في رفع الوعي نحو موضوع مناهضة العنف ضد النساء، حيث أشارت إلى أنّه يُقام في البلدة مؤتمر لنبذ العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى فعاليات وورشات عمل توعوية:

تقوم الجمعيات النسائية المحلية بورشات عمل ومحاضرات توعوية للنساء، بالإضافة إلى مؤتمر يهدف إلى رفع الوعي فيما يتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء {..} كذلك هناك برامج توعوية تربوية في المدارس والمؤسسات التربوية والتعليمية.

45 مهنته: جعله أكثر مهنيةً

بالإضافة إلى ذلك، برز في المقابلات دور هذه الجمعيات في تمكين النساء اقتصادياً من خلال اكتساب مهنة تساهم في استقلاليتهاً اقتصادياً. يكمن أبرز مضامين هذه الفعاليات في تعزيز وتمكين النساء اقتصادياً، ورشات عمل حول اندماجهن في سوق العمل وورشات عمل لكسب مهنة. تطرقت إلى ذلك بشكل واضح م.أ. التي أكدت على أهمية فعاليات ومضامين الجمعيات النسائية المحلية في البلدة، التي باتت تُشكّل إطاراً داعماً للنساء:

فعاليات ونشاطات الجمعيات النسائية المحلية مهمة جداً، فقد أصبحت إطاراً داعماً للنساء {...} هذه الجمعيات تبادر إلى إقامة ورشات عمل تهدف إلى اكتساب المرأة لمهنة تستطيع من خلالها الاستقلال اقتصادياً، على سبيل المثال، ورشات عمل تطريز، ورشات عمل مصنوعات يدوية، محاضرات حول اندماج النساء في سوق العمل ومحاضرات حول كيفية إدارة اقتصاد العائلة.

أخيراً، لا يمكن تجاوز الدور التوعوي والتّكميني للجمعيات الأهلية النسائية المحلية في بعض البلدات. فقد باتت هذه الجمعيات توفّر خدمات وبرامج مهمة للنساء، وفي أحيان كثيرة، تساهم في استقلالية النساء اقتصادياً وتصلق من جديد شخصية المرأة التي واجهت عنفاً جسدياً واجتماعياً واقتصادياً وجنسياً، وينعكس ذلك في اندماجها مرة أخرى في الحياة الاجتماعية وكسب مهنة تساهم في استقلالها اقتصادياً، وبذلك تتجرّد من التّبعية للرجل، التي تعتبر شكلاً من أشكال العنف الاجتماعي والاقتصادي كما ذكر آنفاً.

وظائف وملاكات

يمكن الإشارة من خلال المقابلات مع مديرات ومديري أقسام الخدمات الاجتماعية إلى أنّ غالبية موظفي هذه الأقسام هم عمّال اجتماعيون وعاملات اجتماعيات. الأهم من ذلك، هو ما إذا تمّ تخصيص وظيفة لعامل/ة اجتماعي/ة لمناهضة العنف ضد النساء بمختلف أشكاله. خلال الإجابة على هذا السؤال، أكدت ج.ل. أنه في قسم

الخدمات الاجتماعية في السُّلطة المحلية التي تعمل بها تم تخصيص وظيفة مركزية مناهضة العنف داخل الأسرة بنسبة ووظيفة كاملة. من ضمن صلاحيات هذه الوظيفة متابعة ملفات النساء المُعَنَّفَات داخل الأسرة وتوفير الخدمات والدعم لهنّ:

معظم موظفات القسم هنّ عاملات اجتماعيات {..} إحدى الوظائف المهمة في القسم هي وظيفة مُركزة مناهضة العنف داخل الأسرة، التي تتابع بشكل يومي النساء اللاتي يعانين من عنف أُسري بأشكاله المختلفة، وتوفّر لهنّ الخدمات اللازمة، مثل استشارة، توفير مأوى وما إلى ذلك.

وفي الموضوع ذاته، أكد ف.أ. أنّه في قسم الخدمات الاجتماعية في السُّلطة المحلية هناك وظيفة جزئية لعاملة اجتماعية بنسبة 50% تتابع وتعالج قضايا العنف ضد النساء، وتتمحور التطلعات المستقبلية حول رفع نسبة الوظيفة إلى وظيفة كاملة:

هناك في القسم ما يُقارب 120 موظفا وموظفة، الأغلبية الساحقة هنّ عاملات اجتماعيات {..} هناك وظيفة جزئية بنسبة 50% لمتابعة قضايا العنف ضد النساء، وهدفا هو توفير الميزانيات اللازمة لكي نرفع نسبة الوظيفة إلى نسبة 100% نظراً لأهمية الموضوع وحساسيته.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، أشار بعض مديري ومديرات أقسام الخدمات الاجتماعية إلى وظائف عينية تعمل على مناهضة العنف ضد النساء من خلال المراكز الإقليمية، كمركز سلامة الأسرة. إحدى الوظائف المهمة التي تم الإشارة إليها هي وظيفة «عاملة اجتماعية تابعة للشرطة» بنسبة ووظيفة كاملة وتوفّر الخدمات لجميع البلدات، يتولى المسؤولية عنها المركز. تُعتبر هذه الوظيفة من الوظائف المهمة لمشروع مدينة بلا عنف كونها حلقة الوصل بين النساء المُعَنَّفَات والشرطة، خصوصاً أنّه لا تتوفّر وظيفة كهذه في قسم الخدمات الاجتماعية بالسلطات المحلية:

في مركز سلامة الأسرة هناك وظيفة مهمة جداً وهي «عاملة اجتماعية تابعة للشرطة» يوفّر لها مشروع مدينة بلا عنف بنسبة ووظيفة كاملة {..} ضمن صلاحيات العاملة الاجتماعية التابعة للشرطة، استقبال شكاوى من قِبَل

النساء. تُعتبر هذه العاملة الاجتماعية حلقة الوصل بين السلطة المحلية والشرطة في قضايا العنف داخل العائلة.

من جهةٍ أُخرى، بالرغم من الوظائف المهمة التي تَمَّت الإشارة إليها أعلاه، فقد أكدّ مديرو ومديرات أقسام الخدمات الاجتماعية على النقص الكبير في الملاكات والوظائف في هذه الأقسام، التي من شأنها أن تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين عموماً، ولجمهور النساء خصوصاً. عن هذا الموضوع، أكدت ط.بي. على النقص الحاد في الوظائف والملاكات، مشيرةً إلى أنّ العائق الأساس في تجنيد موظفين وموظفات هو النقص في الميزانيات أو عدم قدرة السلطة المحلية على المشاركة في تمويل هذه الوظائف بالتعاون والشراكة مع وزارة الخدمات الاجتماعية:

طاقم العمل غير كافٍ ونحن بحاجة ماسة إلى تجنيد العديد من العاملين الاجتماعيين والعاملات الاجتماعيات {..} هناك العديد من الوظائف الشاغرة، ولكن معظم السلطات المحلية العربية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكي تُساهم في جزء من تمويل هذه الوظائف.

إنّ النقص في الملاكات الوظائف عامةً، وفي الملاكات الوظائف المخصصة لقسم الخدمات الاجتماعية خصوصاً، من شأنه أن يحدّ من توفير الخدمات النوعية والأساسية للنساء المعنّفات ولأطفالهنّ.

3. ميزانيات مخصصة من قِبَل السلطات المحلية

لناهضة العنف ضد النساء

حاولنا حتى الآن مسح أبرز وأهم المحاور التي تتعلّق بالعنف ضد النساء، أشكاله والأطر والمراكز والجمعيات التي تلعب دوراً هاماً في توفير الخدمات اللازمة للنساء المعنّفات. كما ذكر آنفاً، فإنّ هذه المراكز والأطر تنقسم إلى قسمين، الأول مراكز إقليمية مُموّلة من الحكومة؛ والثاني مؤسسات وجمعيات أهلية غير ربحية. في هذا

القسم، سنحاول تسليط الضوء على المساهمة الذاتية للسلطات المحلية من خلال الميزانيات التي تخصصها لمناهضة العنف ضد النساء.

مساهمات السلطات المحلية في معيار المشاركة شاكل امام شاكل - ماتشينغ، Matching

من نافل القول إنَّ السلطات المحلية العربية تعتبر سلطات محلية ضعيفة اقتصادياً لعدة عوامل خارجية وداخلية لن نقوم بالتطرق لها الآن.⁴⁶ باختصار، تعاني السلطات المحلية العربية من شح الميزانيات مما يُصعب عليها المساهمة المادية وتوفير الميزانيات لبرامج ونشاطات عديدة، من ضمنها برامج لمناهضة العنف ضد المرأة. تشير نتائج البحث في هذا الصدد الى أن الغالبية المطلقة من السلطات المحلية المدرجة في البحث، تقتصر مساهمتها المادية فقط على المعايير الأساسية التي حدّتها وزارة الخدمات الاجتماعية المتمثلة، تحديداً، في معيار الـ Match-Ing، وهو معيار تقوم الوزارات من خلاله بتمويل مشاريع وبرامج عينية مختلفة في السلطات المحلية، مُقابل تمويل جزئي من قِبَل السلطات المحلية.⁴⁷

في العموم، أكدّ المشاركون في المقابلات، تحديداً مديرو ومديرات أقسام الخدمات الاجتماعية، أنَّ مساهمة السلطة المحلية ببرامج ومشاريع هذه الأقسام تقتصر فقط على المساهمة المادية الجزئية الإلزامية حسب معيار الملائمة (ماتشينغ)، وهو 25% من تكلفة المشروع. هذا ما أكدته على سبيل المثال ج.ل. أثناء حديثها عن هذا الموضوع، حيث أكدت أنَّ مساهمة المجلس المحلي في برامج ومشاريع قسم الخدمات الاجتماعية هو 25% فقط من تكلفة المشاريع، وهي النسبة المُلزِمة من قِبَل وزارة الخدمات الاجتماعية للحصول على أي مشروع وتنفيذه:

يساهم المجلس المحلي بنسبة 25% من مُجمل تكلفة المشاريع المتعلقة بوزارة

46 أنظر/ي حاج، 2013؛ أبو حبله، 2012 وجلجولي، 2008.

47 لمعلومات أكثر، أنظر/ي البحث التالي: ابگر، ع.: (2017). ميمون شيروتي روهه برشويات המקומיות بشיטת המימון התואם (מאצי"נג). ירושלים: מרכז המחקר והמידע של הכנסת:

<http://din-online.info/pdf/kn201.pdf>

الخدمات الاجتماعية، ومن ضمنها المشاريع المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء أو تلك المشاريع التي توفّر خدمات مختلفة للنساء {...} نتيجة الوضع الاقتصادي للمجلس، يصعب علينا تجنيد موارد أكبر للاستثمار بشكل أكبر وأوسع في كل ما يتعلق بمشاريع وبرامج لمناهضة العنف عمومًا ولمناهضة العنف ضد النساء خصوصًا.

هذا ما أكدّه أيضًا ع.أ. خلال حديثه عن الميزانيات المخصصة لأقسام الخدمات الاجتماعية بالسلطات المحلية:

تنقسم ميزانية قسم الخدمات الاجتماعية إلى قسمين: 75% تمويل من الوزارة و25% تمويل من السلطة المحلية. وهذا بناءً على معيار الـ (ماتشينغ).

لتلخيص هذا الجزء، يتبيّن بشكلٍ واضح أنّ السلطة المحلية تساهم فقط في الجزء المُلزم ضمن معيار الـ (ماتشينغ) فيما يتعلق بتمويل مشاريع وبرامج أقسام الخدمات الاجتماعية داخل السلطات المحلية، لكونها سلطات محلية ضعيفة اقتصاديًا. ينعكس هذا الأمر على برامج وفعاليات أقسام الخدمات الاجتماعية، تحديداً فيما يتعلق بمبادرات تتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء، بحيث أنّ عدم تخصيص السلطة المحلية ميزانيات أكثر، يحدّ من نشاط السلطة المحلية عمومًا، وقسم الخدمات الاجتماعية خصوصًا، فيما يتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء.

دعم جمعيات ومؤسسات نسائية أهلية

بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة وشح الميزانيات التي تعاني منها معظم السلطات المحلية العربية، إلّا أنّ نتائج البحث تُظهر أنّ قلة قليلة من السلطات المحلية المدرجة في البحث تدعم جمعيات ومؤسسات نسائية أهلية محلية بميزانيات بسيطة من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية. هذا ما أكدّه المحاسبون خلال المقابلات، بالإضافة إلى مديري ومديرات أقسام الخدمات الاجتماعية ومستشارات النهوض بمكانة المرأة في السلطات المحلية التي تدعم هذه المؤسسات والجمعيات. في

هذا السياق، يؤكد ف.أ. أن السلطة المحلية تقوم من خلال تلك اللجنة بتقديم دعم مادي لمؤسسات نسائية تُعنى بشؤون المرأة، ومن ضمنها قضايا مناهضة العنف ضد النساء، وذلك على مدار الثلاث سنوات الأخيرة:

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، قامت السلطة المحلية من خلال لجنة الدعم المحلية بدعم مؤسستين تعنيان بشؤون النساء، وقدمت دعمًا بمبلغ 70 ألف شاقل سنوي لكل مؤسسة {..} جمعية تقدم خدمات لمناهضة العنف ضد المرأة من خلال برامج توعوية وجمعية أخرى تقدم خدمات للأسر أحادية الوالدين.

كذلك أكد م.ك. أن السلطة المحلية تحاول سنويًا من خلال لجنة الدعم تخصيص ميزانية لثلاث جمعيات نسائية لدعم نشاطها وفعاليتها في البلدة:

نحاول، سنويًا، من خلال لجنة الدعم، تخصيص مبلغ 70 إلى 80 ألف شاقل لدعم ثلاث جمعيات نسائية محلية تنشط في البلدة.

بالمقابل، أكد غالبية المشاركين في المقابلات، أن سلطاتهم المحلية لا تقوم بدعم مؤسسات وجمعيات نسائية محلية من خلال لجنة الدعم. فقد أكدت ل.ط. أن السلطة المحلية تستثمر أكثر في مجال الرياضة وليس في الجمعيات عمومًا:

عمومًا، لا توجد ميزانيات مخصصة لدعم المؤسسات والجمعيات النسائية وغير النسائية الناشطة والفاعلة في المدينة. غالبًا، في حال وجدت بعض الميزانيات، يكون استثمارها في مجال الرياضة.

بالإضافة إلى ما ذكر، أشار بعض المحاسبين إلى أن الجمعيات النسائية لا تُقدم طلبات دعم إلى لجنة الدعم، أو أنه أصلًا لا توجد في البلدة جمعيات نسائية. هذا ما أشار إليه م.ع. إذ أكد أن السلطة المحلية لا تدعم مؤسسات وجمعيات بشكل عام، نتيجة شح الميزانيات:

بسبب شح الميزانيات، هناك صعوبة في تخصيص ميزانيات خاصة لدعم المؤسسات والجمعيات الأهلية الناشطة في البلدة.

وفي سياقٍ مُتّصل، قال خ.ع. إنَّ الجمعيات عمومًا، والجمعيات النسائية المحلية بشكلٍ خاص، لا تقدم طلبات دعم إلى لجنة الدعم في السُّلطة المحلية:

لا أذكر أن مؤسسات أو جمعيات قدمت طلبات دعم إلى لجنة الدعم في السُّلطة المحلية {..} الجمعيات والمؤسسات لا تُقدِّم طلبات لهذا الموضوع.

خلاصة الأمر، ليس هناك لجان دعم في جميع السلطات المحلية العربية لأن وجودها ليس الزامياً بموجب أي نص قانوني. وجود لجان الدعم لا يضمن أيضاً دعم مؤسسات وجمعيات نسائية لأن هذه اللجان متأثرة بالبنية السياسية للسلطة المحلية وتخضع لهذه الاعتبارات. وعليه، لا يمكن تعميم فكرة دعم جمعيات ومؤسسات نسائية محلية من قِبَل السُّلطات المحلية العربية بواسطة لجنة الدعم. معظم السُّلطات المحلية لا تقوم بتخصيص ميزانيات دعم للجمعيات المحلية، وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية وشح الميزانيات التي تعاني منها هذه السُّلطات.

ميزانيات وموارد لنشاطات مستشارة النهوض بمكانة المرأة

توجد في الكثير من السُّلطات المحلية وظيفة جزئية تُسمّى مستشارة النهوض بمكانة المرأة. خلال المقابلات مع المستشارات، قمنا بفحص الموارد والميزانيات السنوية المخصصة لهنَّ من قِبَل إدارة السُّلطة المحلية، بهدف المبادرة لبرامج تخدم جمهور النساء من جهة، والمبادرة لبرامج تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء. بعض السُّلطات المحلية توفّر ميزانيات بسيطة لعمل مستشارة النهوض بمكانة المرأة. من الجدير ذكره هنا، أن هذه الميزانيات مخصصة للبرامج والفعاليات التي تقوم بها مستشارة النهوض بمكانة المرأة. فقد أكدت المستشارة أن. أنَّ السُّلطة المحلية تقوم بتخصيص ميزانية خاصة لها للمبادرة إلى برامج وفعاليات بقيمة 50 ألف شاقل سنوياً، إلا أنَّه بسبب جائحة كورونا، تمَّ تخفيض الميزانية إلى 30 ألف شاقل في العام الحالي، 2020:

تُخصّص إدارة المجلس، سنويًا، ميزانية بقيمة 50 ألف شاقل لكي يتسنى لي المبادرة لنشاطات وفعاليات نسائية في البلدة، مثل نشاطات توعوية وترفيهية. ولكن في العام الحالي، بسبب جائحة الكورونا، تم تقليص الميزانية إلى 30 ألف شاقل فقط.

وفي ذات السياق، تطرقت المستشارية م.أ. إلى موضوع الميزانيات والموارد المخصصة لنشاطاتها وفعاليتها. حيث أكدت أنّ السلطة المحلية تقوم منذ عام 2016 بتخصيص ميزانية بقيمة 40 ألف شاقل بهدف المبادرة إلى إقامة نشاطات نسائية في المدينة من خلال مستشارة النهوض بمكانة المرأة:

منذ العام 2016، تقوم إدارة السلطة المحلية بتخصيص ميزانية 40 ألف شاقل لكي أقوم بنشاطات وفعاليات نسائية في البلدة. أنا أقوم باستغلال الميزانية بشكلٍ كامل على مدار السنوات السابقة.

بالمقابل، بعض السلطات المحلية لم تخصص ميزانيات لعمل مستشارة النهوض بمكانة المرأة خلال العام الحالي، ولا خلال الأعوام الماضية، ممّا يُصعّب عمل المستشارات، ويحدّ من المبادرة لبرامج وأنشطة مخصصة لجمهور النساء. على سبيل المثال، قالت المستشارية م.ط. أنّه في السنتين الأخيرتين لم يتم تخصيص ميزانيات لها كي تبادر لأنشطة وفعاليات نسائية عمومًا، وأنشطة لناهضة العنف ضد النساء خصوصًا:

لا تقوم إدارة السلطة المحلية في السنتين الأخيرتين بتخصيص ميزانية عملي، مما يمنعي من المبادرة لأنشطة وفعاليات نسائية مُمنهجة ومدروسة {..} في العام 2017 تم تخصيص ميزانية 100 ألف شاقل وقمت باستغلالها بشكلٍ كامل، ولكن كما ذكرت، لم يتم في الأعوام الأخيرة تخصيص ميزانية بتاتًا.

هنا، من المهم الإشارة إلى أنّ بعض السلطات المحلية ليس فيها وظيفة مستشارة النهوض بمكانة المرأة، أيّ أنّ هذه الوظيفة شاغرة ولا يتم تجنيد أو استيعاب موظفة لها، بالرغم من أنّ القانون يُلزم بذلك.

يُمكن تلخيص هذا الجزء بالقول إنَّ بعض السُّلطات المحلية تُخصّص ميزانيات بسيطة لأنشطة مستشارة النهوض بمكانة المرأة، ولكن هذه الميزانية غير كافية ولا تُلبّي احتياجات النساء في هذه البلدات. هنا، لا يمكن التّغافل عن أنّ بعض السُّلطات المحلية لا تقوم بتأّتا بتخصيص ميزانيات لأنشطة مستشارة النهوض بمكانة المرأة، أو أنّها لا تقوم أصلاً بتوظيف موظفة في هذه الوظيفة. هذا إن دلّ على شيءٍ، يدلّ على عدم التّعامل مع هذه الوظيفة بشكلٍ جدّيٍّ ومهنيٍّ.

4. مضامين وأهداف الفعاليات النسائية المحلية

أجريت خلال البحث مقابلات مع مديري أقسام التربية والتعليم، مديري أقسام الشبيبة ومديري برامج مدينة بلا عنف. هدفت هذه المقابلات إلى الوقوف على أبرز وأهم نشاطات هذه الأقسام والبرامج فيما يتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء، من خلال التّطرّق إلى مضامين هذه الأنشطة وأهدافها وجمهورها، ومدى مساهمتها في الحدّ من ظواهر العنف من جهة، وفي تعزيز الرسالة التربوية والتوعوية بين أهل المدينة عموماً، وبين أبناء الشبيبة خصوصاً في موضوع مناهضة العنف ضد النساء.

برامج أقسام التربية والتعليم

أكد مديرو ومديرات أقسام التربية والتعليم أنّ هناك فعاليات وبرامج لمناهضة العنف وتقبّل الآخر في كلّ مراحل الصفوف على مدار كلّ العام الدراسي. عادةً، يُبادر المرّكزون/ات الاجتماعيون/ات وبالتّعاون مع المستشارات التربويات، الى برامج لمناهضة العنف عموماً. أمّا فيما يتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء على وجه الخصوص، فتستعين أقسام التربية والتعليم ببعض الجمعيات النسائية الناشطة في البلدة. هذا ما أشار اليه ن.أ. إذ أكد على أهمية التعاون بين المدارس والجمعيات النسائية لتدويت موضوع مناهضة العنف ضد النساء بين طلاب المدارس:

نُبادر خلال العام الدراسي إلى محاضرات توعوية تهدف إلى تذويت موضوع مناهضة العنف ضد النساء، وذلك بالتعاون مع مديري ومديرات المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية، بالإضافة إلى ذلك، نستعين بالمهنيين مثل المستشارات التربويات ومركزات ومركزي التربية الاجتماعية في المدارس {..} ونبادر أيضًا إلى محاضرات بالتعاون مع جمعية ز.ه. في مواضيع تتعلق بالمرأة، مثل مكانة المرأة في المجتمع، حقوق المرأة ومناهضة العنف ضدها.

وفي سياقٍ مُتّصل، أشارَ الكثير من المديرين والمديرات الى أنّ أقسام التربية والتعليم تبادر إلى احتفالات من خلال تكريم بسيط للنساء، وذلك في عيد الأم ويوم المرأة تحديدًا. هذا الموضوع كان واضحًا في حديث ح.ج. إذ أشارت إلى أنّ قسمها يُبادر إلى توزيع الورود إكرامًا واحترامًا للنساء في يوم المرأة وعيد الأم:

في يوم المرأة وعيد الأم نقوم بتوزيع الورود على المعلّمت والعاملات في المدارس والحضانات وأقسام السُّلطة المحلية المختلفة. من خلال هذه البرامج نُقدّر عمل المرأة وتفانيها في عملها وفي عطاؤها وفي رُقّي المجتمع.

نستطيع تلخيص دور أقسام التربية والتعليم فيما يتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء بأنه يأخذ طابعًا تربويًا-توعويًا من ناحية، ودورًا احتفاليًا من ناحيةٍ أخرى. المشكلة الأساسية التي يمكن الإشارة إليها، أنّ هذه الأقسام تفتقر إلى خطة تربوية واضحة ومستدامة لتذويت ورفع الوعي بين أبناء الشبيبة لمناهضة العنف ضد النساء.

برامج أقسام الشبيبة

يعتبر دور أقسام الشبيبة من أهم الأدوار في صقل هوية وشخصية وعقلية أبناء الشبيبة. هنا، من المهم الإشارة إلى أنّ الخطة الاقتصادية المخصصة للمجتمع العربي، 922، تضخّ ملايين الشواقل إلى خزينة السُّلطة المحلية من خلال أقسام الشبيبة لتعزيز التربية اللامنهجية في البلدة والمبادرة إلى فعاليات وبرامج لأبناء الشبيبة في ساعات ما بعد الظهر. بالرغم من ذلك، لم تُبين نتائج البحث أنّ هناك برامج وفعاليات تربوية

لامنهجية تتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء، سوى برنامج واحد فقط لا غير. تشير نتائج البحث إلى برنامج واحد فقط يهدف إلى مناهضة العنف عمومًا، وهو برنامج منع العنف في الانترنت.

أشار مديرو ومديرات أقسام الشبيبة إلى أهمية هذا البرنامج، وقد نُوّهوا أيضًا إلى وجود نقص كبير في عدد البرامج التربوية المتعلقة بمناهضة العنف عمومًا، وبمناهضة العنف ضد النساء خصوصًا. فقد أكد ع.م. أنّ المسار الأخضر الذي يحتوي كل البرامج والفعاليات التربوية اللامنهجية يفتقر بشكل جدّي إلى برامج توعوية تتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء، وعادةً ما يختار مديرو ومديرات أقسام الشبيبة برنامج مناهضة العنف في الانترنت:

هناك نقصٌ في البرامج المناهضة للعنف، والمناهضة للعنف ضد النساء تحديًا في المسار الأخضر {..} في كل سنة نختار البرنامج الوحيد المتعلق بمناهضة العنف وهو منع العنف في الانترنت.

تظهر نتائج البحث، أنّ مديري ومديرات أقسام الشبيبة متعطّشون إلى برامج تربوية لامنهجية مضمونها الأساس مناهضة العنف، وتحديدًا ضد النساء. خلال حديث ر.ه. أكد أنّ هذا الموضوع ينقص المسار الأخضر، وعليه يجب إثراء المسارات في برامج تناهض العنف ضد النساء:

عادةً، نختار برنامج الانترنت الآمن (منع العنف في الانترنت) {..} ليس في المسار الأخضر سوى برنامج الانترنت الآمن. لا توجد برامج تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء، لذلك من المهم إدخال وإثراء المسار الأخضر في مثل هذه البرامج.

نلاحظ أنّه بالرغم من ضخ مئات ملايين الشواغل لتعزيز وتمكين التربية اللامنهجية بالمجتمع العربي، إلا أنّ نتائج البحث تؤكد عدم وجود برامج وفعاليات تربوية لا منهجية تتعلّق بمناهضة العنف ضد النساء، الأمر الذي يحتمّ على المهنيين والجمعيات بناء برامج في هذا الصدد والعمل على إدراجه في المسار الأخضر، ليتسنى لمديري ومديرات أقسام الشبيبة اختيارها وتمريها لأبناء الشبيبة.

برامج مدينة بلا عنف

تُظهر نتائج البحث أنه ليس هناك برامج عينية تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء من خلال برنامج مدينة بلا عنف. خلال المقابلات، أكدّ مديرو ومديرات برنامج مدينة بلا عنف، على أنّ البرنامج يفتقر إلى تخصيص برامج عينية أو ميزانيات خاصة من قِبَل الوزارة للمبادرة إلى برامج لمناهضة العنف ضد النساء. في هذا الصدد، قالت ن.س. أنّ برنامج مدينة بلا عنف يفتقر إلى فعاليات تناهض العنف ضد النساء رغم أهمية هذا الموضوع، وذلك بسبب عدم تخصيص ميزانية لفعاليات توعوية تهدف إلى الحد من ظاهرة العنف ضد النساء:

للأسف، لا يتم تخصيص ميزانية من خلال برنامج مدينة بلا عنف لمناهضة العنف ضد النساء رغم أهمية هذا الموضوع {...} ليس في برنامج مدينة بلا عنف أنشطة عينية لمناهضة العنف ضد النساء.

الأمر نفسه يؤكدّه ع.ك. حيث أشار إلى أنّ شح الميزانيات يمنع من المبادرة لإقامة فعاليات لمناهضة العنف ضد النساء من خلال برنامج مدينة بلا عنف:

هناك مشاريع جارية لمناهضة العنف عمومًا، وليس هناك برامج لمناهضة العنف ضد النساء خصوصًا {...} الميزانيات الشحيحة تمنعنا من المبادرة لإقامة فعاليات ونشاطات كثيرة، من ضمنها مناهضة العنف ضد النساء.

من المُلفت للانتباه في نتائج البحث الخاصة بهذا القسم، أنّ الكثير من مديري ومديرات أقسام التربية والتعليم، أقسام الشبيبة وبرامج مدينة بلا عنف، أكدوا على أهمية التشبيك وتعزيز التعاون بين هذه الأقسام للنهوض المجتمعي والمبادرة لبرامج تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء. فقد أكدّ ن.أ. أنّ هناك تشبيكا دائما ومتواصلا مع الأقسام المختلفة في السُلطة المحلية لإقامة برامج تربوية وتوعوية في المدارس في موضوع مناهضة العنف:

التشبيك بين قسمي التربية والتعليم والشبيبة، بالإضافة إلى برنامج مدينة بلا عنف هو أمر مهم ويعود بالفائدة على مصلحة الطلاب {...} عادةً ما نقوم

ببرامج سوية في المدارس، وتكون هذه البرامج توعوية وتبيّن اسقاطات العنف على الفرد والمجتمع.

للتلخيص، نلاحظ أنّ موضوع مناهضة العنف ضد النساء ليس على سُلّم أولويات أقسام التربية والتعليم والشبيبة وبرامج مدينة بلا عنف. ذلك لوجود عدة عوامل، أهمها: طغيان قضية العنف على قضية العنف ضد النساء، شح الميزانيات المخصصة لهذا الغرض وعدم وجود خطة سنوية مدروسة مما يمنع من المبادرة لبرامج عينية لمناهضة العنف ضد النساء. هناك حاجة لتوحيد الموارد ولتشبيك مهني أكثر من أجل بناء وصياغة خطة مستدامة لمناهضة العنف ضد النساء من خلال قسمي التربية والتعليم والشبيبة، بالتعاون الكامل مع برنامج مدينة بلا عنف أو مجتمع آمن كما اصطلح على تسميته مؤخرًا.

5. معيقات أمام المبادرة لبرامج تناهض العنف ضد

النساء

يمكننا الإشارة، من خلال نتائج البحث، إلى ثلاثة عوامل مركزية تُعيق المبادرات لبرامج تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء في السلطات المحلية العربية. المشاركون في البحث أكدوا أنّ هذه العوامل تمنعهم من المبادرة ومن تنفيذ مشاريع توعوية لمكافحة العنف عمومًا، ولمناهضة العنف ضد النساء على وجه الخصوص. العوامل الثلاثة التي تمّ الإشارة إليها بشكل واضح خلال المقابلات، هي: 1. شح الميزانيات الخاصة وغير المرتبطة بمشاريع عينية 2. انعدام البرامج والمواد المهنية التي تهدف لمناهضة العنف ضد النساء من قِبَل الوزارات المعنية 3. نقص في الموارد البشرية التخصّصية التي تعمل في مجال مناهضة العنف ضد النساء.

في هذا السياق، أشار ع.ك. الى أنّ معظم البرامج الممولة من قِبَل الوزارات لا تأخذ بعين الاعتبار قضايا مناهضة العنف ضد النساء، كما أكد أيضًا على وجود نقص

كبير في المهنيين والمهنيات فيما يتعلّق بموضوع مناهضة العنف ضد النساء:

تموّل الوزارات عادةً مشاريع عينية. أيّ تأتي الميزانيات وفق برامج ومشاريع لذلك لا يمكن استغلالها لأموالٍ أخرى. هذه البرامج لا تتناول قضايا مناهضة العنف ضد النساء {..} نلاحظ أنّه ليس هناك الكثير من المهنيين والمهنيات المتخصصين في قضايا مناهضة العنف ضد النساء.

نتيجة هذه المعوقات، تحاول السُّلطة المحلية من خلال أقسامها المختلفة، البحث عن شركاء لكي تقوم بمبادرات في موضوع مناهضة العنف ضد النساء. تقول ط.ي. في هذا السياق، إنّ هناك نقصاً واضحاً في المختصين والمختصات في مجال مناهضة العنف ضد النساء، بالإضافة إلى انعدام البرامج والميزانيات الخاصة لهذا الموضوع، الأمر الذي يجعل السُّلطة المحلية تبحث عن شركاء لتعزيز دور المرأة وتقديم الخدمات لها:

بسبب نقص الموارد البشرية والمهنيين والمهنيات، بالإضافة إلى انعدام شبه كامل للميزانيات والبرامج المتعلقة بقضايا مناهضة العنف ضد النساء، نتوجه إلى جمعيات ومؤسسات عديدة ومختلفة لتقديم الخدمات البسيطة التي تحتاجها النساء عموماً، والنساء المعنّفات على وجه الخصوص، مثل نعمت وجمعيات نسائية محلية.

أخيراً، حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أبرز نتائج البحث المتعلقة بموضوع مناهضة العنف ضد النساء بمستوياته المختلفة: الميزانيات والموارد، مضامين وأهداف البرامج والمشاريع والمعوقات التي تمنع السلطات المحلية من المبادرات لإقامة المزيد من البرامج والفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء ولتذويت هذا الموضوع بين المواطنين، وخصوصاً بين أبناء الشبيبة.

تلخيص نتائج البحث النوعي

تظهر نتائج البحث النوعي، من خلال المقابلات العميقة، معطيات متعلقة بخمسة نقاط مركزية: أشكال العنف التي تمارس ضد النساء؛ المراكز والأطر والوظائف

التي تقدّم الخدمات للنساء؛ الميزانيات المخصصة من قِبَل السُّلطات المحلية لقضايا مناهضة العنف ضد النساء؛ مضامين وأهداف الفعاليات النسائية المحلية؛ المعوقات التي تمنع مبادرات لبرامج تناهض العنف ضد النساء.

تبين نتائج البحث أنّ النساء يواجهن ثلاثة أشكال من العنف بشكل كبير ودائم: العنف الجسدي، العنف الجنسي والعنف الكلامي، والعنف الاجتماعي-الاقتصادي. تؤدي هذه الأشكال من العنف إلى تعزيز ارتباط وتبعية المرأة بالرجل، ممّا يمنعها من الاستقلالية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى حرمانها من أبسط الحقوق، مثل الحق بالتعليم والحق بالعمل. هذا الواقع يمنع النساء من الوصول إلى تحقيق الذات والاندماج بالمجتمع وتبوؤ مناصب إدارية ومؤثرة.

بالرغم من معاناة النساء من أشكال عنف مختلفة، تحديداً ما ذُكر أعلاه، ما زالت هناك معوقات كبيرة تقف أمام السُّلطة المحلية في موضوع مناهضة العنف ضد النساء، أبرزها، النقص كبير في تخصيص الموارد والميزانيات والوظائف لمناهضة العنف ضد النساء وتوفير بيئة حاضنة وداعمة لهنّ. وهو الأمر الذي يستوجب تخصيص ميزانيات كبيرة لأقسام الخدمات الاجتماعية وإقامة وحدات ومراكز محلية وإقليمية لتوفير الخدمات اللازمة والضرورية لجمهور النساء عموماً، وللنساء المعنّفات خصوصاً.

زيادة الوظائف وإقامة المراكز المحلية والقُطرية يحتمّ على السُّلطة المحلية تعزيز التشبيك والتكامل بين هذه المراكز والأقسام المختلفة في السُّلطة المحلية. تبين خلال البحث، أنّ هذا التشبيك من شأنه أن ينعكس على نوعية الخدمات المقدمة إلى النساء ومتابعة قضاياهنّ. بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج البحث، بشكل واضح، إلى الدور التوعوي والتثقيفي والتمكيني للجمعيات النسائية الناشطة في العديد من البلدان العربية.

هذه الجمعيات من شأنها أن تساهم بشكلٍ جديّ فيما يتعلق بتمكين النساء، نظرًا لمهنيّتها

من جهة، وبسبب شح الميزانيات المتوفرة في السلطات المحلية العربية. تظهر نتائج البحث أن الأزمات المالية في السلطات المحلية تمنع من المساهمة المادية وتوفير الميزانيات لبرامج ونشاطات عديدة، من ضمنها برامج مناهضة العنف ضد المرأة. وأخيراً، يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالنشاطات التي تبادر لها أقسام مختلفة في السلطات المحلية العربية، وأبرزها قسم التربية والتعليم، قسم الشبيبة، بالإضافة إلى برنامج مدينة بلا عنف. هذه النشاطات، بمعظمها، هي بمثابة أنشطة توعوية وترفيهية وتخدم قلة قليلة من أبناء الشبيبة أو جمهور النساء، وعادةً، لا تكون هذه الأنشطة مُستدامة، الأمر الذي يمنع ترسيخ وتعميق أهمية مناهضة العنف ضد النساء وتسليط الضوء على دورهنّ الريادي في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وفي سوق العمل وباقي المجالات.

البحث الكمي: استطلاع الرأي

مقدمة

برزت أهمية الرأي العام مع بزوغ فجر المجتمعات الإنسانية ونشوء الأطر السيادية ومأسسة الدول. مع مرور الوقت واستفحال سيرورات الديمقراطية تحول الرأي العام إلى أحد أهم مصادر الشرعية السياسية، والتي يسعى كل من يتعاطى بالشأن العام لفهمها، قياسها والعمل استناداً عليها. ويرى بعض الباحثين أن «الرأي العام» في شتى المجالات ليس ظاهرة فوق زمنية وإنما ساحة متحركة، دينامية ومتفاعلة مع البيئة المحيطة الداخلية والخارجية، تؤثر عليهما وتتأثر بهما. كما أن سبر أغوار الرأي العام والتعامل معه على أنه جانب من العلوم الدقيقة غير صحيح البتة. لا يمكن الادعاء على الإطلاق ان هناك تحولات وتغيرات خطية ثابتة، بإيقاع واتجاه واحد ثابت، وإنما تحولات باتجاهات مختلفة وربما متعارضة ومتناقضة وحتى متباينة فيما بينها. علاوة على ذلك، ارتبطت فكرة الرأي العام بالأفراد والجماعات والمجتمع وقضاياها المختلفة. وتطورت مع الوقت وتمت مأسستها في بلدان عديدة ومنحها بعداً دستورياً تحت مسميات مختلفة مثل «الاستفتاء العام»، وهو بمثابة استطلاع رأي يشارك فيه جميع المواطنين البالغين في بلد معين من أجل ابداء رأيهم في قضية معينة غالباً ما تكون خلافية ويتمحور حولها نقاش جماهيري كبير.

مع مرور الوقت أصبح تأثير الرأي العام كبيراً جداً بحيث لا يمكن تجاهله في أي مجتمع أو دولة من دول العالم في الوقت الحاضر حتى صار «علمًا» له نظرياته، فلسفته وتقنياته المختلفة، ورسمت له أساليب وطرق متعددة لقياسه ومعرفة اتجاهاته لصياغة أهداف وبرامج بما يتوافق مع اتجاهات الرأي العام لكسبه أو تحييده أو التأثير عليه. من هنا برزت أهمية فحص مواقف واتجاهات المجتمع العربي تجاه القضية المركزية التي تقع في صلب بحثنا هذا.

رمى الاستطلاع الذي أمامنا إلى تفحص الرأي العام العربي الفلسطيني في إسرائيل

تجاه مجموعة من القضايا التي تُعنى بشؤون النساء ومكانتهن في المجتمع من جهة، إلى جانب التعمق في الآراء، المواقف والتوجهات بشأن ظاهرة العنف ضد النساء. ومن المهم ذكر أن اختيار الأسئلة لهذا الاستطلاع لم تكن حصيداً تفكير الباحثين المشاركين في الاستطلاع فحسب بل استناداً على النتائج الأولية للبحث النوعي - الكيفي وتحليل جزء لا بأس به من المقابلات المركزية في البحث.

صحيح أن موضوع العنف عموماً والعنف ضد النساء خصوصاً يحتاج إلى استطلاعات رأي أكبر وأشمل من الاستطلاع الذي أطلقناه، إلا أننا حاولنا أن نفحص التماثل، التقاطع والتباين فيما بين نتائج البحث النوعية ونتائج البحث الكمية. ثمة أهمية بالغة لإجراء بحث مختلط، نوعي وكمي في آن، لأن من شأنه أن يساهم في تعميم النتائج وتعميق فهمنا للظواهر، القضايا والاستنتاجات المختلفة. البحث المختلط يسعى لأن يشمل شرائح المجتمع عموماً وعدم التفرد بمجموعة ما دون أخرى، بالتوازي مع فهم تفصيلي للآراء والمواقف من خلال المقابلات وسبر غور الظواهر من وجهة نظر المتقابلين المشاركين في البحث.

تجدر الإشارة إلى أن التقرير الذي أماننا يعي تماماً أن هناك بونا بين مواقف وتوجهات المواطنين من جهة وبين وضعية ومكانة النساء من جهة أخرى. بمعنى آخر، صحيح أن استطلاع الرأي يظهر أن الحواجز والعوائق التي واجهت النساء بسبب بنية المجتمع البطريركي أخذة بالتآكل والانحسار، إلا أن سبر أغوار الواقع الراهن يشي بعكس هذه التوجهات وبالإمكان تفسير هذا الفارق بواسطة مجموعة من الادعاءات التي ترد في أبحاث وفي استطلاعات رأي مختلفة.

أولاً، «الانحياز للمقبول اجتماعياً»، ومحاولة الظهور بمظهر اجتماعي لائق، بمعنى أن المشاركين في الاستطلاع يصرحون بمواقف عامة بشأن قضايا تخص المرأة تبدو على أنها داعمة ومساندة للمرأة في نضالها من أجل المساواة التامة، إلا أن السلوك على أرض الواقع يشي بعكس ذلك.

ثانياً، بالإمكان فهم قراءة بعض النتائج بأن هناك تحسناً ملحوظاً على المستوى

العام بسبب سيورة الحادثة، العولة والتقدم الاجتماعي وقد تأثر المجتمع فعلاً بالتحولات الاقتصادية- الاجتماعية وأصبحت مكان المرأة في الحيز العام أمراً مقبولاً جداً وجزءاً من المشهد العام. إلا أن الفارق بين الجانب التصريحي والجانب التطبيقي يدل على أن القبول المبدئي لا يكفل ترجمته إلى فعل تطبيقي لأن عناصر المجتمع التقليدي البطريركي ما زالت حاضرة ولم يصل الجميع إلى تقليص الفجوة بين التصريح وبين التطبيق. بمعنى أن هناك استعداداً وقبولاً لإحقاق المساواة، تغيير توزيع الأدوار الوظيفية في المجتمع، مناهضة العنف ضد النساء ودعم تمثيلها السياسي عمومًا. إلا أن تطبيق هذه المبادئ على الحالات الخاصة ما زال غير واضح وبحاجة إلى فترة زمنية أخرى ليتحول إلى حقيقة راهنة.

ثالثاً، بالإمكان رؤية النتائج على أنها واقعية إلا أن نتائجها الفعلية ستطفو على السطح عمّا قريب. يميل جزء من المواطنين إلى الاعتقاد، صدقاً، بأنهم يتمتعون بالآراء والمواقف الصحيحة والسلمية إلا أن الواقع الذي نراه بعكس ما يرجون ويأملون هو نتاج آراء وسلوك الآخرين الذين يختلفون عن مواقفهم. لا يعني هذا على أي حال أن المواطنين لا يصرحون صدقاً بما يدور في فكهم وفي أذهانهم إلا أن هناك بونا شاسعا بين الواقع وبين نظرة الناس إلى الواقع.

نبذة عن المتغيرات الديموغرافية للاستطلاع

شاركت في استطلاع الرأي عينة تمثيلية مؤلفة من 556 شخصا من البالغين في المجتمع العربي في البلاد، إلا أن النتائج تتعلق بمواقف وراء عينة تمثيلية تعادل ال 501 بسبب غرلة نتائج الاستطلاع التجريبي (البالوت) وبعض النتائج التي لم تكتمل فيها بعض الإجابات. جميع المشاركين في العينة التمثيلية أجابوا على جميع الأسئلة في الاستطلاع بدون القفز عنها البتة. كما أسلفنا سابقاً يشمل استطلاع الرأي عينة تمثيلية للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل مع مراعاة التقسيمة الجغرافية-الإقليمية، التركيبية الدينية، التوزيعة الجندرية، الفئات العمرية والمستويات

التعليمية-الثقافية، وذلك بهدف الوصول إلى كافة الفئات والشرائح في المجتمع ومحاولة إجراء مقارنات بين المواقف والتوجهات وفحص فيما اذا كان هناك تأثير للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على نتائج الاستطلاع والخوض في أسباب هذه الاختلافات بناءً على النظريات القائمة في علم الاجتماع والعلوم الإنسانية.

شارك في الاستطلاع 50.3% من الرجال مقابل 49.7% من النساء وهو ما يتقاطع مع التوزيعة الجندرية الفعلية للمجتمع العربي في إسرائيل. يعتبر المجتمع العربي في إسرائيل مجتمعاً فتيًا (من حيث الفئات العمرية) مقارنةً بالمجتمع اليهودي. 49% من المشاركين والمشاركات في الاستطلاع ينتمون إلى الفئة العمرية 18 – 29، في حين أن 20% ينتمون إلى الشريحة العمرية 30 – 44. علاوة على ذلك، 20% من المشاركين في الاستطلاع تتراوح أعمارهم بين 45 – 59 سنة. كما أن 11% من إجمالي المشاركين في استطلاع الرأي ينتمون إلى الفئة العمرية 60 وما فوق.

55% من المشاركين في استطلاع الرأي يسكنون في منطقة الجليل وهي المنطقة التي يقطن فيها أكثر من نصف أبناء وبنات المجتمع العربي في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، 15% من المشاركين في الاستطلاع يسكنون في المثلث الشمالي (من سالم وزلفة وحتى باقة الغربية)، 10% يسكنون في المثلث الجنوبي (حتى كفر برا)، 10% يقطنون في النقب (يشمل التجمعات السكنية المركزية والقرى غير المعترف بها) إضافة إلى 10% آخرين في المدن المختلطة وهو ما يعادل تقريباً التوزيعة الجغرافية- اللوائية للمواطنين العرب في إسرائيل.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي-الثقافي، تبين أن 4% من المشاركين في الاستطلاع درسوا حتى المرحلة الإعدادية (بين ابتدائي وإعدادي)، 28% أنهوا تعليمهم الثانوي، 18% أنهوا تعليم فوق ثاني غير أكاديمي (شهادات مهنية)، 35% أنهوا التعليم للقب الأول و-16% درسوا للقب الثاني وما فوق. هناك تمثيل أكبر للشرائح الأكاديمية في الاستطلاع ولذلك أعدنا موازنة التوزيعة بموجب التوزيعة الفعلية للمستوى التعليمي-الثقافي في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بغية تعميم النتائج وأن تكون شاملة قدر الإمكان.

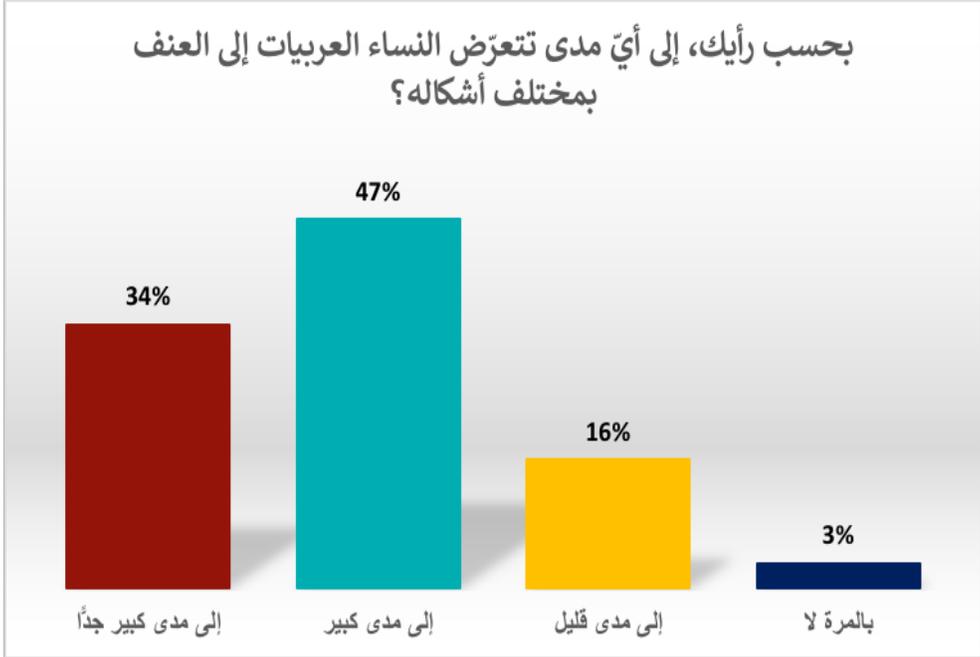
تم ضبط الاستمارة ومتابعة عملية جمع المعطيات من قبل طاقم البحث الذي قام بفحص يومي لسيرورة جمع المعطيات على مدار 7 أيام متتالية، وقام بفحص دائم ومستمر لكافة العضلات خلال عملية جمع المعطيات وإعطاء أجوبة وحلول لكافة العضلات التي رافقت العملية. بعد الانتهاء من جمع المعطيات للعينة المتفق عليها بالبحث تم جمع معطيات لـ 55 عينة إضافية لفحص مدى دقة النتائج والتيقن من عدم تأثرها بالتطورات خلال أيام جمع المعطيات وتبين أن المعطيات شبه متطابقة وهو ما يؤكد مصداقية البحث وأمانته.

نتائج الاستطلاع

من الطبيعي أن يكون هناك تباين بالآراء، المواقف والتوجهات نظرًا لأن المجتمع العربي ليس كتلة صماء وليس وحدة واحدة بل هو مكون من أفراد، مجموعات وعناصر متنوعة ومتباينة فيما بينها. لا يقصد بالتباين أن يحمل شخص ما موقفًا من قضية ما وشخص آخر يحمل موقفًا مغايرًا ومعاكسًا للأول، بل أيضًا على مستوى منسوب التوافق والاختلاف، التأييد والمعارضة بشأن كل موضوع وكل موقف. ثمة داعمون بشدة لقضية معينة وداعمون بدرجة أقل وداعمون بمدى متوسط وغير داعمين البتة ومعارضون بشدة. لذلك، ومن أجل عرض هذا المدى من المواقف والآراء وعدم إغفاله وبنفس الآن تسهيل وتبسيط عملية عرض المعطيات للقارئ قمنا ببناء «المؤشر الثنائي» الذي يحاول حصر الأجوبة في خانات متقاربة من أجل استيضاح المواقف والتباينات فيما بينها. وعليه، تم دمج الخيارين «بمدى كبير جدًا» و «بمدى كبير» ضمن خيار واحد تحت فئة جديدة تحتوي على اسم مؤيد أو داعم أو موافق (بموجب صيغة السؤال المطروح)، كما وتم جمع الخيارين «بمدى قليل جدًا» و «بالمرة لا» تحت فئة جديدة تحتوي على اسم معارض، أو رافض أو غير موافق. استخدام المؤشر الثنائي يسهل عملية استعراض المعطيات والبيانات التي ظهرت في الاستطلاع. سنقوم باستخدام المؤشر الثنائي خلال التقرير البحثي الحالي. علاوة على ذلك، سنقوم باستعراض المعطيات والبيانات على شكل رسوم بيانية تظهر كافة الخيارات والفئات من «مدى كبير جدًا» وحتى «بالمرة لا» كي لا نلغي التباينات داخل كل فئة وبين الفئات جميعها.

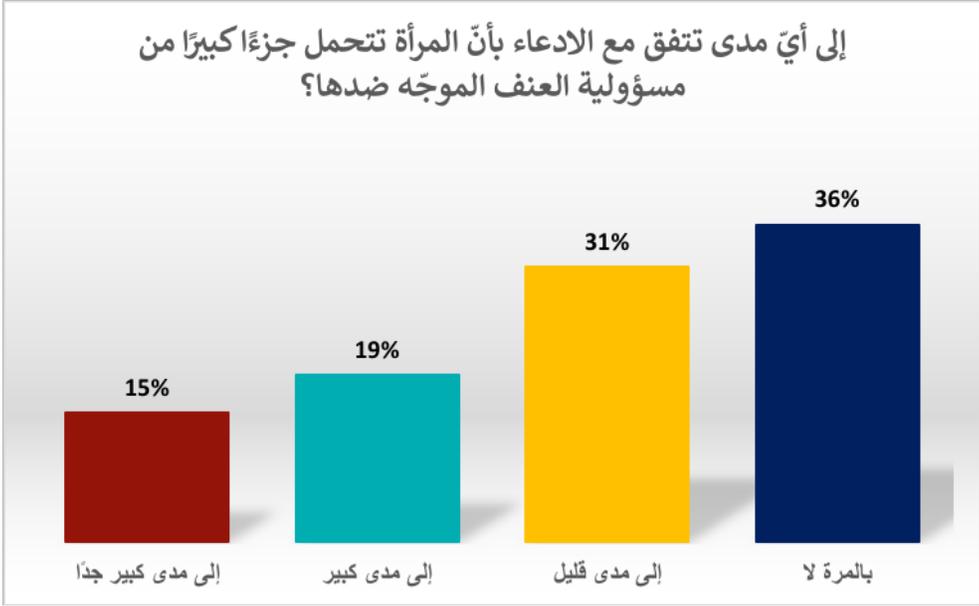
كما سيتم استعراض العلاقات ذات الدلالة الإحصائية فيما لو وجدت بين المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية وبين المواقف، الآراء والتوجهات التي برزت من خلال عملية جمع المعطيات والإشارة إليها على الرغم من أن هذا ليس هدف البحث وإنما استعراض موقف المجتمع العربي من القضايا التي تتعلق بموضوع البحث الذي أمامنا.

رسم بياني 1: مدى تعرض النساء للعنف بجميع أشكاله



يستدل من تحليل نتائج الاستطلاع أن هناك وعياً كبيراً جداً داخل المجتمع العربي لقضية العنف ضد النساء وليس هناك حالة إنكار مثل هذه الظاهرة. حيث أشار 81% من المشاركين في الاستطلاع إلى أن النساء العربيات يتعرضن إلى العنف بأشكاله المختلفة (34% بمدى كبير جداً و 47% بمدى كبير)، في حين أن 19% صرحوا بأن النساء العربيات لا يتعرضن للعنف (16% بمدى قليل و-3% بالمرة لا). يلاحظ من خلال التباينات داخل الخانات والفئات المختلفة أنه ليس هناك إغفال لوجود الظاهرة، بمعنى أن غالبية الذين صرحوا بأن الظاهرة غير موجودة اعتبروها موجودة بمدى قليل جداً وليس على أنها غير قائمة البتة.

رسم بياني 2: الموقف من «مسؤولية» المرأة بشأن حالات العنف ضد المرأة



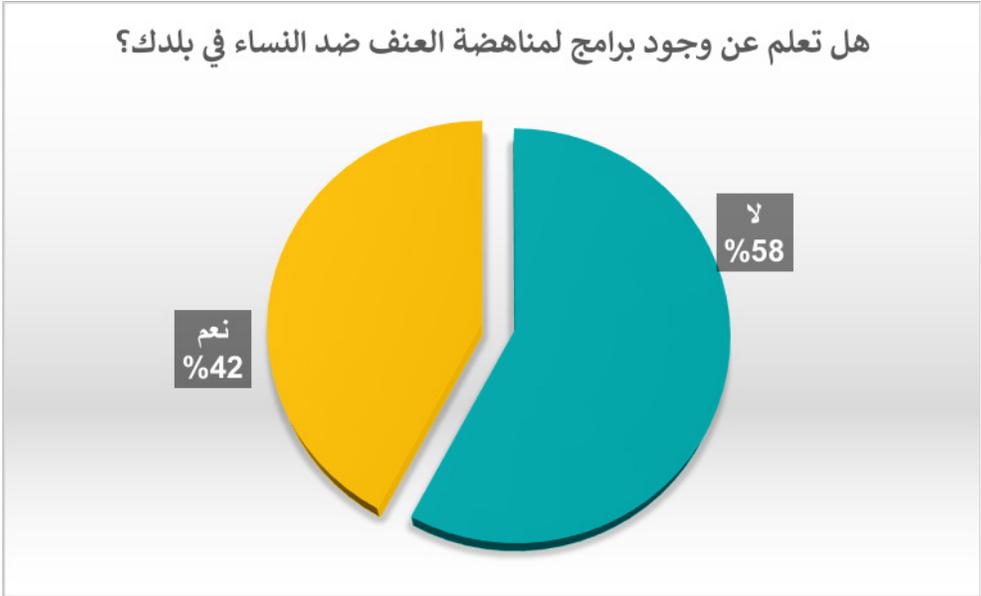
تميل مجموعات مضطهدة وتعاني من القمع والقهر إلى تبني رواية القاهر وتذويت منطلقاته وتوجيه أصابع الاتهام بشأن أوضاعها ومكانتها إلى عوامل داخلية ترتبط بالمجموعة المهورة، وليس إلى القاهر ومنظومة القمع التي تستخدم من أجل السيطرة والإخضاع. هذا هو الحال مع قضية العنف ضد النساء حيث توجه أصابع الاتهام إلى المرأة إياها، ضحية العنف، من خلال تحميلها مسؤولية العنف ضدها. لكون المجتمع العربي ما زال قابلاً تحت وطأة مفاهيم ذكورية وأبوية فما زالت بعض القطاعات النسائية والقطاعات التي تتعرض للعنف والاضطهاد خصوصاً تتبنى مثل هذه الرواية، وتوجه أصابع الاتهام للمرأة كأنها الباعث والمسبب للعنف ضد المرأة وهو ما اصطلح على تسميته «متلازمة المرأة المعنفة». في حالات كثيرة من هذه المتلازمة، لا تُبلِّغ المرأة عن العنف للشرطة وتتجنب البوح لعائلتها وأصدقائها عن حقيقة ما تتعرض له. ثمة دراسات عديدة تثبت أنه بالإمكان التحرر من إفسار هذه المتلازمة واسقاطاتها النفسية على المرأة التي تتعرض لأشكال عديدة من العنف. يشار إلى أن المرأة تمر بمراحل

عديدة في خضم هذه المتلازمة:

1. النكران: تكون المرأة في هذه المرحلة غير قادرة على تقبل حقيقة كونها مُعنفَة، فتلجأ إلى تبرير الإساءة بحقها من خلال منظومة ذهنية تبريرية لتخفيف وطأة ما تتعرض له من أذى جسدي ونفسي.
 2. الشعور بالذنب: في هذه المرحلة تنتقل المرأة من حالة التبرير بالارتكاز على ظروف موضوعية خارجية إلى الدوران في فلك العوامل الذاتية. حيث تشعر المرأة في هذه المرحلة أنها هي من تسببت بالإساءة لنفسها وأنها هي التي جلبت هذا العنف لنفسها .
 3. الاستدراك: ينتج هذا التحول نتيجة لمسار توعوي وأما من خلال حجم العنف الذي تتعرض له المرأة، حيث أنها تستدرك في هذه المرحلة الحرجة بأنها ليست مسؤولة عمّا يحصل لها، وأنها لا تستحق الإساءة وأن شريكها يمتلك شخصية عدائية وشخصية ذكورية تستبيح الاعتداء على شريكته ولا يوجد رادع لذلك. في هذه المرحلة تبدأ المرأة بإظهار أشكال من المقاومة والرفض وعدم الإذعان للعنف الموجه ضدها.
 4. المسؤولية: في هذه المرحلة تصل المرأة إلى درجة من الوعي الذي يرفض البقاء أسير للواقع العنيف، القمعي والقاهر بحقها. هنا تتقبل المرأة أن المسؤولية تقع على عاتق الشريك الذي يعاملها بعنف مستمر، وتبدأ المرأة بتحرير تفكيرها أولاً م رؤية الأمور بمنطقها الذاتي والموضوعي وتظهر أشكال أكثر حدة لمقاومة الواقع الراهن. من الطبيعي أن متلازمة المرأة المعنفة لا تصيب فقط النساء اللواتي يتعرضن لعنف وبإمكانها أن تكون لدى نساء لا يتعرضن للعنف ولكنهن يتماهين مع منطلقات الخطاب الذكوري-البطريركي ويوجهن أصابع الاتهام للمرأة بدلاً من توجيه ذلك نحو القاهر-القامع والقاتل في أحيان مختلفة.
- أظهر الاستطلاع أن 33% من المواطنين العرب في إسرائيل يعتقدون أن المرأة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية جراء العنف الذي تتعرض له، في حين أن 67% يعتقدون أنها

لا تتحمل هذه المسؤولية. بمعنى أن هناك فئة ليس قليلة ترى أن العنف ضد النساء يرتبط بالنساء وليس نتيجة للمعتقدات والمنطلقات البطريركية والذكورية التي تستبيح الاعتداء على النساء وتبرر للرجال انتهاك أجساد النساء.

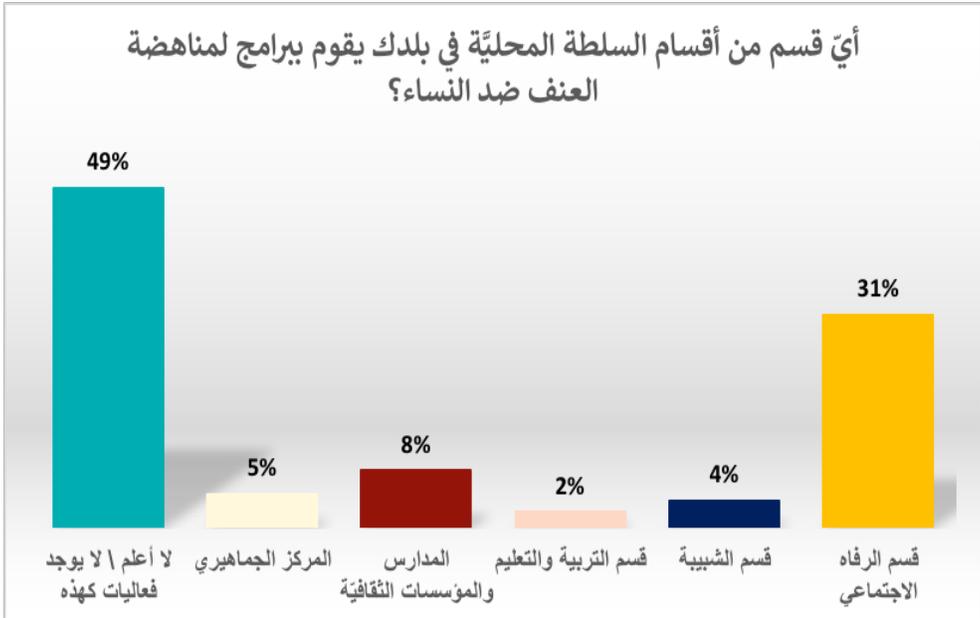
رسم بياني 3: وجود برامج من أجل مناهضة العنف ضد النساء



هناك برامج ومشاريع متنوعة، وإن كانت ليست بكثيرة، تهدف إلى مناهضة العنف ضد النساء. تتراوح هذه المشاريع بين الفعاليات الترفيهية مرورًا بالورشات التمكينية ووصولًا إلى المسارات العلاجية والمرافقة المهنية للنساء المعنفات كما ظهر في تحليل الجانب الكيفي- النوعي للبحث الذي أمامنا. ومن المهم التشديد على أن هناك التباسًا معينًا ظهر لدى أصحاب الشأن داخل الجهاز البيروقراطي-المهني في السلطات المحلية العربية بشأن مناهضة العنف ضد النساء. حيث لوحظ أنه لا يتم الفصل بين مناهضة العنف عمومًا ومناهضة العنف ضد النساء خصوصًا. عند توضيح المقصد

في المقابلات والرغبة في التحديد أشار قسم كبير من المهنيين الى أن مناهضة العنف عمومًا تحتوي بداخلها مناهضة العنف ضد النساء، وهذا ما بدى جليًا وواضحًا عند تحليل المقابلات أيضًا. هنا لا بد من التشديد على أنّ العنف المستشري في المجتمع العربي لا يتطابق مع العنف ضد النساء، فلأخير خصوصية معينة وموازن قوة مختلفة وبحاجة إلى أدوات عمل وآليات تختلف عن سائر أشكال العنف، وإن كانت هناك تقاطعات فيما بينهما مناهضة العنف ضد النساء في التجمعات السكانية التي يقطنون بها. لقد أفاد %42 بأنهم يعلمون عن وجود برامج وفعاليات ومشاريع لمناهضة العنف ضد النساء في بلداتهم، مما يعني أنه لو كانت هناك برامج جديّة ومكثفة لكانت بارزة لدى جميع قطاعات المجتمع وعلموا بها. هذا عدا عن الالتباس الذي يحصل عند الحديث عن برامج لمناهضة العنف عمومًا ومناهضة العنف ضد النساء على وجه الدقة.

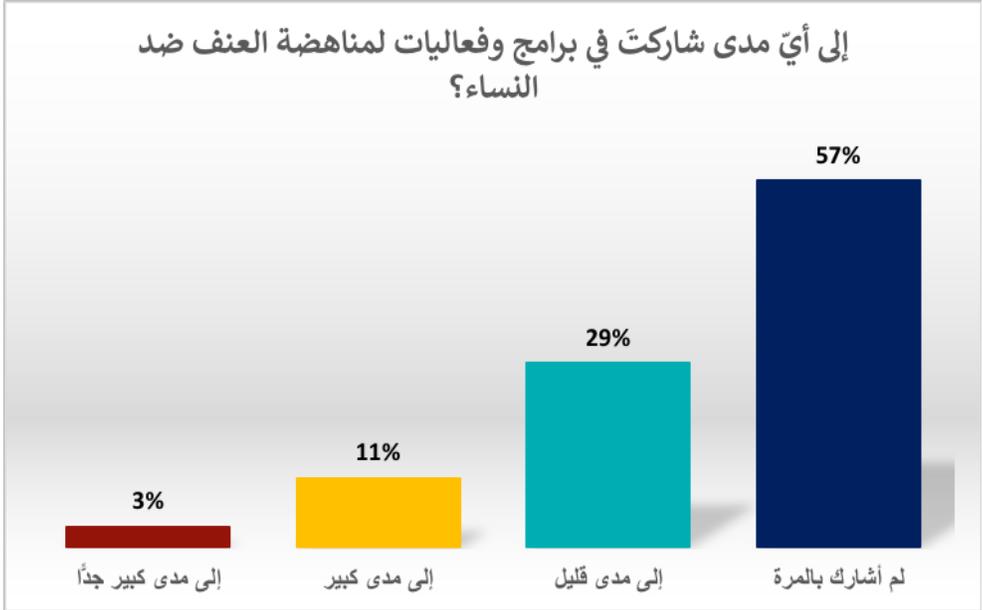
رسم بياني 4: توزيع المشاريع المناهضة للعنف ضد المرأة على الأقسام والدوائر في السلطات المحلية العربية



للسلطة المحلية أهمية كبيرة لدى المجتمع العربي في إسرائيل. تنعكس هذه الأهمية في نسب التصويت المرتفعة في البلدان العربية مقارنةً بنسب التصويت المنخفضة خلال الانتخابات المحلية لدى المجتمع اليهودي، وفي نسبة التصويت المرتفعة في الانتخابات المحلية في البلدان العربية مقابل تلك المنخفضة في الانتخابات البرلمانية في البلدان العربية إياها. فضلاً عن ذلك، المنافسة بين القوائم المختلفة وبين المرشحين على رئاسة السلطة المحلية تشي بهذه الأهمية وتعكسها. انتهاء الانتخابات لا يعني انتهاء المنافسة إطلاقاً حيث تستمر الأطراف المتنافسة بمتابعة الحراك الذي يقوم به الرئيس وائتلافه البلدي ومراقبته عن كثب. هذا الواقع السياسي يجعل عمل السلطة المحلية هاماً جداً لدى المواطنين ويجعلهم أكثر اطلاعاً على المشاريع المختلفة التي تقوم بها السلطة المحلية بمختلف أذرعها وأقسامها ودوائرها.

أظهر استطلاع الرأي بأن 49% من المواطنين العرب أفادوا بأنه ليس لديهم علم بوجود فعاليات من هذا القبيل على الإطلاق، في حين أن 31% من المواطنين العرب صرحوا بأن قسم الخدمات الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية) هو من يقوم ببرامج لمناهضة العنف ضد النساء. علاوة على ذلك، رأى 10% أن قسم التربية والتعليم، المدارس والمؤسسات الثقافية هم من يقوم بمثل هذه الأنشطة والفعاليات، 5% صرحوا بأن المركز الجماهيري، 4% أشاروا إلى أن قسم الشبيبة ومراكز الشباب هي من تقوم بفعاليات في هذا المضمار. انعكست هذه النتائج أيضاً في المقابلات التي أجريناها في الجانب النوعي للبحث. غالبية الأقسام أشارت بصريح العبارة أنها لا تقوم بفعاليات وأنشطة لمناهضة العنف ضد النساء باستثناء قسم الخدمات الاجتماعية ومشروع مدينة بلا عنف من خلال تعاونه مع المدارس والعمل التوعوي في هذا المضمار. يشار إلى أن غالبية الفعاليات هي إرشادية-توعوية من خلال محاضرات وورشات عمل ولقاءات إرشادية ليس إلا، وجمهور الهدف إما من النساء وإما من طلاب وطالبات المدارس مما يجعل هذه الأنشطة محدودة التأثير ومصحوبة بتغييرات طفيفة.

رسم بياني 5: مدى التفاعل والمشاركة مع برامج، مشاريع وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء

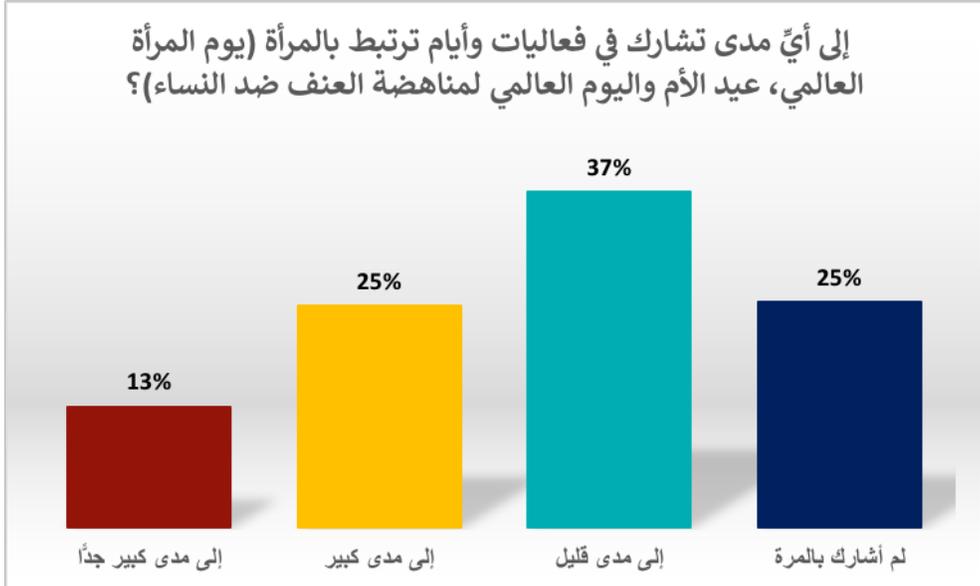


يشهد المجتمع العربي تراجعاً ملموساً في أشكال المشاركة الجماهيرية والتفاعل مع الحيز العام. يعود هذا التراجع إلى أسباب وعوامل داخلية وخارجية، أهمها: غياب القدرة على التأثير على مجريات الأمور، انعدام الثقة بالمؤسسات السياسية والاجتماعية، وظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي استبدلت المشاركة الميدانية بالمشاركة الرقمية. تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ابتعاد الناس عن العمل السياسي والنشاط الاجتماعي والمشاركة الجماهيرية. ومن المهم الإشارة إلى ضعف وهن الخطاب الإعلامي لدى السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والحركات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص قدرة الحشد والتجنيد لديها خصوصاً في قضايا ليست على رأس سلم أولويات الرأي العام كقضية العنف ضد النساء.

تبين من تحليل استطلاع الرأي أن 86% من المواطنين العرب في إسرائيل لم يشاركوا في برامج وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء، في حين أن 14% صرحوا بأنهم

شاركوا. من الطبيعي أن يعود هذا التراجع إلى شح الفعاليات والأنشطة في هذا المجال إلا أن واقع الحال يشير أيضاً إلى عدم اهتمام أو إلى الطعن في أهمية هذا الموضوع لدى قطاعات معينة في المجتمع العربي، ويجعله هامشياً وذلك لعدم اعتبار جريمة العنف الممارسة ضد المرأة قضية وطنية من الدرجة الأولى وإنما ما زال المجتمع يعتبرها قضية أسرية وعائلية محض ولا يحق للمجتمع التدخل بها.

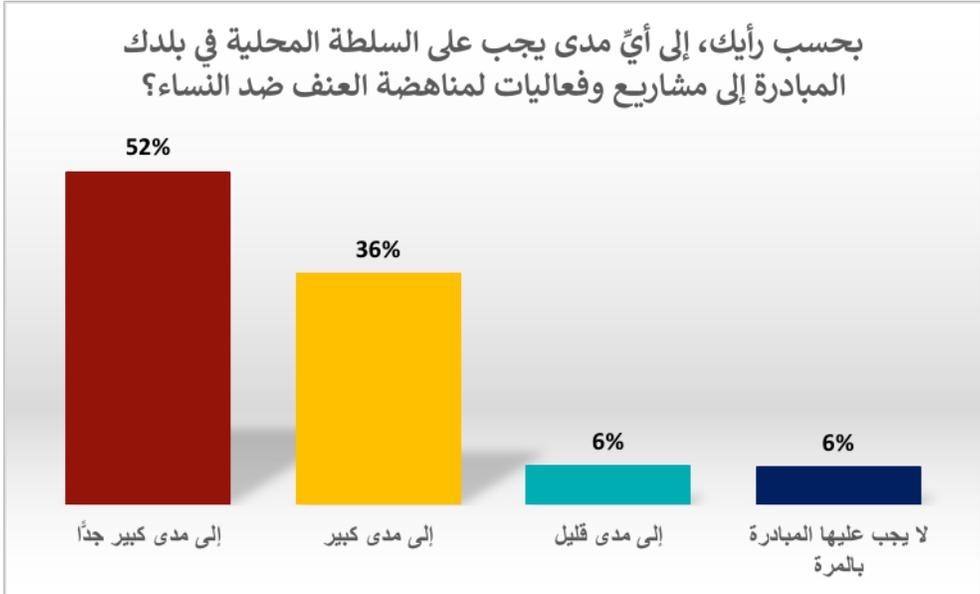
رسم بياني 6: مدى التفاعل والمشاركة مع الأيام والمناسبات التي ترتبط بالمرأة



جانبا من الفعاليات والأنشطة المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة ورفع مكانة المرأة موجود على أجندة السلطات المحلية العربية. إلا أنه وبالرغم من ذلك تقوم العديد من المؤسسات والأقسام بإحياء يوم المرأة العالمي، الاحتفال بعيد الأم وأيضاً إجراء فعاليات بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء من خلال طقوس احتفالية واحتفائية أكثر من كونها محطات نضالية وكفاحية تهدف إلى تعزيز مكانة

المرأة وتطويرها سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً. أشارت غالبية المقابلات الى أن العديد من الفعاليات التي تقوم بها المؤسسات المختلفة هي على شكل طقوس احتفالية وفعاليات ترفيحية تقتصر في غالبها على توزيع السورود والهدايا على النساء والأمهات وبعض المحاضرات وورشات العمل القليلة. يستدل من استطلاع الرأي أن 62% من المواطنين العرب لم يشاركوا في مثل هذه الأيام والمناسبات التي ترتبط بالمرأة في حين أن 38% شاركوا بها.

رسم بياني 7: دور السلطة المحلية في المبادرة إلى مشاريع وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء

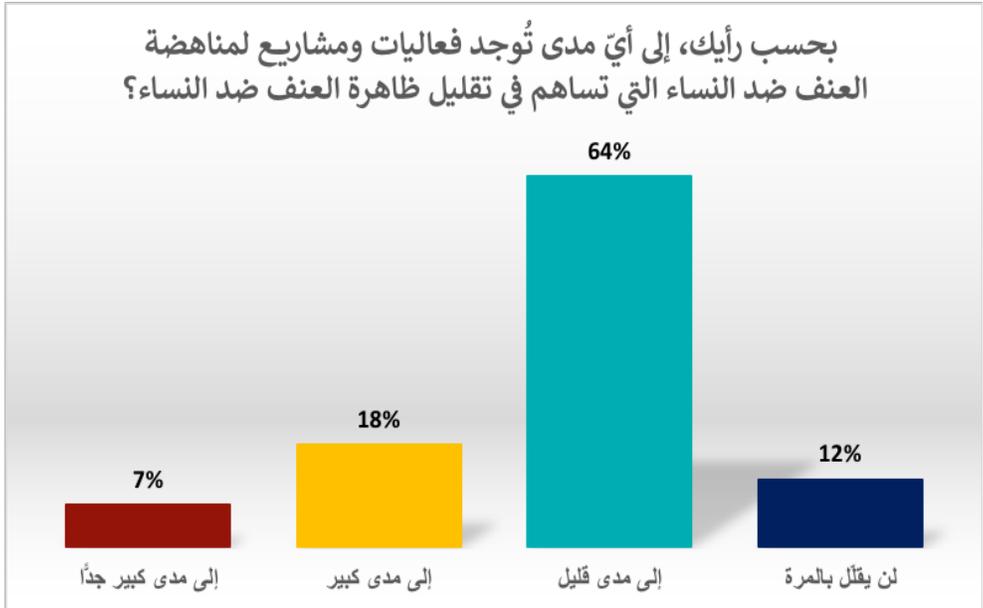


تسعى السلطة المركزية في السنوات الأخيرة إلى توسيع مسؤولية السلطات المحلية والخدمات الملقاة على عاتق هذه السلطات بدون أن تمدها بالموارد المادية الكافية. تصبح الأمور أكثر تعقيداً نتيجة للنظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي يساهم في توسيع الفجوات والفوارق بين السلطات المحلية الكبيرة والصغيرة، بين الموجودة في

المركز وتلك الموجودة في الأطراف وبين تلك العربية وتلك اليهودية. تفتقر السلطات المحلية إلى موارد ذاتية تساعد في تمويل مشاريع وأنشطة وفعاليات في مجالات تتعدى المرافق الخدمائية الأساسية. وعليه، تبقى مجالات عديدة مهملة ولا تحرك السلطة المحلية تجاهها ساكناً.

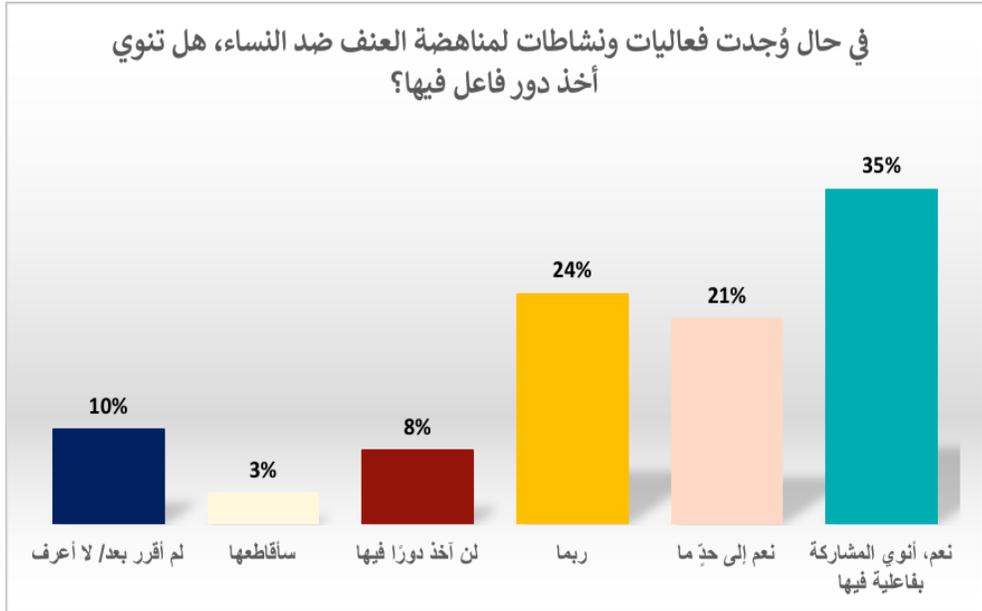
يرى 88% من المواطنين العرب أنه ينبغي على السلطة المحلية أخذ زمام المبادرة وأن تكون فاعلة من خلال مبادرات، نشاطات، مشاريع وفعاليات تسعى لمناهضة العنف ضد النساء، في حين أن 12% يعتقدون خلافًا لذلك أنه ليس على السلطة المحلية مسؤولية كهذه.

رسم بياني 8: كمية الفعاليات المناهضة للعنف ضد النساء والتي تساهم في تقليص الظاهرة



عطفاً على ما سبق أشار 75% من المواطنين العرب الى أنه لا توجد فعاليات ومشاريع فعلية لمناهضة العنف ضد النساء التي من شأنها التقليل من حدة الظاهرة وتغيير المناخ العام في حين أن 25% صرحوا بأنه توجد مشاريع كهذه.

رسم بياني 9: مدى المشاركة الفعالة في المشاريع والأنشطة المختلفة لمناهضة العنف ضد النساء

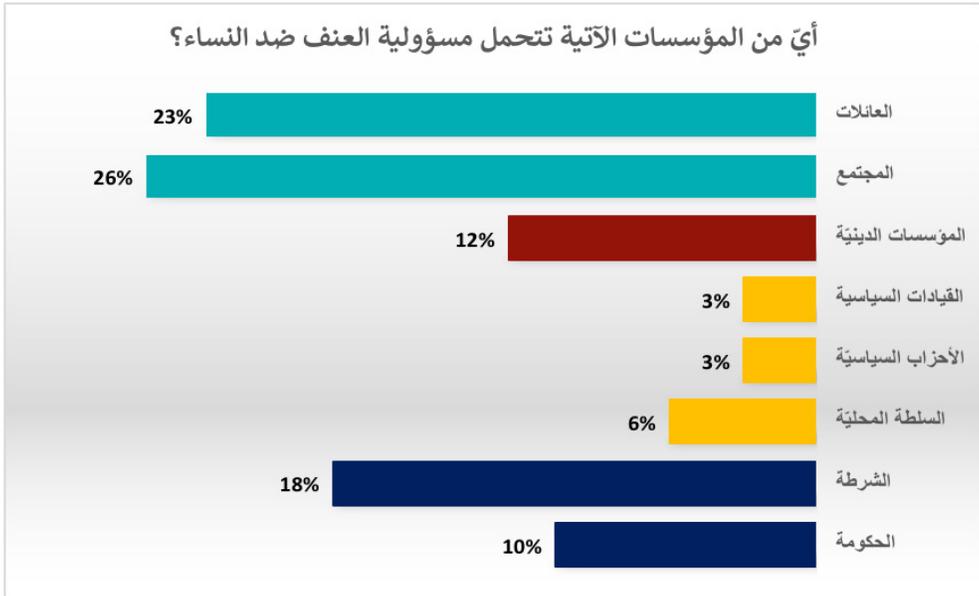


تحدثنا سابقاً عن أشكال المشاركة الجماهيرية والتفاعل مع الحيز العام باعتبار أن هناك تراجعاً عالمياً ومحلياً في هذا السياق. بدون الخوض والتعمق في تفاصيل هذا التراجع إلا أنه كانت هناك هبات وانتفاضات بشأن استفحال العنف والجريمة المنظمة داخل المجتمع العربي، وشهدت السنة الماضية مظاهرات كبيرة في هذا السياق في قرية مجد الكروم، إلا أنه لم تكن هناك استمرارية في مثل هذه النشاطات. هناك تعامل مختلف مع قضية العنف. أكثر ما يحرك الناس ويدفعهم هو العنف

والجريمة المنظمة التي تطل حياة المواطنين وتمس أمنهم الشخصي لأنها تخلق مناخا وجوا عاما يفتقر للأمن والأمان، ويتفاعلون بشكلٍ أقل مع العنف الأسري والعنف ضد النساء على وجه التحديد. وهذا بحاجة إلى فحص وتمحيص خاص في أبحاث مستقبلية.

أفاد نحو 35% من المواطنين العرب أنهم يرغبون بالمشاركة الفعالة في فعاليات ونشاطات لمناهضة العنف ضد النساء. كما أشار 16% الى أنهم يريدون المشاركة إلى حدٍ ما يمثل هذه المشاريع والأنشطة. برزت نسبة كبيرة من المترددين الذين لم يقرروا بعد توجههم في مثل هذه القضية. حيث أشار 24% إلى أنه لربما يشاركون في مثل هكذا نشاطات، وشدد 8% على أنهم لن يأخذوا دورًا فيها في حين أن 3% صرحوا بأنهم سيقاطعونها و- 10% لم يقرروا بعد.

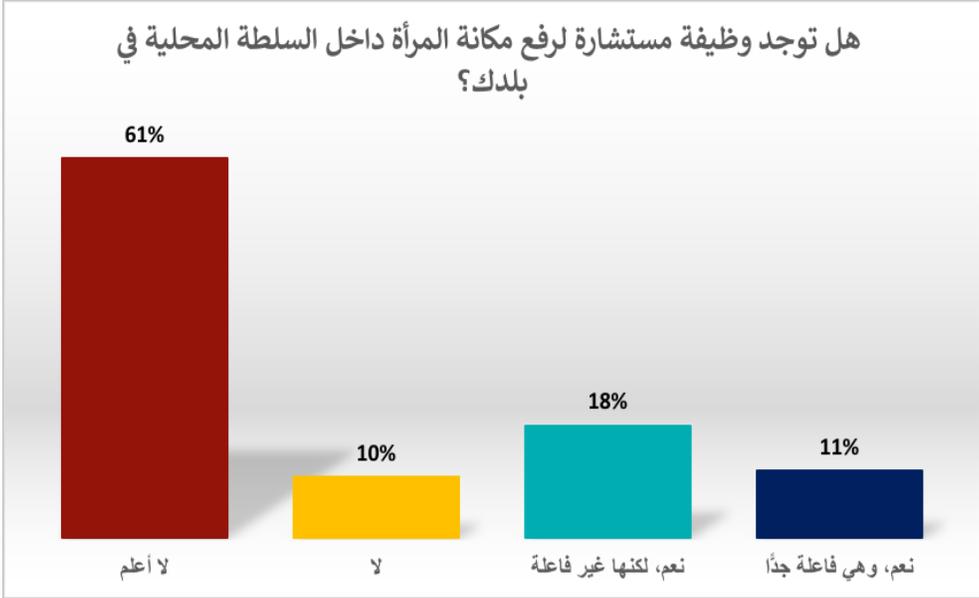
رسم بياني 10: الجهة المسؤولة عن العنف ضد النساء



هناك فشل مؤسساتي يؤدي إلى استمرار ظاهرة العنف عمومًا وظاهرة العنف ضد النساء على نحو خاص. المدارس النظرية المؤسساتية ترى أن النظام الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي هو انعكاس للأدوار المؤسساتية المختلفة وإذا كانت هناك ظواهر سلبية فمردها إلى الخلل في الأداء المؤسساتي والسياسات العامة. وعليه، تم توجيه سؤال حول المؤسسة المسؤولة عن ظاهرة العنف ضد النساء. طُلب من المشاركين في الاستطلاع اختيار ثلاث مؤسسات من القائمة بحسب مدى تحمل المسؤولية تجاه الظاهرة.

تحليل النتائج أظهر بأن 67% من المجتمع العربي يرى أن العائلة هي المسؤول الأول عن ظاهرة العنف ضد النساء. العديد من حالات العنف ضد النساء يتم احتواؤها داخل العائلات وعدم التصريح بها لمكتب الشؤون الاجتماعية أو للشرطة. احتواء مثل هذه المظاهر بدون وجود رادع قانوني وأخلاقي من شأنه أن يشجع اللجوء للعنف وزيادة وطأته. مقابل ذلك، رأى 74% من المواطنين العرب أن المجتمع وبنيته القيمية ومرجعياته الأخلاقية هي المسؤولة عن ظاهرة العنف ضد النساء. في حين أن 53% من المواطنين العرب يرون أن الشرطة وتقعاسها هي المسؤولة عن استفحال هذه الظاهرة بسبب فشلها في الكشف عن الملفات وفي حماية النساء المتوجهات. ظهرت نتائج مشابهة في مؤشر الأمن الشخصي الذي يصدر عن طريق مبادرات صندوق إبراهيم ولكن كان الموضوع المسؤولية عن ظاهرة العنف بشكل عام.

رسم بياني 11: وجود وظيفة المستشارية للنهوض بمكانة المرأة داخل السلطة المحلية في البلديات العربية

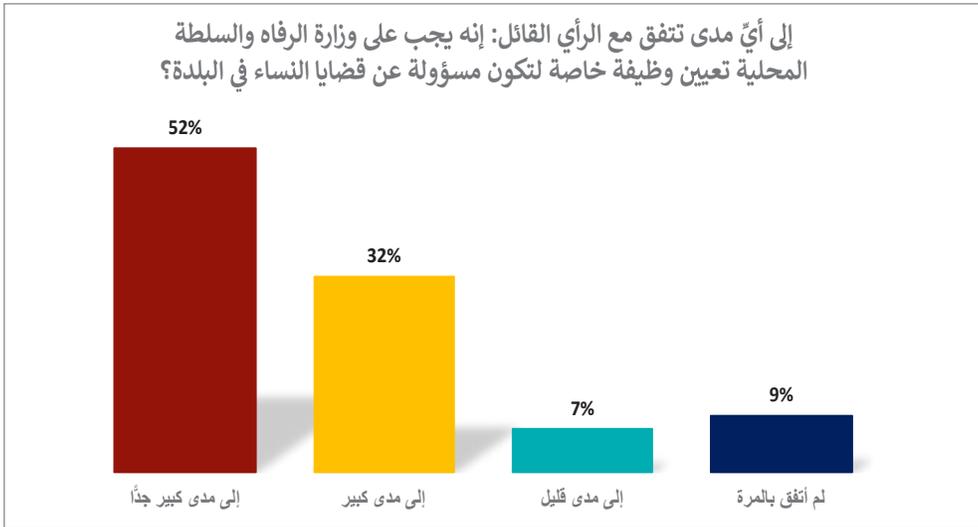


على الرغم من وجود نص قانوني واضح يلزم كل سلطة محلية بتعيين مستشارة للنهوض بمكانة المرأة إلا أن مستويات التطبيق تختلف من سلطة محلية إلى أخرى. ظهر في المقابلات التي أجريت في البحث إياه أن هناك سلطات محلية لم تعين إلى الآن مستشارة لتشغل هذه الوظيفة. في سلطات محلية أخرى هناك تعيين رسمي لمثل هذه الوظيفة ولكن حتى الموظفة إياها لا تعرف عن هذا التكليف. في سلطات محلية أخرى هناك تعيين رسمي والموظفة تعلم به إلا أن نشاطها متجمد. وفي سلطات محلية أخرى هناك مستشارة فاعلة بمستويات مختلفة. كما أن التعيين يختلف من حيث حجم الوظيفة فهناك من يتقاضين راتباً مقابل عملهن وهناك موظفات أخريات يعملن بتطوع. يشار إلى أن عدد الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها المستشارة محدود جداً بسبب غياب ميزانيات لتمويل أنشطة من هذا النوع.

تبين من الاستطلاع أن 61% من المواطنين العرب لا يعلمون بالمرّة عن وجود

«مستشارة للنهوض بمكانة المرأة» في السلطة المحلية في بلدهم. كما أن 10% أشاروا الى أنه لا يوجد وظيفة من هذا النوع أبدًا. بمعنى أن 71% من المواطنين العرب صرحوا بأنه لا توجد مستشارة للنهوض بمكانة المرأة في بلدهم وهذا يؤكد نتائج البحث النوعي. مقابل ذلك، صرح 18% من المواطنين العرب عن وجود مستشارة للنهوض بمكانة المرأة إلا أنها غير فعالة.

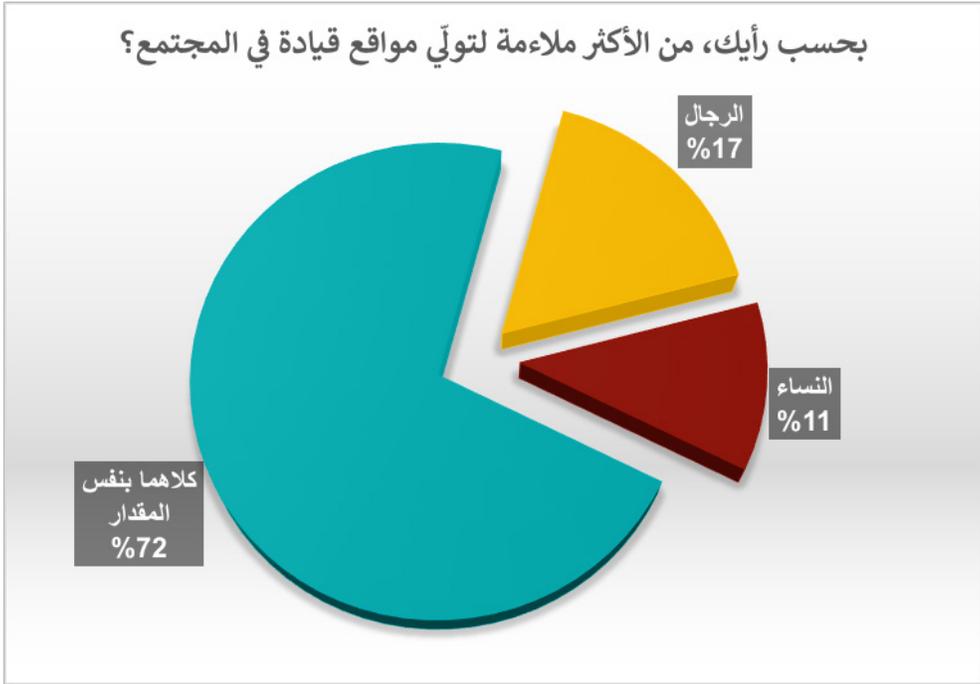
رسم بياني 12: تأييد وجود موظف داخل السلطة المحلية مسؤول عن قضايا النساء في البلدة.



على الرغم من خصوصية قضايا النساء وأهمية وجود مشاريع للحد من العنف ضد النساء ودمج النساء في سوق العمل وتمكينهم من نواحي عديدة إلا أنه لا يوجد قسم أو وظيفة داخل السلطات المحلية يعنى بشؤون النساء ويسعى إلى تعزيز مكانتهن في المجتمع. أظهرت نتائج البحث النوعي هذا النقص بشكل كبير حيث أشار جميع مديري الأقسام المختلفة بأن هناك ضرورة لوجود كوادر مهنية اختصاصية في هذا المجال وعلى الوزارات المختلفة العمل بشكلٍ حثيثٍ لإحقاق هذه الغاية.

يستدل من تحليل نتائج الاستطلاع أن هناك دعماً وتأييداً كبيراً لهذه الخطوة، حيث أفاد نحو 84% من المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل أنهم يؤيدون وجود وظيفة داخل السلطة المحلية تكون مسؤولة فقط عن قضايا النساء في البلدة في حين أن 16% لا يؤيدون مثل هذه الخطوة.

رسم بياني 13: مدى ملائمة الرجال والنساء لتولي مواقع قيادية في المجتمع



كما أسلفنا سابقاً يعاني المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، على غرار العديد من المجتمعات العربية، من نسبة تمثيل ضئيلة للنساء في مواقع قيادية وإدارية مرموقة. حيث أن هذه المجالات تتسم بالهيمنة الذكورية. وكنا قد بينّا في الإطار النظري تمثيل المرأة العربية في مواقع عديدة. غني عن البيان أنه حتى اليوم لم

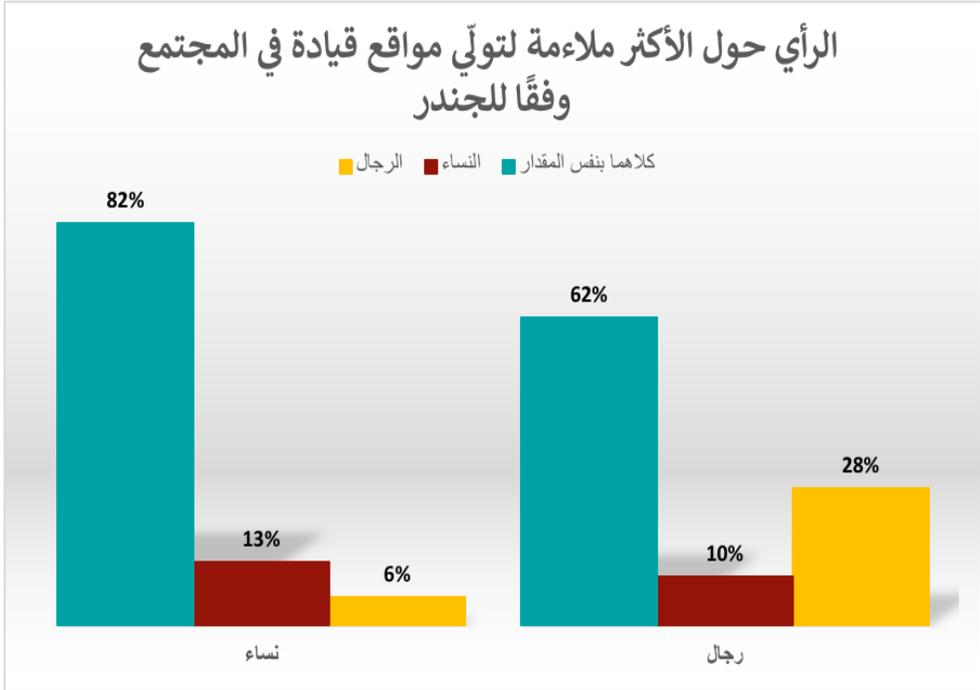
تشغل منصب رئيس سلطة محلية سوى امرأة عربية واحدة في كفر ياسيف وكانت لمدة قصيرة وقبل الانتقال إلى طريقة الانتخاب المباشر. منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا لم تتنافس امرأة واحدة على رئاسة السلطة المحلية سوى في الناصرة في انتخابات عام 2013 وبعض الحالات التي انسحبت في عدة محطات انتخابية. كما ولم تتولّى هذا المنصب أي امرأة في حين أن هناك ارتفاعاً نسبياً في صفوف المجتمع اليهودي إذ نرى العديد من النساء اللواتي يتنافسن على هذا المنصب وارتفاعاً نسبياً في نسبة النساء اللواتي يشغلن هذا المنصب.

تنسحب حالة التمثيل الضئيل للنساء العربيات في صفوف رؤساء السلطات المحلية على النواب في البرلمان، إلا أن الانتخابات للكنيست ال-23 أبرزت توجّهاً جديداً بعد انتخاب 4 نساء داخل القائمة المشتركة، وكذلك على أعضاء السلطات المحلية وإدارة شركات ومؤسسات كبيرة وصغيرة على حدٍ سواء. لهذا التمثيل الضئيل أسباب اجتماعية، ثقافية، تربوية، اقتصادية وسياسية عديدة، تجتمع هذه الأسباب لتنتج وعياً عاماً يقلل من قدرات المرأة ويحط من قدرها ولا يعتبرها ملائمة لإشغال مناصب قيادية وريادية في المجتمع العربي.

تنخفض النسبة أكثر عند الحديث عن إدارة مؤسسات، جمعيات ومدارس، أي أن هناك تقبلاً أكثر للمجتمع بأن تكون المرأة في مواقع إدارية مرموقة ولكن ليس في مواقع سياسية. تعكس هذه النظرة توجّهاً ذكورياً وأبويّاً يرى بالعمل السياسي والحيز العام إطاراً حصرياً للرجال، ولا يجب أن تكون المرأة جزءاً من الحراك السياسي والاجتماعي بسبب أولوياتها العائلية وأدوارها الوظيفية الأخرى.

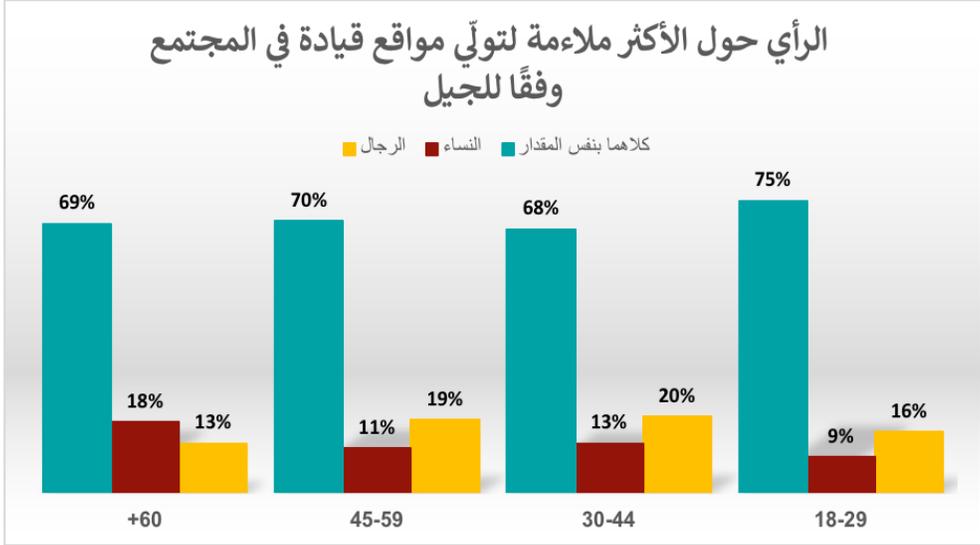
وجد استطلاع الرأي الراهن أن 72% من المستطلعين يعتبرون أن المرأة والرجل لديهما نفس الكفاءة لتولي مناصب قيادية داخل المجتمع. مقابل ذلك، اعتبر 17% من المواطنين العرب أن لدى الرجال قدرات وكفاءات أفضل من تلك الموجودة لدى النساء لتسلم مواقع قيادية، في حين أن 11% اعتبروا أن لدى النساء كفاءات أفضل وأعلى من تلك التي يتمتع بها الرجال لإشغال مناصب قيادية.

رسم بياني 14: مدى ملائمة الرجال والنساء لتولي مواقع قيادية في المجتمع وفقاً للانتماء الجندي



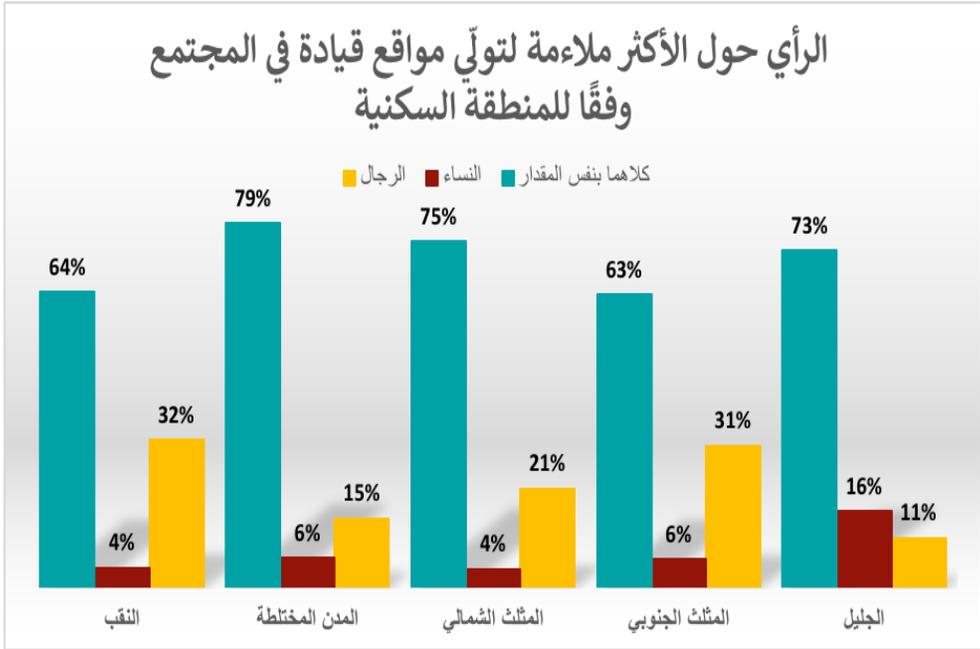
لفحص العلاقة بين العوامل الديموغرافية والموقف من الهوية الجنسانية للشخص الأكثر كفاءة لتولي مناصب قيادية في المجتمع، أجرينا سلسلة من اختبارات كاي تربيع (Chi-Square Test) وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتماء الجندي والموقف من الكفاءات القيادية. ثمة 6% من النساء يعتقدن أن الرجال أكثر ملاءمة لتولي مناصب قيادية في المجتمع في حين أن 28% من الرجال ينظرون إلى أن الرجال أكثر ملاءمة لتولي مناصب قيادية.

رسم بياني 15: مدى ملائمة الرجال والنساء لتولي مواقع قيادية في المجتمع وفقاً للجيل



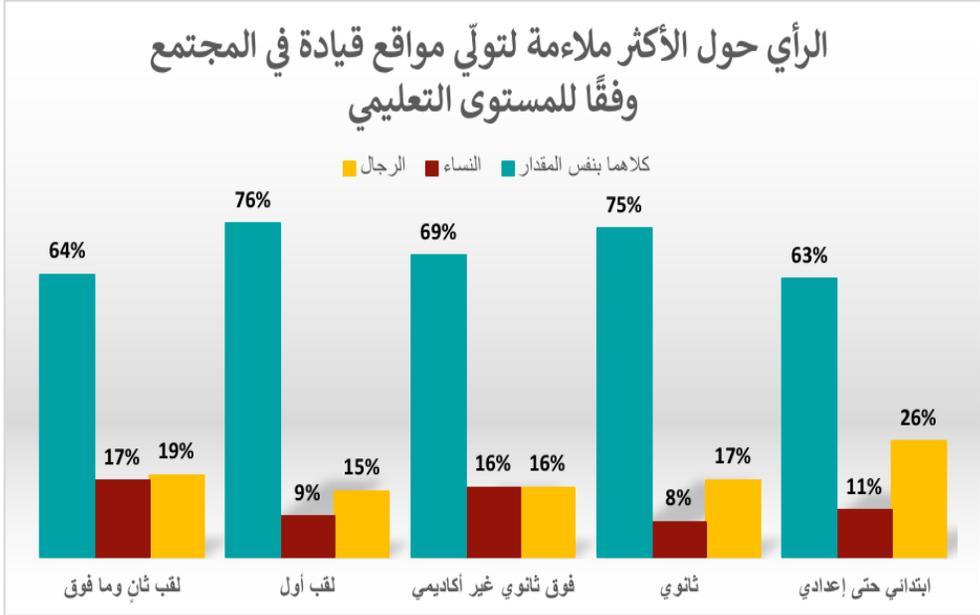
لفحص العلاقة بين العوامل الديموغرافية والموقف من الهوية الجنسانية للشخص الأكثر كفاءة لتولي مناصب قيادية في المجتمع، أجرينا سلسلة من اختبارات كاي تربيع ((Chi-Square Test). لم نجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموقف من الكفاءات القيادية وبين الجيل .

رسم بياني 16: مدى ملائمة الرجال والنساء لتولي مواقع قيادية في المجتمع وفقاً للمنطقة السكنية



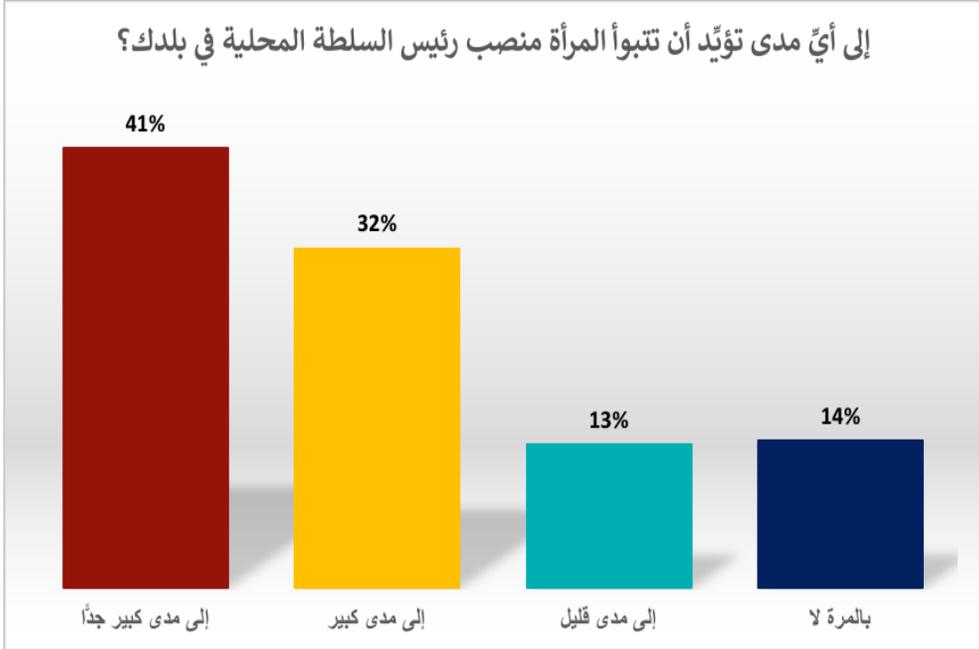
لفحص العلاقة بين العوامل الديموغرافية والموقف من الهوية الجندرية للشخص الأكثر كفاءة لتولي مناصب قيادية في المجتمع، أجرينا سلسلة من اختبارات كاي تربيع ((Chi-Square Test). وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنطقة السكنية والموقف من الكفاءات القيادية. حيث أن 32% من سكان النقب ينظرون إلى أن الرجال أكثر كفاءة وملاءمة لتولي مناصب قيادية، 31% من سكان المثلث الجنوبي يعتقدون أن الرجال أكثر ملاءمة، 21% في المثلث الشمالي يعتقدون ذلك فقط 11% في الجليل يرون بأن الرجال أكثر ملاءمة لإشغال مناصب قيادية في المجتمع.

رسم بياني 17: مدى ملاءمة الرجال والنساء لتولي مواقع قيادية في المجتمع وفقاً للمستوى التعليمي



لفحص العلاقة بين العوامل الديموغرافية والموقف من الهوية الجنسانية للشخص الأكثر كفاءة لتولي مناصب قيادية في المجتمع، أجرينا سلسلة من اختبارات كاي تربيع ((Chi-Square Test). يشار إلى أنه لم نجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموقف من الكفاءات القيادية وبين المستوى التعليمي .

رسم بياني 18: تأييد إشغال المرأة لمنصب رئيس السلطة المحلية في البلديات العربية.



كما أسلفنا في بداية البحث، هناك بون شاسع بين التأييد التصريحي-النظري لأن تكون المرأة في مواقع قيادية وبين التطبيق على أرض الواقع. المعطيات والبيانات المتوفرة تعكس واقعاً مغايراً لذلك الذي يظهر على مستوى الرأي العام خصوصاً بما يتعلق بتأييد تسلم المرأة مواقع قيادية. تبين من الاستطلاع أن 73% من المواطنين العرب يؤيدون أن تتسلم امرأة رئاسة السلطة المحلية في بلدهم، في حين أن 27% يعارضون ذلك. ينقص فهم معمق للعوامل التي تجعلهم يترجمون هذا التأييد لفعل سياسي-تنظيمي على أرض الواقع وهو ما يستدعي إجراء أبحاث معمقة أكثر في المستقبل بهذا الشأن، من خلال استطلاعات رأي أكثر عميقة أو من خلال مجموعات بؤرية تحاول تفسير كنه الظواهر ومنطقها الداخلي. فيما يلي تلخيص لأهم النقاط، النتائج والاستنتاجات التي ظهرت في استطلاع الرأي.

جدول 19: نتائج اختبارات مان ويتني للفروق بين النساء والرجال بمواقف من قضايا النساء

نساء (n=249)	رجال (n=252)	معدل الرتب	قيمة U	قيمة Z	
303.41	199.21	18324	8.71	***	بحسب رأيك، إلى أي مدى تتعرض النساء العربيات إلى العنف بمختلف أشكاله؟
256.57	245.5	29987	9	-	إلى أي مدى تتفق مع الادعاء بأن المرأة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية العنف الموجه ضدها؟
259.9	242.2	29157.5	1.54	-	إلى أي مدى شاركت في برامج وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء؟
265.82	236.36	27684.5	2.38	*	إلى أي مدى تشارك في فعاليات وأيام ترتبط بالمرأة (يوم المرأة العالمي، عيد الأم واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء)؟
287.72	214.72	22230.5	6.27	***	بحسب رأيك، إلى أي مدى يجب على السلطة المحلية في بلدك المبادرة إلى مشاريع وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء؟
251.26	250.74	31309.5	05	-	بحسب رأيك، إلى أي مدى تُوجد فعاليات ومشاريع لمناهضة العنف ضد النساء التي تساهم في تقليل ظاهرة العنف ضد النساء؟
274.57	227.71	25504	3.99	***	إلى أي مدى تتفق مع الرأي القائل: إنه يجب على وزارة الخدمات الاجتماعية والسلطة المحلية تعيين وظيفة خاصة لتكون مسؤولة عن قضايا النساء في البلدة؟
274.79	227.5	25451	3.87	***	إلى أي مدى تؤيد أن تتبوأ المرأة منصب رئيس السلطة المحلية في بلدك؟

يتضح من الجدول أعلاه «19» وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي رتب درجات مشتركات الاستطلاع من النساء وبين متوسطي رتب درجات المشتركين من الرجال بعدة مواقف تتعلق بمكانة المرأة في المجتمع والقضايا التي تترتب عليها. حيث أن

النساء أشرن إلى أن المرأة تتعرض إلى العنف بجميع أشكاله بمدى كبير، أكثر من موقف الرجال بالموضوع. كما تبين إلى أن النساء أكثر اتفاقاً مع الرأي القائل «إنه يجب على وزارة الخدمات الاجتماعية والسلطة المحلية تعيين وظيفة خاصة لتكون مسؤولة عن قضايا النساء في البلدة» من الرجال. كما لوحظ أن النساء أكثر تأييداً من الرجال بأن تتبوأ المرأة منصب رئيس السلطة المحلية في البلدان العربية.

جدول 20: معامل ارتباط سبيرمان للعلاقات بين الجيل والمستوى التعليمي وبين المواقف من قضايا النساء

المستوى التعليمي	جيل	
-0.05	-0.09	بحسب رأيك، إلى أي مدى تتعرض النساء العربيات إلى العنف بمختلف أشكاله؟
-0.08	-0.01	إلى أي مدى تتفق مع الادعاء بأن المرأة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية العنف الموجه ضدها؟
.15**	.09*	إلى أي مدى شاركت في برامج وفعاليات مناهضة العنف ضد النساء؟
.10*	-0.07	إلى أي مدى تشارك في فعاليات وأيام ترتبط بالمرأة (يوم المرأة العالمي، عيد الأم واليوم العالمي مناهضة العنف ضد النساء)؟
-0.04	-0.07	بحسب رأيك، إلى أي مدى يجب على السلطة المحلية في بلدك المبادرة إلى مشاريع وفعاليات مناهضة العنف ضد النساء؟
.01	-0.03	بحسب رأيك، إلى أي مدى تُوجد فعاليات ومشاريع مناهضة العنف ضد النساء التي تساهم في تقليل ظاهرة العنف ضد النساء؟
-0.05	-.14**	إلى أي مدى تتفق مع الرأي القائل: إنه يجب على وزارة الخدمات الاجتماعية والسلطة المحلية تعيين وظيفة خاصة لتكون مسؤولة عن قضايا النساء في البلدة؟
.01	-0.02	إلى أي مدى تؤيد أن تتبوأ المرأة منصب رئيس السلطة المحلية في بلدك؟

لغرض فحص العلاقة بين الجيل والمستوى التعليمي والموقف من مكانة المرأة والقضايا التي تترتب عليها، تم إجراء اختبار سبيرمان ووجدت علاقات دالة احصائياً ولكنها كانت ضعيفة نسبياً. حيث تبين أن هناك علاقة طردية بين الجيل وبين المستوى والتعليمي وبين المشاركة في برامج وفعاليات المناهضة للعنف ضد النساء. كلما ارتفع المستوى التعليمي للمشاركين كان منسوب مشاركتهم في الفعاليات المناهضة للعنف أكبر والعكس صحيح. كما تبين أن هناك علاقة طردية بين المستوى والتعليمي وبين المشاركة في أيام خاصة بالمرأة (عيد الأم، يوم المرأة واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء). كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفعت المشاركة والعكس صحيح. كما تبين أن هناك علاقة عكسية بين الجيل وبين الاتفاق مع الادعاء القائل: «يجب على وزارة الخدمات الاجتماعية تعيين وظيفة خاصة لتكون مسؤولة عن قضايا النساء في البلدة». كلما ارتفع الجيل انخفض التأييد لهذا الموقف وكلما انخفض الجيل ازداد التأييد.

ملخص نتائج استطلاع الرأي

1. 81% من المواطنين العرب صرحوا بأن النساء العربيات يتعرضن إلى العنف بأشكاله المختلفة.
2. 33% من المواطنين العرب في إسرائيل يعتقدون أن المرأة تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية جراء العنف الذي تتعرض له.
3. 58% من المواطنين العرب في إسرائيل لا يعلمون عن وجود برامج ومشاريع وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء في التجمعات السكانية التي يقطنون بها.
4. 49% من المواطنين العرب أفادوا بأنه ليس لديهم علم بوجود فعاليات لمناهضة العنف ضد النساء في السلطة المحلية ولا في أقسامها المختلفة، في حين أن 31% من المواطنين العرب صرحوا بأن قسم الخدمات الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية) هو من يقوم ببرامج لمناهضة العنف ضد النساء.
5. 86% من المواطنين العرب في إسرائيل لم يشاركوا في برامج وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء، في حين أن 14% صرحوا بأنهم شاركوا.
6. 62% من المواطنين العرب لم يشاركوا في فعاليات وأنشطة بمناسبة أيام ومناسبات ترتبط بالمرأة، مثل: يوم المرأة العالمي، عيد الأم واليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء.
7. 88% من المواطنين العرب يعتقدون أنه ينبغي على السلطة المحلية أخذ زمام المبادرة وأن تكون فاعلة من خلال مبادرات، نشاطات، مشاريع وفعاليات تسعى لمناهضة العنف ضد النساء.
8. 35% من المواطنين العرب صرحوا بأنهم يرغبون بالمشاركة الفعالة في فعاليات ونشاطات لمناهضة العنف ضد النساء.
9. 16% من المواطنين العرب صرحوا بأنهم يريدون المشاركة إلى حد ما بمثل هذه المشاريع والأنشطة.

10. 34% من المواطنين العرب عبروا عن ترددهم بالمشاركة بمثل هذه الفعاليات.
11. 11% من المواطنين العرب أشاروا إلى أنهم لن يأخذوا دورًا فيها وبأنهم سيقاطعونها .
12. 74% من المواطنين العرب صرحوا بأن المجتمع وبنيتة القيمية ومرجعيتة الأخلاقية هي المسؤولة عن ظاهرة العنف ضد النساء.
13. 67% من المواطنين العرب صرحوا بأن العائلة وبنيتها هي المسؤولة عن ظاهرة العنف ضد النساء.
14. 53% من المواطنين العرب صرحوا بأن الشرطة وأداءها المتقاعس هي المسؤولة عن ظاهرة العنف ضد النساء.
15. 71% من المواطنين العرب صرحوا بأنه لا توجد مستشارة للنهوض بمكانة المرأة في السلطة المحلية في بلدتهم أو لا يعلمون عن وجودها.
16. 72% من المواطنين العرب يعتبرون أن المرأة والرجل لديهم نفس المقدار من الكفاءة لتولي مناصب قيادية داخل المجتمع.
17. 17% من المواطنين العرب صرحوا بأن للرجال قدرات وكفاءات أفضل من تلك الموجودة لدى النساء لتسلم مواقع قيادية.
18. 11% اعتبروا أن النساء لديهن كفاءات أفضل وأعلى من تلك التي يتمتع بها الرجال لإشغال مناصب قيادية.
19. 73% من المواطنين العرب يؤيدون أن تتسلم امرأة رئاسة السلطة المحلية في بلدتهم .
20. 27% من المواطنين العرب يعارضون أن تتسلم امرأة رئاسة السلطة المحلية في بلدتهم .

خاتمة وتوصيات

ما زالت النساء يعانين من الهيمنة الذكورية، القمع الاجتماعي، العنف الجسدي، التمييز الاقتصادي والإقصاء السياسي. على الرغم من التحولات على مستوى الخطاب الحقوقي العالمي في هذا الجانب إلا أن واقع النساء ما زال بعيداً عن المواثيق والمعاهدات الدولية التي تدعو إلى إحقاق المساواة بين النساء والرجال وتذليل جميع العوائق العالقة أمام النساء.

تبين المعطيات الرسمية المختلفة وجود تمثيل ضئيل جداً للنساء العربيات في مواقع قيادية وإدارية مرموقة خلافاً لنسبتهن في المجتمع، وبالرغم من التحول الكبير الحاصل في تحصيل النساء العلمي الذي يفوق التحصيل العلمي للرجال في الوقت الراهن، حيث أن أكثر من 60% من الجامعيين العرب هن من النساء. عدم إشغال النساء لمناصب قيادية وإدارية في المجتمع العربي ينم عن جملة من العوامل النفسية، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية التي تعيق إمكانية إحداث تغيير مجتمعي جذري يقوم على إحقاق المساواة بين كلا الجنسين بما يتعلق بإشغالهن لمناصب قيادية وإدارية. نشير إلى أن غياب النساء عن هذه المواقع بالإضافة إلى غيابها عن الحيز العام يكرس الوضع القائم والمنظومة الذكورية التي تحيط بالمجتمع العربي وتعتبر منظومة القيم السائدة فيه. ومن المهم ذكر أن وجود نساء في مثل هذه المواقع يقوم على تحدي المنظومة السائدة والمسيطرة وكسرها وبالتالي تغيير المناخ السياسي والاجتماعي العام.

سعى البحث الذي أماننا إلى فهم نظرة السلطات المحلية العربية إلى قضية العنف ضد النساء، أهمية هذا الموضوع وموقعه على جدول أعمال السلطة المحلية سياسياً ومهنيًا. فضلاً عن ذلك حاول البحث مسح مواقف، آراء وتوجهات أصحاب الشأن في السلطات المحلية حول قضية العنف ضد النساء والجهد المبذول من أجل مناهضة هذه الظاهرة. إضافة إلى ذلك، قام البحث بمسح البرامج، المشاريع والأنشطة التي تقوم بها السلطة المحلية من أجل رفع مكانة المرأة ومناهضة كافة أشكال العنف

بحقها .

من أجل القيام بذلك، ارتكز البحث على منهجية البحث المختلط، النوعي-الكيفي والكمي. في الجانب النوعي-الكيفي أجريت مقابلات عميقة مع موظفين كبار داخل 15 سلطة محلية في شتى المجالات وأجري تحليل مضموني للفئات المركزية التي ظهرت خلال المقابلات. علاوة على ذلك، تم اشتقاق استمارة بناءً على الفئات المركزية التي ظهرت عند تحليل المقابلات في الجانب النوعي-الكيفي للبحث وأجري استطلاع رأي لعينة تمثيلية للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. بعد الانتهاء من جمع المعطيات والبيانات في استطلاع الرأي قام طاقم البحث بإجراء تحليل احصائي للنتائج وتم عرضها على شكل جداول ورسوم بيانية كما استعرض أعلاه.

ومن المهم ذكر أن نتائج البحث النوعي ونتائج البحث الكمي تتطابق وتتقاطع في العديد من المحاور. أحد أبرز النتائج التي ظهرت في الجانب الكمي والجانب النوعي للبحث أن هناك فهماً بأن النساء يتعرضن لمجموعة كبيرة من أشكال العنف، منها: الكلامي، الجسدي، الجنسي، النفسي والاقتصادي، وهو عنف يطال جوانب الحياة المختلفة وله إسقاطات كبيرة على المجتمع بأسره. بالرغم من أن أصحاب الشأن والمهنيين واعون لهذا الواقع إلا أن الأدوات والاليات التي تستخدمها السلطة المحلية لمناهضة الظاهرة والحد منها محدودة جداً، وذلك لأسباب داخلية ترتبط بالمستوى المهني للكوادر البشرية داخل هذه السلطات المحلية، غياب الاختصاص المهني في معالجة هذه القضية وارتباطها وارتباطها بالمبنى البطريركي للمجتمع العربي. كما أن هناك عوائق بنيوية تتعلق بالعلاقة المتبسة بين السلطة المحلية من جهة والسلطة المركزية من جهة أخرى، وطريقة الملاءمة في توزيع الميزانيات التي تنص على مشاركة السلطة المحلية بقسم من المصروفات حيث تؤدي هذه الطريقة إلى عدم حصول السلطة المحلية العربية على موارد مالية تساعدها في مكافحة العنف. تقوم طريقة الميزانية الملائمة (الماتشينغ) بترسيخ عجز السلطة المحلية بسبب افتقارها للموارد الذاتية وتذهب الميزانيات الكبيرة إلى السلطات المحلية الكبيرة التي تمتلك أصلاً موارد ذاتية تمكنها من استيفاء شروط الحد الأدنى. كذلك، ليس بالإمكان

إغفال النقص الكبير في البرامج والمشاريع التي تتلاءم مع البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي. بمعنى أن جميع برامج التربية اللامنهجية التي من شأنها أن تساهم في مناهضة هذه الظاهرة لا تتناول قضية العنف عمومًا والعنف ضد النساء على نحو خاص.

لقد بيّن البحث أن 75% من السلطات المحليّة عينت مسؤولاً عن ملف التحرشات الجنسية داخل السلطة المحلية، وتقوم بإجراء ورشات عمل ومحاضرات حول الموضوع بهدف رفع الوعي تجاه هذه القضايا. أما بالنسبة لمستشارة النهوض بمكانة المرأة، وعلى الرغم من وجود قانون واضح في هذا السياق وينص على وجوب تعيين هذه الوظيفة بشكلٍ الزامي، تبين لنا أن الموضوع شائك ومركب. في 60% من السلطات المحلية تم إشغال المنصب وتعيين موظف لإشغاله ولكن بنسب ضئيلة نسبياً (تراوح بين 25% - 50%) عدا عن سلطة محلية واحدة تم فيها تعيين مستشارة بوظيفة كاملة. لكن في جميع هذه السلطات المحلية لم يتم تخصيص ميزانيات لها من أجل القيام بمشاريع وفعاليات في هذا السياق. وتبين لنا أيضاً أنه في العديد من السلطات المحلية هناك تعيين رسمي (بشكل تطوعي) لهذا المنصب إلا أنه غير فاعل بالمرّة، وفي سلطات محلية أخرى ليس هناك تعيين على الإطلاق لهذا المنصب وهو منافي للقانون.

عمومًا، أدّت السّياسات النيو ليبرالية المعتمدة في إسرائيل، نتيجة انسحاب الدولة من أدوارها المركزية في المجالات المختلفة، ومن ضمنها، سياسات الرفاه الاجتماعي⁴⁸ إلى تآكل في الميزانيات والموارد في مختلف المجالات والقطاعات. لذلك، كان لا بُدّ إزاء تجرّد الحُكم المركزي من واجباته تجاه الفرد والمجتمع والحُكم المحلي، من بناء خطة عمل داخل السُّلطة المحلية لمواجهة هذا الواقع وتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين، تحديداً، المجموعات المُستضعفة، والأهم من هذه المجموعات هي مجموعة النّساء عمومًا، والنساء المعنّقات على وجه الخصوص.

48 اغيبأريه، أ' ومخأغنه، أ'. (2009). الحينود العرأبي فيسرأل: بن شيح الهيشغينوت لشيخ الهكراه. ألافיים، (43)، عمي 111-129.

إن عدم توفّر خطة عمل ورؤية واضحة وشاملة لرفع مكانة المرأة ولتعزيز دورها في القيادة واتخاذ القرار ولخلق بيئة داعمة للنساء المُعَنَّفَات نتيجة السّياسات النيو ليبرالية والواقع المادي والتنظيمي الصّعب للسلطات المحلية العربية، أدّى إلى تراجع وتآكل في الأدوار الخدماتية للسلطات المحلية العربية فيما يخص رفع مكانة المرأة من ناحية وتوفير بيئة حاضنة وأمنة لها من ناحية أُخرى. وفي هذا السياق، نحن نرى أنّ انسحاب الدولة من أدوارها الأساسية في توفير الميزانيات والموارد اللازمة لرفع مكانة المرأة العربية، تعزيز دورها السياسي والمُجتمعي والثقافي، وخلق بيئة آمنة للنساء المُعَنَّفَات، سيُعزّز من ترسيخ فكرة التعاون والتكامل بين السُّلطات المحلية العربية ومؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في مجال قضايا النساء، وبالتالي، قد يؤدي هذا التعاون إلى بلورة وصقل رؤية مهنية وموضوعية تهدف إلى رفع مكانة المرأة وتوفير الخدمات لها والمبادرة إلى برامج توعوية وتربوية ومهنية وخلق آليات لمناهضة العنف ضد النساء بأشكاله المختلفة. هذا الأمر، قد يُتيح إمكانيّة تجنيد موارد وميزانيات إضافية من مؤسسات محلية وعالمية لمناهضة العنف ضد النساء ولتعزيز دورها في المجتمع والسياسة والثقافة والتعليم.

ومن المهم ذكر أن هناك ميزانيات شحيحة وضيئلة جدًّا مخصصة لمناهضة العنف ضد النساء في السلطات المحلية العربية، ولذلك فنسبة استغلال الميزانيات الموجودة هو شبه كامل على الرغم من محدودية هذه الميزانيات. لوحظ أن هناك «نقصاً» في البيانات والمعطيات لدى مديري الأقسام بالنسبة لقضايا الميزانيات ومدى استغلالها.

الأهم في الأمر، أنّه دون بناء خطة عمل واضحة وشاملة ومُستدامة لن يكون تغيير جذري وعميق في مكانة النساء العربيات اللاتي يعانين من التمييز المُضاعف، ولا في موضوع مناهضة العنف ضدهنّ أيضاً. ممّا لا شكّ فيه، أنّ المواثيق الدولية، التي عرضنا بعضها في السّياق النظري، والتي تُعنى بمناهضة العنف ضد النساء وتحسين ظروفهنّ في العمل والمجتمع والسياسة، بالإضافة إلى المُعطيات المهمة فيما يتعلّق باندماج النساء العربيات في اسرائيل بسوق العمل والأكاديمية، تُعتبر بداية

تغيير مهم ومُلح لرفع مكانة النساء في المجتمع، وبالتالي سيؤدي هذا الأمر إلى تحسين المجتمع العربي في إسرائيل من آفة العنف ضد النساء، وأيضاً تحسين وتعزيز واقعه الاقتصادي والسياسي. بمعنى أن رفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضدها، سيعود بالفائدة ليس فقط على النساء فحسب، وإنما أيضاً على المجتمع العربي في إسرائيل. ضف على ذلك، أن بناء خطة ورؤية عمل في هذا المضمار، سيساهم كثيراً في التغلب على الآثار الناجمة عن مظاهر وأشكال العنف ضد النساء، خاصة الآثار الصحية والاجتماعية والأسرية والاقتصادية.

وفيما يتعلّق بالسلطات المحلية العربية تحديداً، هناك حاجة لبناء ميزانية جندرية ذات استراتيجية واضحة تضمن توزيع الموارد بأسلوب يتناسب مع احتياجات وألويات كل بلد من جهة، وتهدف إلى النهوض بمكانة النساء من خلال تقليص الفجوات الجندرية القائمة داخل السلطات المحلية العربية وفي المجتمع من جهة أخرى. هنا، من المهم الإشارة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين بناء ميزانية جندرية وبين رفع وتعزيز مكانة المرأة ومناهضة العنف ضدها وتوفير بيئة آمنة لها، حيث أن الميزانية الجندرية تسعى إلى توفير ميزانيات وموارد لبرامج توعوية وثقافية وتربوية تتعلّق بالنساء، وأيضاً إلى توفير الخدمات اللازمة للنساء المعنّفات، مثل المأوى ومراكز أُسرّية وعلاجية، خصوصاً في ظل النقص الحاد في هذه المأوى والمراكز والملاكات والوظائف في أقسام الخدمات الاجتماعية تحديداً.

ولاستكمال صقل رؤية مناهضة العنف ضد النساء وتعزيز مكانتهن في المجتمع والسياسة وسائر الحقول المركزية، لا يمكن أن نتغافل عن واجب حث الشرطة على العمل بشكلٍ جاد وتطبيق القانون بحزم وملاحقة المعتدين على النساء وتقديم ملفات جنائية بحقهم.

بناءً على ما تقدم نوصي بالخطوات التالية:

توصيات للسلطات المحلية العربية

1. هناك حاجة لإقرار ميزانية جندرية للسلطات المحلية تضمن توفير ميزانيات كافية لبرامج وفعاليات لمناهضة العنف ضد النساء، بالإضافة إلى استقطاب قوى عاملة مهنية في هذه المضمار.
2. إجراء جلسات عمل دورية مع السلطات المحلية من أجل وضع موضوع العنف ضد النساء على جدول أعمال السلطة المحلية ومرافقها المختلفة.
3. هناك حاجة لأن يتم تحويل وظائف العاملين الاجتماعيين كي تكون جزءاً من الملاكات، مع ظروف عمل مريحة لتكون مشجعة لاستيعابهم داخل السلطات المحلية وليس ضمن المصاريف التشغيلية والمشاريع الجارية.
4. يجب أن يكون وحدة مهنية مع طاقم متعدد المجالات فقط لمعالجة العنف ضد النساء تتكون من: عامل اجتماعي، معالج نفسي-علاجي ومعالج عن طريق الفن لتقديم علاجات مختصة في القضايا الأسرية والعائلية.
5. إقامة مديرية تعنى بقضايا العنف داخل السلطات المحلية العربية وهي تقوم بالتشبيك بين الأقسام المختلفة والمبادرة إلى مشاريع تخص مناهضة العنف ضد النساء على وجه الخصوص. تشمل المديرية لجنة توجيهية محلية لموضوع العنف ضد النساء، تضم رئيس السلطة المحلية، المستشارة للنهوض بمكانة المرأة، مديرة/ة قسم الخدمات الاجتماعية، مديرة/ة قسم الشبيبة، مديرة/ة قسم التربية والتعليم، مديرة/ة برنامج مدينة بلا عنف، مراكز النشاطات النسائية في المراكز الجماهيرية وممثلي وممثلات جمهور.
6. إمداد الأقسام التي تعنى بشؤون مناهضة العنف مثل «مدينة بلا عنف» (سابقاً) بميزانيات لفعاليات، أنشطة ومشاريع لمناهضة العنف

ضد النساء وعدم الاكتفاء بميزانيات للموارد البشرية.

7. تعيين فعلي لمستشارة للنهوض بمكانة المرأة في كل سلطة محلية وتخصيص ميزانيات لها وعدم الاكتفاء بتعيين رسمي دون إسناد ميزانيات وصلاحيات مهنية لها.
8. تخصيص جزء من ميزانيات لجان الدعم المحلية من قبل السلطات المحلية العربية لجمعيات نسائية أو جمعيات تعمل في جانب مناهضة العنف ضد النساء.

توصيات للجمعيات النسوية

9. إجراء بحث إضافي حول البرامج والمشاريع التي تُعنى بشؤون مناهضة العنف ضد النساء في السلطات المحلية اليهودية والمشاريع التي تسعى لتمكين النساء (بالإمكان الاستعانة بمركز الأبحاث والمعطيات التابع للكنيسة من خلال أعضاء الكنيسة عن القائمة المشتركة لطلب بحث مسح حول هذه البرامج والميزانيات).
10. إقرار مشروع وزاري خاص يعنى بمعالجة قضايا العنف ضد النساء فيه مركز بلدي يعمل بقسم الخدمات الاجتماعية ومع فعاليات وميزانيات خاصة.
11. يجب ملائمة الخدمات التي تحصل عليها النساء لأشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها النساء.
12. هناك ضرورة لتطوير خدمات «مأوي مؤقتة» لعدة أيام والتي تحتاجها النساء اللواتي يتعرضن لعنف بسبب نزاعات عائلية ولكن ليس هناك تهديد على حياتها وتريد العودة إلى بيتها.
13. تأهيل مهني من قبل أجسام مهنية وذات توجهات متخصصة بالعمل

مع النساء اللواتي تعرضن للعنف ومع الرجال العنيفين.

14. بناء برنامج تربوي لامنهجي لمناهضة العنف ضد النساء، والانضمام إلى المسار الأخضر فيما يخص برنامج تحديات للتربية اللامنهجية في وزارة التعليم، لكي يتمكن مديرو أقسام الشبيبة في السُّلطات المحلية من اختيار هذا البرنامج ضمن خطة العمل السنوية مع أبناء الشبيبة.
15. بناء برنامج عمل حول حقوق النساء واحتياجاتهن مع رؤساء السلطات المحلية العربية وإصدار تقرير سنوي بهذه المشاريع والفعاليات.
16. بناء برنامج عمل إرشادي مشترك بين أقسام الخدمات الاجتماعية والشرطة من خلال محاضرات وورشات عمل توعوية لفهم حساسية التوجهات من قبل النساء المعنفات.
17. ترجمة وإتاحة جميع المواد المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء وملاءمتها لاحتياجات المجتمع العربي.
18. اجراء جلسات عمل مع «مستنفدي الموارد» داخل السلطات المحلية العربية لبناء كراسة توجيهية تضمن جميع المشاريع والنداءات المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء وتعميمها على كافة السلطات المحلية العربية وعلى الجمعيات النسوية.
19. متابعة تعيين مستشارة النهوض بمكانة المرأة والمسؤول/ة عن قضايا منع التحرش الجنسي داخل السلطات المحلية العربية.
20. بناء مؤشر جندري للسلطات المحلية العربية بحيث يتم إقرار 10 معايير ويتم فحصها سنوياً في كل سلطة محلية، ويتم تصنيف السلطات المحلية بناءً عليها وتعميمها سنوياً (على شكل مؤشر الفساد، مؤشر الشفافية، مؤشر الديمقراطية، مؤشر الحريات).

ملحق: قوائم تلخيصية

فيما يلي قوائم تتناول معطيات مركزية لكل بلدة تم الإشارة إليها خلال المقابلات مع موظفي السلطات المحلية. تحديداً، تحاول هذه القوائم إبراز الميزانيات والوظائف المخصصة في سلطة محلية لتمكين النساء بمجالات مختلفة، بالإضافة إلى مناهضة العنف ضدهن. كذلك، تستعرض هذه القوائم الشراكات والمراكز المحلية والإقليمية التي تُقدّم خدمات مهمة وأساسية لمناهضة العنف ضد النساء ورفع الوَعْي فيما يتعلق بمكانة المرأة ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي.

كفر ياسيف

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		١١ عاملا اجتماعيا بنسب وظيفه مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
	مستشارة النهوض مكانة المرأة	50%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
مركز لمناهضة العنف	تابع لقسم الخدمات الاجتماعية	125%	مراكز مخصصة لدعم النساء
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	
قسم الخدمات الاجتماعية	٢٥% من ميزانية القسم (٢٠١٦ مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
علاقات زوجية خالية من العنف	٣٣ ألف شاغل	رفع الوعي عند الأزواج الشابة لبناء علاقات زوجية خالية من العنف	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
مؤسسة «بعثمي» «بلاذمي»	مشروع تمكين وتأهيل النساء	لا يتم تخصيص ميزانية محددة	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
لا يوجد دعم للجمعيات والمؤسسات			
١٣ امرأة			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
٠ توجهات			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
لا يوجد			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتنقات

سُخْنِين

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		60 عاملا اجتماعيا بنسب وظيفية مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
الخدمات الاجتماعية	علاج قضايا العنف ضد النساء	50%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
	مستشارة النهوض مكانة المرأة	50%	
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
وحدة معالجة العنف ضد النساء	تابع لقسم الخدمات الاجتماعية	50%	
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (١٦٠٧٦٥ مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
مستشارة النهوض بمكانة المرأة	40 ألف شاقل سنوياً	برامج توعوية، نشاطات ترفيهيه، رحلات	
الإنترنت الآمن	من ميزانية برنامج تحديات	البرنامج يناهض العنف على الإنترنت بشكل عام	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
جمعية رعاية قضايا المرأة	تعاون عام من خلال برامج وفعاليات غير منتظمة	لا يتم تخصيص ميزانية محددة	
جمعية نساء ضد العنف	تعاون عام من خلال برامج وفعاليات غير منتظمة	لا يتم تخصيص ميزانية محددة	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
جمعية الزهراء	برامج عامة وتوعوية	الاف الشواقل سنوياً	
7			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
0			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
نعم			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

طمرة

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		34 عاملا اجتماعيا بنسب وظيفة مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
	متابعة النساء المعنفات	75%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
	معالجة الرجال العنيفين	75%	
	مستشارة النهوض بمكانة المرأة	100%	
مدينة بلا عنف	عاملة اجتماعية	100%	
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
			مراكز مخصصة لدعم النساء
			لا يوجد مراكز في طمرة. قسم الخدمات الاجتماعية ترسل النساء إلى مراكز إقليمية
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	
الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (27% مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
مستشارة النهوض بمكانة المرأة	2017 - 100 ألف شاقل 2018-2020: 0 شاقل	برامج توعوية، برامج ثقافي، رحلات ونشاطات اجتماعية	
חברות בוגרות	20 ألف شاقل سنويًا	بناء علاقات زوجية خالية من العنف ومبينة على الاحترام المتبادل	
اسم المؤسسة/الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
الهستدروت	برامج لا منهجية (ثقافية وفنية واجتماعية)	لا يتم تخصيص ميزانية	
اسم المؤسسة/الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
			لا يوجد. الجمعيات لا تقدّم طلبات
5			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
10			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعنفات
			لا يوجد مسح شامل لكل البلدة. هناك مسح جزئي داخل قسم الخدمات الاجتماعية (45 امرأة يتعالجن بسبب موضوع العنف الأسري، 12 طفلا يتعالجون علاجاً عاطفياً من أصل 140 طفلاً).

عارة-عرعرة

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		14 عاملة اجتماعية بنسب وظيفية مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
	مستشارة النهوض بمكانة المرأة	25%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ولمناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
مكافحة العنف الأسري	عاملة اجتماعية لمعالجة العنف الأسري	تعمل يوماً في الأسبوع في عارة-عرعرة من قِبَل المركز	
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (2017 مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
	18 ألف شاقل كل شهر يساهم المجلس في دفع مبلغ عن كل امرأة تذهب إلى ملجأ	تغطية تكاليف الملجأ عن كل امرأة	
مستشارة النهوض بمكانة المرأة	50 ألف شاقل في السنوات السابقة 30 ألف شاقل في العام 2020 (بسبب أزمة الكورونا)		
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
نساء ضد العنف	محاضرات في المدرسة الثانوية	لا يتم تخصيص ميزانية	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
			لا يوجد دعم
15			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
25			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى الشرطة
لا يوجد			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتنقات

جداولية

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		10 عمال اجتماعيين بنسب وظيفة مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
الخدمات الاجتماعية	مركزه مناهضة العنف	100%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
اسم المركز (مراكز إقليمية)	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
مركز لدعم النساء			
مركز منع العنف			
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (2012 مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
מיגור אלימות ברשת	من برنامج تحديات للتربية اللامنهجية - قسم الشبيبة	منع العنف في شبكات التواصل الاجتماعي	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
جمعية لأجلك يا بلدي (جمعية نسائية)	برامج ثقافية ووطنية	لا يتم تخصيص ميزانية خاصة	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
لا يوجد دعم			
2			عدد النساء اللواتي أرسلن الى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
4			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
لا يوجد			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

مجد الكروم

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		24 عاملا اجتماعيا بنسب وظيفية مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
الخدمات الاجتماعية	مركزة مناهضة العنف ضد النساء	50%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
	مركزة مناهضة العنف ضد النساء من خلال البرامج القطرية	50%	
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
مراكز إقليمية (لوائية)	عاملة اجتماعية للخدمات النفسية للنساء المعنفات	100%	مراكز مخصصة لدعم النساء
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (2017 مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	
مركز سوا	تمكين مهني ودورات تطبيقية وعملية	لا يوجد تخصيص ميزانية محددة	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
مركز الأسرة	محاضرات وارشادات وورشات عمل من أجل رفع مكانة المرأة	لا يوجد تخصيص ميزانية محددة	
جمعية كيان	دعم 4 وتمكين النساء	لا يوجد تخصيص ميزانية محددة	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	
لا يوجد دعم			دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
	في العام 2019 3 نساء		عدد النساء اللواتي أرسلن الى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
	قليل جداً		عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
	مسح سنوي يشمل عدد التوجهات لقسم الخدمات الاجتماعية، أنواع وأشكال العنف، كيفية العلاج واستمرارته..		مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعنفات

اكسال

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية	عمال اجتماعيون	20 موظفا بنسب وظائف مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهن
الخدمات الاجتماعية	معالجة العنف الأسري	75%	
الخدمات الاجتماعية	معالجة علاقات أسرية (متفلات زوجيات بمش-فחה)	75%	
الخدمات الاجتماعية	معالجة علاقات أسرية (متفلات زوجيات بمش-فחה)	75%	
الخدمات الاجتماعية	معالجة علاقات أسرية (متفلات زوجيات بمش-فחה)	50%	
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
وحدة منع العنف الإقليمية (وحدة تخدم عدة بلدات بالمنطقة)	قسم الخدمات الاجتماعية يستخدم خدمات الوحدة فيما يتعلق بمتابعة النساء المعتقات		
المشروع المخصص له	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (75% مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
مهارات حل المشاكل	حوالي 100 ألف شاغل سنوياً- ضمن مشروع تحديات	حل المشاكل ونبذ العنف: المشروع يناهض العنف بشكل عام	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
جمعية بالعباء نحيا	برامج توعوية، ثقافية، تمكينية		
منع العنف ضد النساء (جمعية تقدم خدمات للمنطقة)	دعم النساء المعتقات		

الميزانية	المشروع	اسم المؤسسة / الجمعية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
70-80 ألف شاقل سنوياً (كل جمعية حوالي 25 ألف شاقل سنوياً)	تمكين النساء، فعاليات ونشاطات ثقافية وترفيهية (دورات تطريز، رحلات..)	3 مؤسسات (هناك مؤسسات وجمعيات تعمل بشكل غير مباشر على تدعيم النساء)	
			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى ملاجئ في الثلاث سنوات الأخيرة
			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
		لا يوجد مس شامل لكل البلدة	مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

عرابة

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة
مدينة بلا عنف	عاملة اجتماعية شُرطوية	100% (تخدم 5 بلدات، من ضمنهن عرابة)
مراكز مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفّر الدعم لهنّ	اسم المركز	نسبة الوظيفة
مراكز مخصصة لدعم النساء	وحدة مكافحة العنف في العائلة ضمن مركز سلامة الأسرة (مركز مناطقي)	5 عاملات اجتماعيات، من ضمنهن عاملة اجتماعية لعرابة بنسبة 100%
ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء	المشروع المخصص له الميزانية	هدف المشروع
ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء	قسم الخدمات الاجتماعية	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين
ميزانية خاصة للمساهمة في دفع استحقاقات الملاجئ للنساء	ميزانية خاصة للمساهمة في دفع استحقاقات الملاجئ للنساء	دفع الاستحقاقات المالية للملاجئ عن نساء المدينة في
الانترنت الآمن	من ميزانية قسم الشبيبة	مناهضة العنف بشكل عام في شبكات التواصل الاجتماعي
دورة لتمكين الشابات	60 ألف شاقل سنويًا - ضمن برنامج تحديات للتربية اللامنهجية	تمكين الشابات من ناحية اجتماعية ومهنية وعملية
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع
التعاون مع المدارس ونوادي الأحياء	إرشادات، توجيه، دورات تطريز، برامج ترفيهية	من ضمن الميزانية العامة للمدارس والنوادي
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية
دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية		
عدد النساء اللواتي أرسلن إلى ملاجئ في الثلاث سنوات الأخيرة	20-30 امرأة	
عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة	0	
مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات	نعم. في كل عام يتم جمع معطيات عامة من قبل قسم الخدمات الاجتماعية والشرطة	

عبلين

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة
الخدمات الاجتماعية	مناهضة العنف (بشكل وعام وليس مخصص لمناهضة العنف ضد النساء فقط)	16 عمال اجتماعيين بنسب وظيفة مختلفة
الخدمات الاجتماعية	مناهضة العنف (بشكل وعام وليس مخصص لمناهضة العنف ضد النساء فقط)	65%
الخدمات الاجتماعية	عامل اجتماعي لمعالجة الرجال العنيفين بالأسرة وبشكل عام (وظيفة شاغرة)	75%
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة
مركز تمكين الفرد والعائلة	لا يوجد وظيفة محددة. هناك برامج عامة يبادر لها المركز، مثل: دورات تمكينية وتعليمية ومجموعات قيادية نسائية)	
مراكز مخصصة لدعم النساء	الميزانية السنوية	هدف المشروع
مركز تمكين الفرد والعائلة	25% من ميزانية القسم (لا يوجد مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين
المشروع المخصص له الميزانية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع
قسم الخدمات الاجتماعية	ورشات عمل ومحاضرات في موضوع مناهضة العنف ضد النساء	لا يتم تخصيص ميزانية محددة
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع
جمعية نساء ضد العنف	ورشات عمل ومحاضرات في موضوع مناهضة العنف ضد النساء	لا يتم تخصيص ميزانية محددة
جمعية سوار	ورشات عمل ومحاضرات في موضوع مناهضة العنف ضد النساء	لا يتم تخصيص ميزانية محددة
جمعية كيان	ورشات عمل ومحاضرات في موضوع مناهضة العنف ضد النساء	لا يتم تخصيص ميزانية محددة
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية
لا يوجد دعم		
عدد النساء اللواتي أرسلن إلى ملاجئ في الثلاث سنوات الأخيرة		5
عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة		2
مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات	مسح داخلي: 565 ملفا، منهم 450 ملف لنساء يتعرضن للعنف بمختلف أشكاله	

الطيرة

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		16 عاملا اجتماعيا بنسب وظيفه مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
مركز لمناهضة العنف		تم اغلاق المركز في العام 2012. هناك محاولة لفتح مركز في البلده.	
مركز مناهضة العنف داخل الأسرة	مركزه لمناهضة العنف ضد النساء	75%	
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (21٧٠٠٠٠ مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
الانترنت الآمن	حوالي 20 ألف شاقل لكل دورة	مناهضة العنف بشكل عام في الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي	
مكتب رئيس الحكومة	20 ألف شاقل في العام 2019	دعم مكانة النساء. المشروع بتكلفة 118 ألف شاقل، ولكن تم تحويل 20 ألف شاقل فقط في العام 2019	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
نعمت	فعاليات وبرامج ثقافية، توعوية وترفيهية	لا يتم تخصيص ميزانية	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
لا يوجد دعم			
15-20			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى ملاجئ في الثلاث سنوات الأخيرة
معظم التوجهات من الشرطة (15-20 معظمهم من الشرطة)			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
لا يوجد مسح			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

كفرقرع

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الوظائف من خلال مركز الوفاق الأسري			وظائف مخصصة لدعم المرأة ولمناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
לוצמה ונושמים לרוחה	مركز مناطقي (يخدم عدّة بلدات)	دعم العائلات الفقيرة ومنع العنف الأسري بداخلها	مراكز مخصصة لدعم النساء
مركز الوفاق الأسري	مديرة المركز	60%	
	عاملة اجتماعية لمناهضة العنف ضد النساء	50%	
	عاملة اجتماعية لمناهضة العنف ضد النساء	50%	
	عاملة اجتماعية للرجال العنيفين	75%	
	عاملة اجتماعية لمتابعة الأطفال في الأسر المعتقة	75%	
المشروع المخصص له	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (117٠٠٠ مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
اسم المؤسسة/الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
المجلس النسائي	فعاليات توعوية وثقافية واجتماعية	100 ألف شاقل سنوياً	
جمعية من أجلك	فعاليات توعوية وثقافية واجتماعية وترفيهية	لا يوجد ميزانية محددة (ميزانية الاف الشواقل)	
اسم المؤسسة/الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
المجلس النسائي	فعاليات ترفيهية، أنشطة اجتماعية، برامج ثقافية	100 ألف شاقل سنوياً	
جمعية من أجلك	فعاليات ترفيهية، أنشطة اجتماعية وتمكينية للنساء، برامج ثقافية	لا يوجد ميزانية محددة (ميزانية الاف الشواقل)	
2 (في العام 2020) – المديرية جديدة ولا تملك معطيات عن السنوات السابقة			عدد النساء اللواتي أرسلن إلى ملاجئ في الثلاث سنوات الأخيرة
2			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
لا يوجد مسح شامل في هذا الموضوع.			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

حورة

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية عاملة اجتماعية لمناهضة العنف عند الرجال (50%)	عاملة اجتماعية لمناهضة العنف		وظائف مخصصة لدعم المرأة ولمناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (2015 مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
اسم المؤسسة/ الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
لا يوجد تعاون مع مؤسسات			
اسم المؤسسة/ الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
لا يوجد دعم			
			عدد النساء اللواتي أُرسلن إلى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

بيت جن

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
	مستشارة النهوض بمكانة المرأة	50%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
مدينة بلا عنف	عاملة اجتماعية جماهيرية (جزء من وظيفتها متباعدة قضايا مناهضة العنف بشكل عام مع التطرق إلى مناهضة العنف ضد النساء)	33%	
مدينة بلا عنف (من الوزارة-وظيفة إقليمية)	عاملة اجتماعية تابعة للشرطة	100% (عاملة اجتماعية تنسق بين الشرطة وبرنامج مدينة بلا عنف. الوظيفة إقليمية تخدم بلدات المنطقة)	
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
مركز لمعالجة العنف	عاملة اجتماعية	50%	
	عاملة اجتماعية - هناك مناقصة لهذه الوظيفة	100%	
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (2015 مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
مستشارة النهوض بمكانة المرأة	في العام 2015: 40 ألف شاقل في العام 2018: 70 ألف شاقل في العام 2019: 75 ألف شاقل في العام 2020: 80 ألف شاقل	برامج توعوية، نشاطات لمناهضة العنف ضد النساء، أنشطة اجتماعية وثقافية	
برنامج مدينة بلا عنف: ميزانية عامة لمناهضة العنف، من ضمنها مناهضة العنف ضد النساء	في العامين 2018 و2019 تم تخصيص ميزانية 50 ألف شاقل سنوياً (100 ألف شاقل في السنتين) عام 2020 لم يُخصص ميزانية بسبب الكورونا	مناهضة ونبذ العنف بأشكاله المختلفة، من ضمنه مناهضة العنف ضد النساء، برامج توعوية وثقافية	

الميزانية المخصصة للمشروع	المشروع	اسم المؤسسة / الجمعية	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
لا يوجد ميزانية خاصة من قبل السلطة المحلية	إقامة مجموعة نسائية تهدف لإقامة حراك جماهيري لمناهضة العنف ضد النساء	جمعية نساء ضد العنف	
تكلفة دورة وورشات العمل في موضوع مناهضة العنف ضد النساء 18 ألف شاكل: السلطة المحلية ساهمت بـ 9 الاف شاكل، والمركز بـ 9 الاف شاكل أيضًا	دورة تغيير مجتمعي دورة وورشات عمل في موضوع مناهضة العنف ضد النساء	مركز أدفا (MAD) (ADAF)	
الجمعية قامت بتغطية تكاليف الدورة	دورة جندير	جمعية كين (Lamont) (K)	
الميزانية	المشروع	اسم المؤسسة / الجمعية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
		لا يوجد	
		1	عدد النساء اللواتي أرسلن الى مأوى في الثلاث سنوات الأخيرة
		1	عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
		لا يوجد مسح.	مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتنفات

المغار

اسم القسم	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	
الخدمات الاجتماعية		25 عاملا اجتماعيا بنسب وظيفية مختلفة	عدد العمال الاجتماعيين في قسم الخدمات الاجتماعية
الخدمات الاجتماعية	معالج/ة العنف داخل الأسرة	100%	وظائف مخصصة لدعم المرأة ومناهضة العنف ضد النساء وتوفير الدعم لهنّ
	مستشارة النهوض بمكانة المرأة	تعمل بتطوع. وهي تعمل أيضًا كضابطة دوام في قسم التربية والتعليم.	
اسم المركز	اسم الوظيفة	نسبة الوظيفة	مراكز مخصصة لدعم النساء
بيت دافئ لمكافحة العنف ضد النساء		بصدد الإقامة	
المشروع المخصص له الميزانية	الميزانية السنوية	هدف المشروع	ميزانيات مخصصة لرفع مكانة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء
قسم الخدمات الاجتماعية	25% من ميزانية القسم (25% مع الوزارة)	تفعيل العمل اليومي للقسم، بالإضافة إلى رواتب الموظفين	
فعاليت لوظيفية مستشارة النهوض بمكانة المرأة	50 ألف شاقل	فعاليت توعوية، ورشات عمل ارشادية، برامج ثقافية وترفيهية	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية المخصصة للمشروع	تعاون وتشابك مع مؤسسات وجمعيات
جمعية نساء ضد العنف	اعداد خطة شمولية لمناهضة العنف ضد النساء		
المجلس النسائي البلدي	برامج توعوية	لا يوجد ميزانية خاصة	
اسم المؤسسة / الجمعية	المشروع	الميزانية	دعم مؤسسات وجمعيات نسائية من خلال لجنة الدعم في السلطة المحلية
6			عدد النساء اللواتي أرسلن الى ماؤ في الثلاث سنوات الأخيرة
40			عدد التوجهات التي تم تحويلها إلى أو من الشرطة
قسم الخدمات الاجتماعية يقوم بمسح سنوي يشمل عدد التوجهات للقسم، أنواع العنف، كيفية العلاج ومتابعته.			مسح شامل حول أشكال العنف ضد النساء وعدد النساء المعتقات

جمعية نساء ضد العنف وماوى النساء العربيات المعنّفات وأطفالهن

تقوم «نساء ضد العنف» على أساس تقديمي إنساني شامل ومستمد من منظومة قيم حداثوية ومن المواثيق والأعراف الدولية التي تضع الإنسان الفرد وحقوقه، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي، محوراً للعملية الاجتماعية؛ فيما تكون الموارد المادية والسياسية والمؤسسات كلها مكرسة لخدمته وتحقيق رفاهيته.

نصبو في جمعية نساء ضد العنف إلى إحداث تغيير مجتمعي وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي يقوم على العدالة الاجتماعية، يحفظ لأفراده، لا سيما للمرأة، الحق في حياة كريمة وبمساواة وتكافؤ فرص- بحيث يكون لكل راغب وراغبة كامل الفرص في تحقيق الذات والطموحات؛ وترى الجمعية أن تسهم بقسطها المتواضع في خلق مناخ ينتفي فيه العنف الموجه ضد المرأة ويختفي في ظله شروط قمع المرأة واضطهادها. تأسس الماوى عام 1993 وكان أول ماوى للنساء العربيات اللواتي تعرضن للعنف من الزوج أو من أي من أفراد العائلة.

تدير جمعية نساء ضد العنف الماوى منذ بداية تأسيسه على أساس الفكر النسوي الذي يتيح مناقشة وتنظيم وصقل أساليب العمل المهني الفردي والجماعي في الماوى من جهة، وعلى أساس العمل المنسق والمشارك مع العناصر والجهات المهنية والشعبية لإتاحة الفرصة للمرأة المعنفة في الماوى المحافظة على صلة وتواصل مع عائلتها وبيئتها، من جهة أخرى.

الماوى:

هو عبارة عن مسكن لفترة مؤقتة للمرأة (ولأطفالها) التي تعرضت للعنف بأشكاله: العنف الجسدي، الجنسي، المادي، الاقتصادي والنفسي، وللمرأة التي شعرت أنها مهددة واستمرار وجودها في بيتها يعرضها وأطفالها للخطر. الماوى يعمل على مدار الساعة، يستقبل توجهات نساء بحاجة للحماية والمساعدة عن طريق وبواسطة عدة جهات موجهة مثل: العمال الاجتماعيين/ات في مكاتب الخدمات الاجتماعية، خطوط المساعدة، خطوط الطوارئ، الشرطة، المستشفيات.... والخ.

فترة مكوث في المأوى تتراوح عادة بين 3-6 أشهر، ولكن هذه الفترة ممكن أن تطول أو تقصر بحسب عدة اعتبارات، بالأساس تلك المتعلقة بمدى الخطورة على المرأة وعلى أولادها، وبالطول المطروحة وبالاحتمالات القائمة لحل الأزمة.

أهداف المأوى:

- حماية المرأة وأولادها من العنف، الخطر والتنكيل.
- دعم المرأة وتشجيعها معنوياً وعاطفياً لتعزيز ثقتها بنفسها ولرفع تقييمها لذاتها.
- مساعدة المرأة للوصول لأفضل صورة من التواصل مع زوجها ومع محيطها العائلي والاجتماعي بما يتلاءم مع قراراتها وخصوصية مشكلتها.
- تعزيز مهارات الأمومة لدى المرأة وتعزيز العلاقة الإيجابية بينها وبين أولادها ومعالجة الأمور العالقة والسلبية في هذه العلاقة.
- منح الاستشارة الاجتماعية والقانونية للنساء والسعي لتحصيل حقوق المرأة الشرعية والمدنية.
- معالجة آثار العنف لدى الأطفال الماكثين مع أمهاتهم في المأوى، إتاحة تجربة مصححة لهم وتعزيز مهاراتهم التعليمية والسلوكية.

مبادئ العمل المهني في المأوى:

- يعتمد المأوى الفكر النسوي الذي يمنح للمرأة الإنسانية المستقلة الحق بتقرير مصيرها ولها كامل الحقوق في التعبير عن مشاعرها وأخذ القرارات بشكل حر، بما يتلاءم مع قدراتها وظروفها، أساساً لعمله المهني.
- نستند في مسارنا المبني على مبدأ التعامل مع حقوق المرأة كونها أولاً وأخيراً حقوق إنسان، كما نجتهد كثيراً في مساعدة ودعم المرأة لتغيير وتذويت نظرتها الذاتية لحقوقها الإنسانية وحقوقها كامرأة، كيان له حريته وقراراته.
- نتبع مبدأ الشفافية في التعامل مع المرأة ومشاركتها بشكل كامل بكل ما يتطور

في مسار التدخل المهني ونحرص على التصدي لكل محاولة من أي جهة أو عنصر لأخذ الوصاية عليها. من ناحية أخرى نؤمن بالواقعية في العمل وبأهمية التواصل والتنسيق مع البيئة الخارجية والمحيط.

- نؤمن بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وبأن القيمة الاجتماعية التي تميز المرأة سلبيا وتثبت دونيتها، هي قيمة مرفوضة كلياً، وبالتالي نضع نصب أعيننا الطموح للوصول الجذري للتغيير بنمطية تعامل المجتمع والأسرة مع المرأة كجديرة بالمساواة بالحقوق وأهل لأن تقرر مصيرها وترسم مستقبلها.
- نحن نؤمن بحق المرأة وأطفالها العيش بدون عنف، لذا فإن أهم، أول وأبرز قواعد التعامل في المأوى على كل الأصعدة، هو رفض العنف بكل أشكاله. لذا نحرص على أن تكون كل الممارسات وطرق الاتصال والتعامل في المأوى قائمة كلها على أساس خال من الإكراه والعنف بل على مبادئ الاحترام والحوار والتقبّل.
- نحن نعمل بموجب إيماننا بحق المرأة وأطفالها بالحماية والحياة الآمنة، لذا فأننا ندأب على وجود كل الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية والأمان للنساء والأطفال داخل المأوى وخارجه.
- نحن نرفض لوم وتذنب المرأة وتحميلها المسؤولية، فهي الضحية وهي غير مسؤولة عما جرى ويجري بسبب أحداث العنف أو بسبب هروبها من البيت إلى المأوى أو بسبب تقديمها الشكوى في الشرطة.
- نعمل بكل قضية من منطلق احترام مبادئ الخصوصية والسرية.

الطاقم في المأوى:

يتشكل طاقم المأوى من مديرة المأوى والتي تعمل مناوبة طوارئ على مدار 24 ساعة، الطاقم العلاجي والمشكل من عاملات اجتماعيات للنساء والأطفال، مركّزات دوام: أمهات البيت اللواتي يعملن في مناوبات بالمأوى على مدار 24 ساعة، حاضنة اطفال، محاميات لمنح الاستشارة والتمثيل القانوني للنساء، طاقم صيانة، سكرتارية وعمل مكتبي، منفذو فعاليات تربوية وتعليمية للأطفال، متطوعات/ين.

نساء ضد العنف

تأسست جمعية «نساء ضد العنف» في العام 1992، بمبادرة مجموعة نساء فلسطينيات في إسرائيل، وتسعى الجمعية، منذ تأسيسها، إلى مكافحة العنف ضد النساء وتوفير الخدمات الداعمة للنساء والفتيات المعنفات، حيث بادرت إلى تأسيس أول مركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي، أولى الملاجئ والبيوت الانتقالية للنساء والفتيات الفلسطينيات، ومختلف المشاريع الأخرى.

طورت الجمعية، على مر السنين، فكر نسوي شامل من أجل رفع مكانة المرأة الفلسطينية في جميع مجالات الحياة ورغم محور عملها في البداية في مجال تقديم وتطوير الخدمات، تقوم «نساء ضد العنف» اليوم بدور قيادي في المرافعة، التأثير ودفع التغيير الاجتماعي لحماية حقوق المرأة.

تعمل جمعية «نساء ضد العنف» على تأهيل كوادر مهنية للعمل في مجال دعم وعلاج ضحايا العنف وتنشر المعلومات والابحاث حول مكانة المرأة الفلسطينية في اسرائيل بشكل عام.

«نساء ضد العنف» تعمل على المستوى القطري، وتنشط على أساس من الاستقلالية، وهي غير منتمية لأي حركة أو جسم سياسي.

مركز الطفولة - مؤسسة حضانات الناصرة

مركز الطفولة - مؤسسة حضانات الناصرة (ج.م)، هو مؤسسة نسائية مستقلة، تربية متعددة الأهداف، لا تهدف إلى الربح المادي، تأسست عام 1984 في مدينة الناصرة بمبادرة من نساء نشيطات في العمل المجتمعي - رأين ضرورة تشجيع المرأة على الخروج من البيت والمشاركة في تطوير مجتمعها عبر توفير أطر داعمة لها. فقد وعت المجموعة المبادرة لأهمية تطوير التربية في الطفولة المبكرة لما يعانيه هذا المجال الحيوي في مجتمعنا من نقص كمي ونوعي يمنعنا من الوصول إلى «طفولة أفضل للطفل الفلسطيني». ويحد من إمكانيات المرأة للخروج إلى العمل وأخذ مكانتها في المجتمع وهو عامل أساسي لتدعيم النساء بكونهن مجموعة أساسية لا تتوفر أمامها الإمكانيات الكافية في المجتمع للاستفادة من طاقاتها الكامنة.

لوبي النساء في إسرائيل

منذ ان نشأ لوبي النساء في إسرائيل، يفعل لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز والتحرش والعنف ضد المرأة في إسرائيل في جميع المجالات. يرى لوبي النساء ان من المهم للغاية تعزيز حقوق المرأة في المجتمع الإسرائيلي ويعمل على تحقيق هذه الغاية في المجالين القانوني والعام وفي إطار التشريع الذي يروج له اللوبي في كنيست إسرائيل.